الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 35

"القوائم المالية الموحدة"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- النسخة المحدثة لدليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
8	عُدل نص الفقرة	النسخة المحدثة لدليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام (2024)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	2-1
النطاق	13-3
تجميع العمليات فى القطاع العام	4
عرض القوائم المالية الموحدة	10-5
منشآت قطاع الأعمال الحكومية	13-11
تعريفات	17-14
الترتيب الملزم	15
الجهة الاقتصادية	17-16
السيطرة	37-18
السلطة	29-23
المنافع	34-30
العلاقة بين السلطة والمنافع	37-35
المتطلبات المحاسبية	55-38
إجراءات التوحيد	40
السياسات المحاسبية الموحدة	41
القياس	42
حقوق التصويت الممكنة	45-43
تواريخ القوائم المالية	46
الحصص غير المسيطرة	51-47
فقدان السيطرة	55-52
الجهات الاستثمارية: متطلب القيمة العادلة	64-56
تحديد ما إذا كانت جهة هى جهة استثمارية	60-59
الأحكام والافتراضات	62-61
المحاسبة عن تغير فى وضع جهة استثمارية	64-63
أحكام انتقالية	78-65
تاريخ السريان	80-79
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 35 "لقوائم المالية الموحدة" في الفقرات 1-81. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 35 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 35 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 35 (طبعة 2022) - فيما عدا الاستثناء الوارد في الفقرة 8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 35، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم ايضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لعرض وإعداد القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر الجهة على واحدة أو أكثر من الجهات الأخرى.

2. لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 1، فإن هذا المعيار:
   أ. يتطلب من الجهة (الجهة المسيطرة) التي تسيطر على واحدة أو أكثر من الجهات الأخرى (الجهات المسيطر عليها) عرض القوائم المالية الموحدة؛ و
   ب. يعرف مبدأ السيطرة، ويحدد السيطرة باعتباره أساس للتوحيد؛ و
   ج. يحدد كيفية تطبيق مبدأ السيطرة لتحديد ما إذا كانت الجهة تسيطر على جهة أخرى وبالتالي يتعين عليها أن تدرج هذه الجهة في قوائمها المالية الموحدة؛ و
   د. يوضح المتطلبات المحاسبية لإعداد القوائم المالية الموحدة؛ و
   هـ. يعرف الجهة الاستثمارية ويحدد استثناء لتوحيد جهات معينة مسيطر عليها للجهة الاستثمارية.

النطاق

3. **يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية.**

تجميع العمليات في القطاع العام

4. لا يتناول هذا المعيار المتطلبات المحاسبية لتجميع العمليات في القطاع العام وتأثيرها على توحيد القوائم المالية، بما في ذلك الشهرة الناتجة عن تجميع عمليات في القطاع العام (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*).

عرض القوائم المالية الموحدة

5. **يجب أن تعرض الجهة المسيطرة قوائم مالية موحدة. ينطبق هذا المعيار على جميع الجهات، فيما عدا أن الجهة المسيطرة لا تحتاج إلى عرض قوائم مالية موحدة إذا كانت تستوفي جميع الشروط التالية:**
   أ. الجهة في حد ذاتها جهة مسيطر عليها، وتُلبّى احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة، وفي حال كانت الجهة المسيطر عليها مملوكة بشكل جزئي، يُبلّغ جميع الملاك الآخرين، بما في ذلك الملاك الذين لا يحق لهم التصويت، عن عدم قيام الجهة بعرض قوائم مالية موحدة، ولا يبدي الملاك أي اعتراض على ذلك؛ و
   ب. لا تُتداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (سوق أسهم محلية أو أجنبية أو سوق غير مباشر، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)؛ و
   ج. كما أنها لم تودع، ولا هي في سياق إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات المالية في السوق العام؛ و
   د. تعد الجهة المسيطرة النهائية أو أي جهة مسيطرة وسيطة قوائم مالية متاحة للاستخدام العام تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام تُوحَّد فيها الجهات المسيطر عليها أو تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لهذا المعيار.

6. لا ينطبق هذا المعيار على برامج منافع ما بعد نهاية الخدمة أو برامج منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*.

7. **لا يجوز للجهة المسيطرة التي هي جهة استثمارية أن تعرض قوائم مالية موحدة، إذا كان يتطلب منها وفقًا للفقرة 56 من هذا المعيار، أن تقيس جميع الجهات المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.**

8. يجوز استثناء جهات القطاع العام التجارية من التوحيد، والمحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. فيما عدا ذلك لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية. تقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. على سبيل المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية.

9. لا ينطبق الإعفاء من إعداد قوائم مالية موحدة في الفقرة 5 عندما لا تفي القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة باحتياجات مستخدمي الجهة المسيطر عليها من المعلومات. على سبيل المثال، قد لا تفي القوائم المالية الموحدة على مستوى الحكومة ككل باحتياجات المستخدمين من المعلومات فيما يتعلق بالقطاعات أو الأنشطة الرئيسة للحكومة. يوجد في العديد من الدول متطلبات تشريعية للتقرير المالي تهدف إلى تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات.

10. قد يتطلب من الجهة (على سبيل المثال، عن طريق التشريع أو بواسطة مستخدمين خارجيين) إعداد قوائم مالية مجمعة تخص جهة اقتصادية مختلفة عن تلك التي يتطلبها هذا المعيار. على الرغم من أن هذه القوائم المالية تقع خارج نطاق هذا المعيار، ولا تلتزم بالمتطلبات الواردة في هذا المعيار، فإنه يمكن للجهة أن تستخدم الإرشادات الواردة في هذا المعيار في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

منشآت قطاع الأعمال الحكومية

11. [حُذفت].

12. [حُذفت].

13. [حُذفت].

تعريفات

14. **تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:**

المنافع هي المزايا التي تحصل عليها الجهة من خلال ارتباطها بجهات أخرى. وقد تكون المنافع مالية أو غير مالية. ويمكن أن يكون للأثر الفعلي لارتباط الجهة بجهة أخرى جوانب إيجابية أو سلبية.

الترتيب الملزم: لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو ترتيب يُوجد حقوقاً قابلة للإنفاذ لأطرافه وواجبات قابلة للإنفاذ عليهم كما لو كان في شكل عقد. ويتضمن حقوقاً ناشئة عن عقود أو حقوقاً نظامية أخرى.

القوائم المالية الموحدة هي القوائم المالية لجهة اقتصادية تُعرض فيها الأصول، والالتزامات،

وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيراد، والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها على أنها لجهة اقتصادية واحدة.

السيطرة: تسيطر جهة على جهة أخرى عندما تكون مُعرضه لمنافع متغيرة من ارتباطها بالجهة الأخرى أو لها حقوق في تلك المنافع، ويكون لديها القدرة على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى.

الجهة المسيطر عليها هي جهة تسيطر عليها جهة أخرى.

الجهة المسيطرة هي جهة تسيطر على واحدة أو أكثر من الجهات.

مُتخذ القرار هي الجهة التي لها حقوق اتخاذ القرارات والتي إما تكون أصيلاً أو وكيلاً لأطراف أخرى.

الجهة الاقتصادية هي الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها.

الجهة الاستثمارية هي جهة:

أ. تحصل على الأموال من مستثمر واحد أو أكثر بغرض تزويد هؤلاء المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار؛ و
ب. يكون غرضها استثمار الأموال فقط لأجل العوائد من ارتفاع القيمة، أو إيرادات الاستثمار، أو من كليهما؛ و
ج. تقيس وتُقوِّم أداء جميع استثماراتها – تقريباً – على أساس القيمة العادلة.

الحصة غير المسيطرة هي صافي أصول/حقوق الملكية في جهة مسيطر عليها التي لا تنسب إلى الجهة المسيطرة - بشكل مباشر أو غير مباشر.

السلطة هي الحقوق القائمة التي تمنح القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى.

حقوق حماية هي حقوق موضوعة لحماية مصالح الطرف الحائز على هذه الحقوق دون إعطاء ذلك الطرف سلطة على الجهة التي تتعلق بها تلك الحقوق.

الأنشطة ذات الصلة: لأغراض هذا المعيار، هي أنشطة الجهة التي يحتمل أن تكون مسيطر عليها والتي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع التي تحصل عليها الجهة من ارتباطها بتلك الجهة الأخرى.

حقوق العزل هي حقوق تجريد متخذ القرار من سلطته لاتخاذ القرارات.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. وتعرف المصطلحات التالية إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 38، *الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى*: الجهة الزميلة، وحصة في جهة أخرى، والمشروع المشترك، والتأثير المهم.

الترتيب الملزم

15. يمكن إقامة الدليل على الترتيبات الملزمة بعدة طرق. ويكون الترتيب الملزم غالبًا، وليس دائمًا، مكتوبًا، في شكل عقد أو مناقشات موثقة بين الأطراف. ويمكن – أيضًا – أن تنشئ الآليات الدستورية – مثل السلطة التشريعية[1] أو السلطة التنفيذية – ترتيبات قابلة للإنفاذ، على نحو مماثل للترتيبات التعاقدية، إما بحد ذاتها، أو مقترنة بعقود مبرمة بين الأطراف.

الجهة الاقتصادية

16. يستخدم مصطلح الجهة الاقتصادية في هذا المعيار لتحديد مجموعة من الجهات التي تتألف من الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها لأغراض التقرير المالي. تشمل المصطلحات الأخرى التي تستخدم أحيانًا للإشارة إلى جهة اقتصادية، الجهة الإدارية، والجهة المالية، والجهة الموحدة، والمجموعة. قد تشمل الجهة الاقتصادية الجهات التي لها أهداف خاصة بالسياسة الاجتماعية وأهداف تجارية على السواء.

17. يتعين تحديد الجهة الاقتصادية أخذاً في الاعتبار الترتيبات الدستورية في الدولة، وعلى الأخص الطرق التي تكون بها السلطة الحكومية محدودة ومخصصة، وكيفية هيكلة النظام الحكومي وكيفية عمله. على سبيل المثال، في الدول التي لديها سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، قد تشكل هذه الأجهزة مجتمعةً جهة اقتصادية يحتاج المستخدمون إلى قوائم مالية موحدة لها. يُشار عادة إلى هذه القوائم المالية الموحدة بالقوائم المالية للحكومة ككل.

السيطرة (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 2-87)

18. **يجب أن تحدد الجهة، بصرف النظر عن طبيعة ارتباطها بجهة أخرى، ما إذا كانت الجهة مسيطرة وذلك من خلال تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى أم لا.**

19. **تسيطر الجهة على جهة أخرى عندما تكون مُعرضة لمنافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة الأخرى أو لها حقوق فيها. يكون لديها القدرة على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى.**

20. **بناءً على ذلك، تسيطر الجهة على جهة أخرى فقط عندما يكون لدى الجهة جميع ما يلي:**
    أ. **سلطة على الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات 23-29)؛ و**
    ب. **تعرضها لمنافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة الأخرى، أو حقوق للحصول على مثل تلك المنافع، (أُنظر الفقرات 30-34)؛ و**
    ج. **القدرة على استخدام سلطتها على الجهة الأخرى للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع المترتبة على ارتباطها مع الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات 35-37).**

21. **يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان كافة الحقائق والظروف عند تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى. يجب على الجهة أن تعيد تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى عندما تبين الحقائق والظروف أن هناك تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة في الفقرة 20 (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 82-87).**

22. تسيطر جهتان أو أكثر بشكل جماعي على جهة أخرى عندما يجب عليهما العمل معا لتوجيه

[1] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

الأنشطة ذات الصلة. في مثل هذه الحالات، نظرا لأنه لا تستطيع أي جهة أن توجه الأنشطة دون تعاون الأخرين، لا تسيطر جهة بشكل منفرد على جهة أخرى. تقوم كل جهة بالمحاسبة عن حصتها في الجهة الأخرى وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذي علاقة، مثل معيار المحاسبة للقطاع العام 36 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 37، أو معايير المحاسبة للقطاع العام التي تتناول الأدوات المالية (معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، الأدوات المالية: الإفصاحات، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*).

السلطة

23. يكون لدى الجهة سلطة على جهة أخرى عندما يكون لدى الجهة حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة، أي الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع المترتبة من ارتباطها مع الجهة الأخرى. يشير الحق في توجيه السياسات المالية والتشغيلية لجهة أخرى إلى أن الجهة لديها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى وهي غالبًا الطريقة التي تتجلى بها السلطة في القطاع العام.

24. تنشأ السلطة عن الحقوق ويكون تَقْويم السلطة في بعض الحالات واضحًا، كما هو الحال عندما تكتسب السلطة على جهة أخرى بشكل مباشر فقط من خلال حقوق التصويت الممنوحة بموجب أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم، ويمكن تَقْويمها مع الأخذ في الحسبان حقوق التصويت من حيازة تلك الأسهم. بالرغم من ذلك، غالبًا ما تحصل جهات القطاع العام على السلطة على جهة أخرى من حقوق أخرى بخلاف حقوق التصويت. يمكن أن تحصل أيضًا على السلطة على الجهة دون امتلاك أداة حق ملكية توفر دليلًا على استثمار مالي. يمكن أن تمتلك الجهة حقوقًا منحت لها عبر ترتيبات ملزمة وهذه الحقوق يمكن أن تمنح الجهة السلطة لتطلب من الجهة الأخرى استخدام الأصول أو تكبد الالتزامات بطريقة تؤثر على طبيعة أو مقدار المنافع التي تحصل عليها الجهة المذكورة أول مرة. يمكن أن يكون تقويم ما إذا كانت هذه الحقوق تؤدي إلى منح السلطة على جهة أخرى تَقْويما معقدًا وقد يتطلب أخذ أكثر من عامل واحد بعين الاعتبار.

25. يمكن أن يكون لدى الجهة سلطة على جهة أخرى حتى وإن لم تكن مسؤولة عن الأعمال اليومية للجهة الأخرى أو عن الأسلوب الذي تُنفذ به المهام المحددة من قبل تلك الجهة الأخرى. قد يمنح التشريع الهيئات النظامية أو موظفي الضبط النظامي صلاحيات وسلطات لتنفيذ مهامهم بشكل مستقل عن الحكومة. على سبيل المثال، عادة ما يتمتع المدقق العام والإحصائي الحكومي بسلطات نظامية للحصول على المعلومات ونشر التقارير دون اللجوء إلى الحكومة كما تتمتع السلطة القضائية في كثير من الأحيان بصلاحيات خاصة لتفعيل مفهوم استقلال القضاء. قد ينص التشريع أيضاً على ثوابت واسعة يتوجب على الهيئة النظامية العمل ضمنها، وتكون نتيجتها أن تعمل الهيئة النظامية بطريقة تتسق مع الأهداف المحددة من قبل البرلمان أو هيئة مماثلة. إن وجود السلطات النظامية للعمل بشكل مستقل لا يمنع، بحد ذاته، الجهة القادرة على توجيه السياسات التشغيلية والمالية لجهة أخرى أن تتمتع بسلطات نظامية وذلك للحصول على المنافع. على سبيل المثال، إن استقلالية البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية لا يحول دون إمكانية السيطرة على البنك المركزي. ولا تزال هناك حاجة لأخذ كافة الحقائق والظروف بعين الاعتبار.

26. إن وجود حقوق على جهة أخرى لا يؤدي بالضرورة إلى نشوء السلطة لأغراض هذا المعيار. ولا يكون للجهة سلطة على جهة أخرى فقط بسبب وجود:
أ. السيطرة التنظيمية (أُنظر فقرة إرشاد التطبيق 12)؛ أو
ب. التبعية الاقتصادية (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 41-42).

27. الجهة التي تكون لديها قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة تتمتع بالسلطة حتى لو لم تُمارس بعد حقوقها في التوجيه. يمكن أن تساعد الأدلة التي تثبت قيام الجهة بتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها في تحديد ما إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة، إلا أن هذه الأدلة ليست حاسمة، بحد ذاتها، في تحديد ما إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها. في حالة تأسيس جهة ذات أنشطة محددة مسبقاً، قد يُمارَس الحق في توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي أسست فيه الجهة.

28. إذا كان جهتان أو أكثر تمتلك حقوقاً قائمة تمنحها القدرة من جانب واحد على توجيه أنشطة مختلفة ذات صلة، فإن الجهة التي تكون لديها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع من تلك الجهة تكون لها السلطة على تلك الجهة الأخرى.

29. يمكن أن يكون للجهة سلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها حتى وإن كان لدى الجهات الأخرى حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على المشاركة في توجيه الأنشطة ذات الصلة، على سبيل المثال عندما تمتلك جهة أخرى تأثيرًا مهمًا. بالرغم من ذلك، فإن الجهة التي تمتلك حقوق حماية فقط ليس لها سلطة على جهة أخرى (أُنظر الفقرات إرشاد التطبيق 29-31)، وبالتالي لا تسيطر على الجهة الأخرى.

المنافع

30. تكون الجهة مُعرضة لمنافع متغيرة أو لها حقوق في الحصول على منافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، عندما تكون المنافع التي تسعى لتحقيقها من ارتباطها من الممكن أن تتغير نتيجة أداء الجهة الأخرى. ترتبط الجهات مع الجهات الأخرى عندما تتوقع الحصول على منافع إيجابية مالية أو غير مالية مع مرور الزمن. بالرغم من ذلك، ففي فترة محددة للقوائم المالية، يمكن أن يكون الأثر الفعلي لارتباط الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها إيجابياً فقط، أو سلبياً فقط، أو مزيج من الاثنين معا.

31. يمكن أن تكون منافع الجهة، الناتجة عن ارتباطها بالجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، مالية فقط، أو غير مالية فقط، أو كلتيهما مالية وغير مالية. تشمل المنافع المالية العوائد على الاستثمار مثل توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة ويشار إليها أحيانا باسم "العوائد ". تشمل المنافع غير المالية المزايا الناجمة عن الموارد النادرة التي لا تقاس من الناحية المالية والمنافع الاقتصادية التي يستلمها مباشرة متلقو الخدمة من الجهة. يمكن أن تحدث المنافع غير المالية عندما تكون أنشطة الجهة الأخرى متسقة مع، (أي أنها تتفق مع)، أهداف الجهة وتدعم الجهة في تحقيقها لأهدافها. على سبيل المثال، يمكن أن تحصل جهة على منافع عندما توفر جهة أخرى ذات أنشطة متوافقة خدمات كانت ستكون الجهة الأولى ملزمة هي بتقديمها. يمكن تنفيذ الأنشطة المتوافقة طوعاً أو قد تتمتع الجهة بصلاحية توجيه الجهة الأخرى لتنفيذ تلك الأنشطة. يمكن أن تحدث المنافع غير المالية أيضاً عندما يكون لدى جهتين اثنتين أهدافاً

تكميلية (أي أن أهداف الجهة تكمل أهداف الجهة الأخرى، وتجعلها أكثر اكتمالا).

32. توضح الأمثلة التالية المنافع المالية التي قد تحصل عليها جهة من ارتباطها بجهة أخرى:
أ. توزيعات الأرباح والمنافع المتغيرة على سندات الدين والتوزيعات الأخرى للمنافع الاقتصادية؛ و
ب. التعرض للزيادة أو النقص في قيمة استثمار في جهة أخرى؛ و
ج. التعرض للخسارة من الاتفاقيات لتوفير الدعم المالي، بما في ذلك الدعم المالي للمشاريع الرئيسة؛
د. التوفير في التكاليف (على سبيل المثال، إذا كانت الجهة ستحقق اقتصادات الحجم أو أوجه تآزر من خلال تجميع عمليات أو أصول الجهة الأخرى مع عملياتها أو أصولها الخاصة)؛ و
هـ. الحصص المتبقية في أصول والتزامات الجهة الأخرى عند تصفية تلك الجهة الأخرى؛ و
و. التعرضات الأخرى للمنافع المتغيرة التي لا تتوافر للجهات الأخرى.

33. تشمل الأمثلة على المنافع غير المالية ما يلي:
أ. القدرة على الاستفادة من المعرفة المتخصصة للجهة الأخرى؛ و
ب. قيمة الجهة الأخرى التي تنفذ الأنشطة التي تساعد الجهة في تحقيق أهدافها؛ و
ج. تحسين النتائج؛ و
د. تحقيق نتائج أكثر كفاءة؛ و
هـ. زيادة كفاءة أو فاعلية إنتاج وتسليم السلع والخدمات؛ و
و. الحصول على أصل وخدمات مرتبطة به متاحة مبكرا عما كان يمكن أن يكون عليه بخلاف ذلك؛ و
ز. الحصول على مستوى أعلى من جودة الخدمة مما كان يمكن أن يكون عليه بخلاف ذلك.

34. على الرغم من أن جهة واحدة فقط يمكنها السيطرة على جهة أخرى، إلا أنه بإمكان أكثر من طرف أن يشارك في منافع تلك الجهة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن لحاملي الحصص غير المسيطرة المشاركة في المنافع المالية مثل الفوائض أو التوزيعات من الجهة أو المنافع غير المالية مثل توافق الأنشطة مع النتائج المأمولة.

العلاقة بين السلطة والمنافع

35. تسيطر الجهة على جهة أخرى إذا كانت الجهة تتمتع فقط بالسلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها ومُعرضة لمنافع متغيرة أو لها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى، ويكون لديها أيضًا القدرة على استخدام سلطتها للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من ارتباطها بالجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها.

36. لا يُعَدُّ وجود أهداف متماثلة فقط كافيا لكي تستنتج جهة أنها تسيطر على جهة أخرى. من أجل الحصول على السيطرة تحتاج الجهة أيضًا أن يكون لديها القدرة على استخدام سلطتها على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها لتوجيه تلك الجهة الأخرى للعمل معها لتعزيز أهدافها.

37. يجب على الجهة التي تتمتع بحقوق اتخاذ القرار أن تحدد ما إذا كانت عبارة عن أصيل أو وكيل. يجب أن تحدد الجهة أيضًا ما إذا كانت جهة أخرى تتمتع بحقوق اتخاذ القرار تعمل باعتبارها وكيل للجهة. الوكيل هو طرف يُكلَّف بشكل رئيس للعمل نيابة عن ولصالح طرف أخر أو أطراف أخرى (الأصيل أو الأصلاء)، وبالتالي فهو لا يسيطر على الجهة الأخرى عندما تمارس سلطة اتخاذ القرار. بناءً على ذلك، يمكن أحيانًا أن يمتلك الوكيل سلطة الأصيل وأن يمارسها، ولكن نيابة عن الأصيل.

المتطلبات المحاسبية

38. يجب أن تعد الجهة المسيطرة قوائم مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في ظروف مشابهة.

39. يجب أن يبدأ توحيد الجهة المسيطر عليها من تاريخ اكتساب الجهة السيطرة على الجهة الأخرى ويتوقف عندما تفقد الجهة السيطرة على الجهة الأخرى.

إجراءات التوحيد

40. القوائم المالية الموحدة:
أ. تجمع البنود المتماثلة للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة مع تلك الخاصة بالجهات المسيطر عليها.
ب. تُجْرِي مقاصة (تستبعد) القيمة الدفترية لاستثمار الجهة المسيطرة في كل جهة مسيطر عليها وحصة الجهة المسيطرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية لكل جهة مسيطر عليها (يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 40 كيفية المحاسبة عن أي شهرة ذات صلة).
ج. تستبعد الأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات بين الجهات في الجهة الاقتصادية (تستبعد بالكامل الفائض أو العجز الناتج عن المعاملات داخل الجهة الاقتصادية المثبتة ضمن الأصول، مثل المخزون، والأصول الثابتة). قد تشير الخسائر داخل الجهة الاقتصادية إلى وجود هبوط يتطلب إثباته في القوائم المالية الموحدة.

السياسات المحاسبية الموحدة

41. عندما يستخدم عضو في الجهة الاقتصادية سياسات محاسبية بخلاف تلك المطبقة في القوائم المالية الموحدة للمعاملات والأحداث المماثلة في ظروف مشابهة، تُجْرَى التعديلات المناسبة على القوائم المالية لذلك العضو عند إعداد القوائم المالية الموحدة لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية للجهة الاقتصادية.

القياس

42. تدرج الجهة إيرادات ومصروفات الجهة المسيطر عليها في القوائم المالية الموحدة من تاريخ اكتسابها للسيطرة وحتى تاريخ توقف الجهة عن السيطرة على الجهة المسيطر عليها. تعتمد إيرادات ومصروفات الجهة المسيطر عليها على مبالغ الأصول والالتزامات المثبتة في القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاستحواذ. على سبيل المثال، مصروف الاستهلاك المثبت في القائمة الموحدة للأداء المالي بعد تاريخ الاستحواذ يكون مبنيا على قيم الأصول القابلة للاستهلاك ذات الصلة المثبتة في القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاستحواذ.

حقوق التصويت الممكنة

43. عندما توجد حقوق تصويت ممكنة أو مشتقات أخرى تتضمن حقوق تصويت ممكنة، تُحدد نسبة الفائض أو العجز والتغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية المخصصة للجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة عند إعداد القوائم المالية الموحدة فقط على أساس حصص الملكية القائمة ولا تعكس الممارسة أو التحويل المحتمل لحقوق التصويت الممكنة والمشتقات الأخرى، ما لم تنطبق الفقرة 44.

44. في بعض الظروف، يكون لدى الجهة من حيث الجوهر حصة ملكية قائمة نتيجة لمعاملة تمنح الجهة حالياً حق الوصول إلى المنافع المرتبطة بحصة ملكية. في مثل هذه الظروف، تُحدد النسبة المخصصة للجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة عند إعداد القوائم المالية الموحدة بالأخذ في الحسبان الممارسة النهائية لحقوق التصويت الممكنة تلك والمشتقات الأخرى التي تمنح الجهة حالياً حق الوصول للمنافع.

45. لا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 على الحصص في الجهات المسيطر عليها التي تُوَحَّد. عندما تمنح حاليًا أدوات تشتمل على حقوق تصويت ممكنة في جوهرها حق الوصول إلى المنافع المرتبطة بحصة ملكية في الجهة المسيطر عليها، فإن هذه الأدوات تكون غير خاضعة لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41. في جميع الحالات الأخرى، تتم المحاسبة عن الأدوات التي تشتمل على حقوق تصويت ممكنة في الجهة المسيطر عليها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

تواريخ القوائم المالية

46. يجب أن تعد القوائم المالية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة في نفس تاريخ القوائم المالية. عندما تختلف نهاية فترة القوائم المالية للجهة المسيطرة عن تلك الخاصة بالجهة المسيطر عليها، فإن الجهة المسيطرة إما أن:

أ. تحصل، لأغراض التوحيد، على معلومات مالية إضافية في نفس تاريخ القوائم المالية للجهة المسيطرة؛ أو

ب. تستخدم أحدث قوائم مالية للجهة المسيطر عليها بعد تعديلها بأثار المعاملات أو الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ هذه القوائم المالية وتاريخ القوائم المالية الموحدة.

الحصص غير المسيطرة

47. يجب على الجهة المسيطرة أن تعرض الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن صافي أصول/ حقوق الملكية، بشكل منفصل عن صافي أصول/ حقوق ملكية ملاك الجهة المسيطرة.

48. تعد معاملات مع الملاك بصفتهم ملاك، تلك التغيرات في حصة الجهة المسيطرة في جهة مسيطر عليها، التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على الجهة المسيطر عليها.

49. يجب أن تنسب الجهة الفائض أو العجز وكل مكسب أو خسارة تُثبت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة. كما تنسب الجهة أيضًا المبلغ المجموع الذي أُثْبِتَ في قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

50. إذا كان لدى الجهة المسيطر عليها أسهم ممتازة مجمعة للأرباح قائمة مصنفة باعتبارها أدوات حقوق ملكية ويتم الاحتفاظ بها من قبل ملاك الحصص غير المسيطرة، تقوم الجهة بحساب حصتها من الفائض أو العجز بعد تعديلها بتوزيعات الأرباح على تلك الأسهم سواء أُعْلِن عن تلك التوزيعات أم لا.

التغيرات في النسبة المحتفظ بها بواسطة أصحاب الحصص غير المسيطرة

51. عندما تتغير حصة صافي الأصول/ حقوق الملكية المحتفظ بها بواسطة ملاك الحصص غير المسيطرة، تقوم الجهة بتعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في الجهة المسيطر عليها. يجب أن تثبت الجهة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية أي فرق بين المبلغ الذي تُعدل به الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للعوض المسدد أو المستلم، وأن تنسبه إلى ملاك الجهة المسيطرة.

فقدان السيطرة

52. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على الجهة المسيطر عليها، فإن الجهة المسيطرة:
أ. تلغي إثبات أصول والتزامات الجهة المسيطر عليها السابقة من قائمة المركز المالي الموحدة؛
ب. تثبت أي استثمار محتفظ به في الجهة المسيطر عليها السابقة وتحاسب عنه لاحقاً وعن أي مبالغ مستحقة من أو إلى الجهة المسيطر عليها السابقة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذات الصلة. ويعاد قياس الحصة المحتفظ بها، على النحو المبين في الفقرتين 54 (ب) (3) و55أ. يجب أن تعد القيمة المعاد قياسها في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للأصل المالي وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 أو التكلفة عند الإثبات الأولي للاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك، في حالة انطباق ذلك؛ و
ج. إثبات المكاسب أو الخسائر المرتبطة بفقدان السيطرة المنسوبة إلى الحصص المسيطرة السابقة، كما هو مبين في الفقرات 54 -55أ.

53. قد تفقد الجهة المسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها في ترتيبين أو أكثر (معاملات). بالرغم من ذلك، تشير الظروف في بعض الأحيان إلى وجوب اعتبار الترتيبات المتعددة كمعاملة واحدة. عند تحديد ما إذا كان يجب أن يتم احتساب الترتيبات كمعاملة واحدة، فإنه يجب على الجهة المسيطرة أن تأخذ في الحسبان جميع بنود وشروط الترتيبات وآثارها الاقتصادية. يشير واحد أو أكثر مما يلي إلى أن الجهة المسيطرة يجب أن تحاسب عن الترتيبات المتعددة على أنها معاملة واحدة:
أ. تُبرم في الوقت نفسه أو تُدرس مع بعضها البعض.
ب. تشكل معاملة واحدة مصممة لتحقيق أثر تجاري عام.
ج. يعتمد حدوث ترتيب واحد على حدوث ترتيب واحد آخر على الأقل.
د. ليس للترتيب الواحد في حد ذاته ما يبرره اقتصاديًا، ولكن له ما يبرره اقتصاديًا عندما يؤخذ في الحسبان مع الترتيبات الأخرى. مثال ذلك عندما يُسعر استبعاد استثمار بأقل من سعر السوق ويعُوض عنه باستبعاد لاحق لاستثمار مسعر بسعر بأعلى من سعر السوق.

54. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها، فإنه يجب عليها:
أ. إلغاء إثبات ما يلي:

(1) الأصول (بما في ذلك أي شهرة) والتزامات الجهة المسيطر عليها بقيمها الدفترية في تاريخ فقدان السيطرة؛ و
(2) القيمة الدفترية لأي حصص غير مسيطرة في الجهة المسيطر عليها السابقة في تاريخ فقدان السيطرة (بما في ذلك أي مكاسب أو خسائر تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية المنسوبة إليها).

ب. إثبات ما يلي:
(1) القيمة العادلة للعوض الذي تم الحصول عليه، إن وجد، من المعاملة أو الحدث أو الظروف التي أدت إلى فقدان السيطرة؛ و
(2) التوزيعات التي تترتب على معاملة أو حدث ينتج عنه فقدان للسيطرة ويتضمن توزيعا لأسهم الجهة المسيطر عليها للملاك بصفتهم ملاك؛ و
(3) أي استثمار محتفظ به في الجهة المسيطر عليها السابقة بقيمته العادلة في تاريخ فقدان السيطرة.

ج. أن تحول مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم-إذا كان مطلوبًا بموجب معايير محاسبة للقطاع العام أخرى، المبالغ التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها على الأسس المبينة في الفقرة 55.

د. إثبات أي فرق ناتج على أنه مكسب أو خسارة في الفائض أو العجز الذي ينسب إلى الجهة المسيطرة.

55. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها، فإنه يجب على الجهة المسيطرة المحاسبة عن جميع المبالغ المثبتة سابقًا مباشرةً في صافي الأصول/ حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الجهة المسيطر عليها وفق الأساس نفسه الذي سيكون مطلوبًا إذا استبعدت الجهة المسيطرة مباشرة الأصول أو الالتزامات ذات الصلة. إذا كان فائض إعادة التقييم الذي تم إثباته سابقًا في صافي الأصول/ حقوق الملكية سيتم تحويله مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم عند استبعاد الأصل، فإنه يجب على الجهة المسيطرة أن تحول فائض إعادة التقييم مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم عندما تفقد السيطرة على الجهة المسيطر عليها.

55أ. إذا فقدت جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها لا تحتوي على عملية - كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 - نتيجة لمعاملة مع جهة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، فإن الجهة المسيطرة تقوم بتحديد المكسب أو الخسارة وفقًا للفقرات 54-55. يُثبت المكسب أو الخسارة الناتج عن المعاملة في فائض أو عجز الجهة المسيطرة فقط في حدود حصص المستثمرين غير ذي الصلة في تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. يُلغَى الجزء المتبقي من المكسب مقابل القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. بالإضافة إلى ذلك، إذا احتفظت الجهة المسيطرة باستثمار في الجهة المسيطر عليها سابقًا وأصبحت الجهة المسيطر عليها سابقًا الآن جهة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، فإن الجهة المسيطرة تثبت الجزء من المكسب أو الخسارة الناتجة من إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في تلك الجهة المسيطر عليها سابقا في الفائض أو العجز فقط في حدود حصص المستثمرين غير ذي الصلة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك الجديد. يتم إلغاء الجزء المتبقي من هذا المكسب مقابل القيمة الدفترية للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا. وإذا احتفظت الجهة المسيطرة باستثمار في الجهة المسيطر عليها سابقًا والذي تتم المحاسبة عنه الآن وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع

العام 41، فإن الجزء من المكسب أو الخسارة الناتج عن إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقا يتم إثباته بالكامل في فائض أو عجز الجهة المسيطرة.

الجهات الاستثمارية: متطلب القيمة العادلة

56. باستثناء ما هو مبين في الفقرة 57، يجب ألا توحد الجهة الاستثمارية جهاتها المسيطر عليها، أو أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 40 عندما تكتسب السيطرة على جهة أخرى. بدلًا من ذلك، يجب على الجهة الاستثمارية أن تقيس الاستثمار في الجهة المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

57. على الرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 56، عندما يكون لدى جهة استثمارية جهة مسيطر عليها ليست هي ذاتها جهة استثمارية، والتي يكون غرضها وأنشطتها الرئيسة تقديم خدمات تتعلق بالأنشطة الاستثمارية للجهة الاستثمارية (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 98-100)، فإنه يجب عليها أن تقوم بتوحيد الجهة المسيطر عليها وفقًا للفقرات 38-55 من هذا المعيار وأن تطبق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 40 على الاستحواذ على أي من هذه الجهات المسيطر عليها.

58. يجب على الجهة المسيطرة على جهة استثمارية -والتي ليست في حد ذاتها جهة استثمارية - أن تعرض قوائم مالية موحدة تقوم فيها (1) بقياس استثمارات الجهة الاستثمارية المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، و(2) توحيد الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الأخرى للجهة الاستثمارية المسيطر عليها وفقًا للفقرات 38 -55 من هذا المعيار.

تحديد ما إذا كانت جهة هي جهة استثمارية

59. يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف عند تحديد ما إذا كانت جهة استثمارية، بما في ذلك الغرض منها والتصميم. وتصف الفقرات إرشادات التطبيق 89-106 جوانب التي ينطوي عليها تعريف الجهة الاستثمارية بمزيد من التفصيل. عندما تشير الحقائق والظروف إلى وجود تغييرات على واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة التي تشكل تعريف الجهة الاستثمارية، فإنه يجب على الجهة المسيطرة إعادة تقويم ما إذا كانت تعد جهة استثمارية.

60. يجب على الجهة المسيطرة التي إما أن تتوقف عن كونها جهة استثمارية، أو تصبح جهة استثمارية، المحاسبة عن التغير في وضعها بأثر مستقبلي من التاريخ الذي حدث فيه التغيير في الوضع (أُنظر الفقرات 63-64).

الأحكام والافتراضات

61. يجب أن تفصح الجهة الاستثمارية عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 15 من معيار المحاسبة للقطاع العام 38 عن الأحكام والافتراضات المهمة التي تستخدم في تحديد كونها جهة استثمارية ما لم تتوافر فيها جميع الخصائص التالية:
    أ. أن تكون قد حصلت على أموال من أكثر من مستثمر واحد (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 89-90)؛ و
    ب. أن تكون لها حصص ملكية في شكل حقوق ملكية أو حصص مماثلة (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 91-92)؛ و

ج. أن يكون لديها أكثر من استثمار واحد (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 96-97).

62. لا يؤدي غياب أي من هذه الخصائص بالضرورة إلى استبعاد جهة من تصنيفها باعتبارها جهة استثمارية. بالرغم من ذلك، إن غياب أي من هذه الخصائص يعني أنه يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات حول الأحكام والافتراضات المهمة التي اتُّخِذَت عند تصنيفها كجهة استثمارية.

المحاسبة عن تغير في وضع جهة استثمارية

63. عندما تتوقف الجهة عن كونها جهة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 40 على أي جهة مسيطر عليها قِيست مسبقاً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 56. يجب أن يكون تاريخ تغيير الوضع هو التاريخ المفترض للاستحواذ. يجب أن تعبر القيمة العادلة للجهة المسيطر عليها في تاريخ الاستحواذ المفترض عن العوض المفترض المحول عند قياس أي شهرة أو مكسب من صفقة الشراء التي تنشأ عن الاستحواذ المفترض. يجب توحيد جميع الجهات المسيطر عليها وفقاً للفقرات 38-51 من هذا المعيار من تاريخ تغيير الوضع.

64. عندما تصبح الجهة جهة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تتوقف عن توحيد الجهات المسيطر عليها في تاريخ التغير في الوضع، باستثناء أي جهة مسيطر عليها يجب أن يستمر توحيدها وفقًا للفقرة 57. يجب أن تطبق الجهة الاستثمارية متطلبات الفقرتين 52 و53 على تلك الجهات المسيطر عليها التي تتوقف عن توحيدها كما لو كانت الجهة الاستثمارية قد فقدت السيطرة على تلك الجهات المسيطر عليها في ذلك التاريخ.

أحكام انتقالية

65. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي، وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* باستثناء ما هو محدد في الفقرات 66-78.

66. على الرغم من متطلبات الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، عند تطبيق هذا المعيار لأول مرة، تحتاج الجهة فقط أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33 (و) في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 للفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار ("الفترة السابقة مباشرة"). يجوز أن تعرض الجهة أيضًا هذه المعلومات للفترة الحالية أو فترات مقارنة أبكر، ولكنها ليست مطالبة بالقيام بذلك.

67. لأغراض هذا المعيار، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة القوائم المالية السنوية التي يُطبق فيها هذا المعيار للمرة الأولى.

68. في تاريخ التطبيق الأولي، لا تكون الجهة مطالبة بأن تجري تعديلات على المحاسبة السابقة عن ارتباطها بأي من:

أ. الجهات التي كان سيتم توحيدها في ذلك التاريخ وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، *القوائم المالية الموحدة والمنفصلة*، وما زالت موحدة وفقًا لهذا المعيار؛ أو

ب. الجهات التي من شأنها أن لا تُوَحَّد في ذلك التاريخ وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، وليست موحدة وفقًا لهذا المعيار.

69. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تُقَوِّم ما إذا كانت جهة استثمارية على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. إذا خلصت الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى

أنها تعد جهة استثمارية، فإنه يجب عليها تطبيق متطلبات الفقرات 70-73 بدلًا من الفقرتين 77-78.

70. باستثناء أي جهة مسيطر عليها يتم توحيدها وفقًا للفقرة 57 (التي تنطبق عليها الفقرة 68 أو الفقرات 77-78، أيها يكون ملائما للتطبيق)، يجب على الجهة الاستثمارية أن تقيس استثماراتها في كل جهة مسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز كما لو كانت متطلبات هذا المعيار دائمًا سارية. يجب أن تعدل الجهة الاستثمارية بأثر رجعي كلاً من الفترة السنوية التي تسبق مباشرةً تاريخ التطبيق الأولي وصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين:
أ. القيمة الدفترية السابقة للجهة المسيطر عليها؛ و
ب. القيمة العادلة لاستثمار الجهة الاستثمارية في الجهة المسيطر عليها.
ويجب أن يُحول المبلغ التراكمي لأي تعديلات في القيمة العادلة سبق إثباتها مباشرة ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية، إلى الفائض/ العجز المتراكم في بداية الفترة السنوية التي تسبق تاريخ التطبيق الأولي مباشرة.

71. يجب على الجهة الاستثمارية أن تستخدم مبالغ القيمة العادلة التي تم التقرير عنها مسبقًا للمستثمرين أو للإدارة.

72. عندما يكون من غير العملي (كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) قياس الاستثمار في جهة مسيطر عليها وفقًا للفقرة 70، فإنه يجب أن تطبق الجهة الاستثمارية متطلبات هذا المعيار في بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق الفقرة 70، والتي قد تكون الفترة الحالية. يجب أن يعدل المستثمر بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي، مالم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة هي الفترة الحالية. وفي هذه الحالة، يجب إثبات التعديل على صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.

73. عندما تستبعد جهة استثمارية أو تفقد سيطرتها على استثمار في جهة مسيطر عليها قبل تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار، لا تكون الجهة الاستثمارية مطالبة بإجراء تعديلات على المحاسبة السابقة عن تلك الجهة المسيطر عليها.

74. عندما تخلص الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنه يجب توحيد جهة أخرى لم يتم توحيدها وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، فإنه يجب على الجهة أن تقوم بقياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة في تلك الجهة غير الموحدة سابقًا كما لو كانت الجهة الأخرى قد وُحِّدَت من التاريخ الذي اكتسبت فيه الجهة السيطرة على تلك الجهة الأخرى على أساس متطلبات هذا المعيار. يجب على الجهة أن تعدل بأثر رجعي الفترة السنوية السابقة مباشرة لتاريخ التطبيق الأولي. عندما يكون التاريخ الذي اكتسبت فيه السيطرة هو تاريخ يسبق بداية الفترة السابقة مباشرة، على الجهة أن تثبت -كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة-بأي فرق بين:
أ. مبلغ الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و
ب. القيمة الدفترية السابقة لارتباط الجهة مع الجهة الأخرى.

75. عندما يكون من غير العملي قياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة للجهة

المسيطر عليها وفقًا للفقرة 74 (أ) أو (ب) (كما هو مُعرَّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3)، فإنه يجب على الجهة أن تقوم بقياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة في تلك الجهة غير الموحدة سابقًا كما لو كانت هذه الجهة قد وُحِّدَت من تاريخ الاستحواذ المفترض. يكون تاريخ الاستحواذ المفترض هو بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة، والتي قد تكون هي الفترة الحالية.

76. يجب على الجهة أن تعدل بأثر رجعي الفترة السنوية السابقة مباشرةً لتاريخ التطبيق الأولي، ما لم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة هي الفترة الحالية. عندما يكون تاريخ الاستحواذ المفترض أبكر من بداية الفترة السابقة مباشرةً، تثبت الجهة، تعديلا لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين:

أ. مبلغ الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و

ب. القيم الدفترية السابقة لارتباط الجهة بالجهة الأخرى.

عندما تكون أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة عمليًا هي الفترة الحالية، يجب أن يثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.

77. عندما تخلص الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنها لن توحد بعد الآن الجهة التي كانت تُوَحَّد وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، فإنه يجب أن تقيس الجهة حصتها في الجهة الأخرى بالمبلغ الذي كانت ستُقاس به لو كانت متطلبات هذا المعيار سارية عندما أصبحت الجهة مرتبطة مع الجهة الأخرى، أو عند فقدانها السيطرة على الجهة الأخرى. يجب أن تعدل الجهة بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرةً تاريخ التطبيق الأولي. عندما يكون التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة مرتبطة بالجهة الأخرى (ولكنها لم تكتسب السيطرة وفقًا لهذا المعيار)، أو عند فقدانها السيطرة على الجهة الأخرى، هو تاريخ سابق لبداية الفترة السابقة مباشرةً، فإنه يجب على الجهة أن تثبت، كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرةً، بأي فرق بين:

أ. القيمة الدفترية السابقة للأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و

ب. المبلغ المثبت لحصة الجهة في الجهة الأخرى.

78. عندما يكون من غير العملي قياس الحصة في الجهة الأخرى وفقًا للفقرة 77 (كما هو معُرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3)، فإنه يجب على الجهة تطبيق متطلبات هذا المعيار في بداية أبكر فترة يكون فيها تطبيق الفقرة 77 ممكن عمليًا، والتي قد تكون هي الفترة الحالية. يجب أن تعدل الجهة بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي، ما لم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة ممكن عمليًا هي الفترة الحالية. عندما يكون التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة مرتبطة مع الجهة الأخرى (ولكنها لم تكتسب السيطرة وفقًا لهذه المعيار)، أو فقدت السيطرة على الجهة الأخرى هو تاريخ سابق لبداية الفترة السابقة مباشرة، يجب أن تثبت الجهة، كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين:

أ. القيمة الدفترية السابقة للأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و

ب. المبلغ المثبت لحصة الجهة في الجهة الأخرى.

عندما تكون أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة ممكنًا عمليًا هي الفترة الحالية، يجب إثبات التعديل في صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.

تاريخ السريان

79. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 37، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38 في الوقت نفسه.

79أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

80. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة *للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 6 (ديسمبر 2006)

81. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

الدراسة المرفقة
معيار المحاسبة للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التطبيق
6. أمثلة توضيحية

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير محاسبة للقطاع العام، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير محاسبة للقطاع العام، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير محاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وآخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أعِدَّ البيان المذكور وعرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار القوائم المالية الموحدة.

بهدف اقتراح معيار القوائم المالية الموحدة الملائم؛ أجريت دراسة لمعيار القوائم المالية الموحدة الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار القوائم المالية الموحدة أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 35 (طبعة 2022)- فيما عدا الاستثناء الوارد في الفقرة 8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 35، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أُعِدَّ استبيان إلكتروني ووُزِّعَ على عدد 189 جهة، (استُلِمَت إجابات 154 جهة) كما رُتِّبَت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 16% من الجهات لديها نسبة ملكية في جهات أو شركات تابعة، وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات	
														نعم	لا
هل لدى الجهة نسبة ملكية في جهات أو شركات تابعة؟	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	7	7
هل تقوم الجهة بعرض حسابات ختامية لجهات أخرى ضمن حساباتها الختامية "حسابات ختامية مجمعة"؟	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	5	9
هل لدى الجهة استثمارات مالية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0	14

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	4	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
2	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض	5	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
3	قطاع التعليم	وزارة التعليم -قطاع التعليم العالي	6	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
عدُل النص من "لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية، على سبيل المثال، توحيد جهات القطاع العام التجارية مع الجهات في قطاع الموازنة. وتقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. فعلى سبيل المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية" إلى: "يجوز استثناء جهات القطاع العام التجارية من التوحيد، والمحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. وفيما عدا ذلك لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية. وتقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. فعلى سبيل	8. يجوز استثناء جهات القطاع العام التجارية من التوحيد، والمحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. وفيما عدا ذلك لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية. وتقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. فعلى سبيل المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية.	8. A controlled entity is not excluded from consolidation because its activities are dissimilar to those of the other entities within the economic entity, for example, the consolidation of commercial public sector entities with entities in the budget sectorRelevant information is provided by consolidating such controlled entities and disclosing additional information in the consolidated financial statements about the different activities of controlled entities. For example, the disclosures required by IPSAS 18, *Segment Reporting*, help to explain the significance of different activities within the economicentity.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية. حيث تبين للجنة الفنية عند استعراض تجارب عدد من الدول أنها تطبق طرق أخرى مثل طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن الشركات المسيطر عليها في قوائمها المالية الموحدة بدلاً من طريقة التوحيد، ويعود السبب في ذلك إلى تفاوت أنواع الأصول والخصوم للجهات التي تسيطر عليها الدولة التي تعمل في قطاعات مختلفة مما قد ينتج عنه عدم تجانس بنود القوائم المالية وطرق العرض، الأمر الذي يجعل التوحيد غير سهل وغير عملي من حيث الوقت والجهد وقد تفوق تكلفته منافعه، على حين أن طريقة حقوق الملكية تساعد على الحصول على معلومة واضحة وتقديم معلومات متجانسة في القوائم المالية حيث أنها تعبر عن حصة الجهة في القيمة الدفترية لصافي أصول الجهة التابعة مباشرة في جانب الأصول في القوائم المالية الموحدة.		
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	**79. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 37، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38 في الوقت نفسه.**	79. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact and apply IPSAS 34, *Separate Financial Statements*, IPSAS 36, IPSAS 37, and IPSAS 38 at the same time.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	79أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	79A. Paragraphs 11, 12 and 13 were deleted and paragraph 8 was amended by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	79ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	79B. Paragraph 6 was amended by IPSAS 39, Employee Benefits, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	79ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	79C. Paragraphs 4, 40, 56, 57 and 63 were amended by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على	79د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	79D. Paragraph 52 was amended and paragraph 55A added by IPSAS 40, Public Sector Combinations, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after a date to be determined by the IPSASB. Earlier

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام
أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		application is permitted. If an entity applies the amendments earlier, it shall disclose that fact and, if it has not already done so, apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	79هـ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].**	79E. Paragraphs 22, 45, 52, 55A, 56, 58 and AG105 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.
حذفت الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين يتوقع في المملكة أن يتم اعتماد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام (والتي ستكون مبنية على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ككل وفق آخر نسخة صادرة) بتاريخ سريان واحد.	81. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].**	81. This Standard is issued concurrently with IPSAS 34 Together, the two Standards supersede IPSAS 6 (December 2006) IPSAS 6 remains applicable until IPSAS 34 and IPSAS 35 are applied or become effective, whichever is earlier
حذُف هذا المثال لعدم ملاءمته لبيئة المملكة العربية السعودية.	**مثال 5** حذف هذا المثال من الأمثلة التوضيحية.	Example 5 A gaming control board (GCB) is a government agency that regulates casinos and other types of gaming in a state, and enforces state gaming legislation. The GCB is responsible for promulgating rules and regulations that govern the conduct of gaming activities in the state. The rules and regulations stem from legislation. The legislation was passed by the legislature and sets forth the broad policy of the state with regard to gaming; while the rules and regulations provide detailed requirements that must be satisfied by a gaming establishment, its owners, employees, and

نص ورقم الفقرة كما وردت فى معيار المحاسبة الدولى للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
vendors. The rules and regulations cover a broad range of activity, including licensing, accounting systems, rules of casino games, and auditing. The GCB also has authority to grant or deny licenses to gaming establishments, their ownership, employees, and vendors. In order to obtain a license, an applicant must demonstrate that they possess good character, honesty and integrity. License application forms typically require detailed personal information. Based upon the type of license being sought, an applicant may also be required to disclose details regarding previous business relationships, employment history, criminal records, and financial stability. Although the rules and regulations have an impact on how gaming establishments operate, the GCB does not have power over the relevant activities (as defined in this Standard) of the gaming establishments. The regulations apply to all gaming establishments and each establishment has a choice as to whether it wishes to engage in gaming or not. The purpose of the gaming legislation and regulations is to protect the public, rather than to establish a controlling interest in the gaming establishments.		

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 35 "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف		
1. The objective of this Standard is to establish principles for the presentation and preparation of consolidated financial statements when an entity controls one or more other entities.	1. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لعرض وإعداد القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر الجهة على واحدة أو أكثر من الجهات الأخرى.	لا	
2. To meet the objective in paragraph 1, this Standard: a. Requires an entity (the controlling entity) that controls one or more other entities (controlled entities) to present consolidated financial statements; b. Defines the principle of control, and establishes control as the basis for consolidation; c. Sets out how to apply the principle of control to identify whether an entity controls another entity and therefore must consolidate that entity; d. Sets out the accounting requirements for the preparation of consolidated financial statements; and e. Defines an investment entity and sets out an exception to consolidating particular controlled entities of an investment entity	2. لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 1، فإن هذا المعيار: أ. يتطلب من الجهة (الجهة المسيطرة) التي تسيطر على واحدة أو أكثر من الجهات الأخرى (الجهات المسيطر عليها) عرض القوائم المالية الموحدة؛ و ب. يعرف مبدأ السيطرة، ويحدد السيطرة باعتباره أساس للتوحيد؛ و ج. يحدد كيفية تطبيق مبدأ السيطرة لتحديد ما إذا كانت الجهة تسيطر على جهة أخرى وبالتالي يتعين عليها أن تدرج هذه الجهة في قوائمها المالية الموحدة؛ و د. يوضح المتطلبات المحاسبية لإعداد القوائم المالية الموحدة؛ و هـ. يعرف الجهة الاستثمارية ويحدد استثناء لتوحيد جهات معينة مسيطر عليها للجهة الاستثمارية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Scope	النطاق		
3. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in the preparation and presentation of consolidated financial statements for the economic entity.	3. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية.	لا	
Public Sector Combinations	تجميع العمليات في القطاع العام		
4. This Standard does not deal with the accounting requirements for public sector combinations and their effect on consolidation, including goodwill arising on a public sector combination (see IPSAS 40, *Public Sector Combinations*).	4. لا يتناول هذا المعيار المتطلبات المحاسبية لتجميع العمليات في القطاع العام وتأثيرها على توحيد القوائم المالية، بما في ذلك الشهرة الناتجة عن تجميع عمليات في القطاع العام (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*).	لا	
Presentation of Consolidated Financial Statements	عرض القوائم المالية الموحدة		
5. An entity that is a controlling entity shall present consolidated financial statements. This Standard applies to all entities, except that a controlling entity need not present consolidated financial statements if it meets all the following conditions: a. It is itself a controlled entity and the information needs of users are met by its controlling entity's consolidated financial statements, and, in the case of a partially owned controlled entity, all its other owners, including those not otherwise entitled to vote, have been informed about, and do not object	5. يجب أن تعرض الجهة المسيطرة قوائم مالية موحدة. ينطبق هذا المعيار على جميع الجهات، فيما عدا أن الجهة المسيطرة لا تحتاج إلى عرض قوائم مالية موحدة إذا كانت تستوفي جميع الشروط التالية: أ. الجهة في حد ذاتها جهة مسيطر عليها، وتُلبّى احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة، وفي حال كانت الجهة المسيطر عليها مملوكة بشكل جزئي، يُبلّغ جميع الملاك الآخرين، بما في ذلك الملاك الذين لا يحق لهم التصويت، عن عدم قيام الجهة بعرض قوائم مالية موحدة، ولا يبدي الملاك أي اعتراض على ذلك؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
to, the entity not presenting consolidated financial statements; b. Its debt or equity instruments are not traded in a public market (a domestic or foreign stock exchange or an over-the-counter market, including local and regional markets); c. It did not file, nor is it in the process of filing, its financial statements with a securities commission or other regulatory organization for the purpose of issuing any class of instruments in a public market; and d. Its ultimate or any intermediate controlling entity produces financial statements that are available for public use and comply with International Public Sector Accounting Standards (IPSASs), in which controlled entities are consolidated or are measured at fair value through surplus or deficit in accordance with this Standard.	ب. لا تُتداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (سوق أسهم محلية أو أجنبية أو سوق غير مباشر، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)؛ و ج. كما أنها لم تودع، ولا هي في سياق إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات المالية في السوق العام؛ و د. تعد الجهة المسيطرة النهائية أو أي جهة مسيطرة وسيطة قوائم مالية متاحة للاستخدام العام تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام تُوَحَّد فيها الجهات المسيطر عليها أو تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لهذا المعيار.		
6. This Standard does not apply to post-employment benefit plans or other long- term employee benefit plans to which IPSAS 39, *Employee Benefits* applies.	6. لا ينطبق هذا المعيار على برامج منافع ما بعد نهاية الخدمة أو برامج منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*.	لا	
7. A controlling entity that is an investment entity shall not present consolidated financial statements if it is required, in accordance with paragraph 56 of this	7. لا يجوز للجهة المسيطرة التي هي جهة استثمارية أن تعرض قوائم مالية موحدة، إذا كان يتطلب منها وفقًا للفقرة 56 من هذا المعيار، أن تقيس جميع الجهات	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	Standard, to measure all of its controlled entities at fair value through surplus or deficit.
عدُل النص من "لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية، على سبيل المثال، توحيد جهات القطاع العام التجارية مع الجهات في قطاع الموازنة. وتقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. فعلى سبيل المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية" إلى: "يجوز استثناء جهات القطاع العام التجارية من التوحيد، والمحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. وفيما عدا ذلك لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية. وتقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. فعلى سبيل المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار	**نعم**	8. يجوز استثناء جهات القطاع العام التجارية من التوحيد، والمحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. فيما عدا ذلك لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية. تقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. على سبيل المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية.	8. A controlled entity is not excluded from consolidation because its activities are dissimilar to those of the other entities within the economic entity, for example, the consolidation of commercial public sector entities with entities in the budget sector.Relevant information is provided by consolidating such controlled entities and disclosing additional information in the consolidated financial statements about the different activities of controlled entities. For example, the disclosures required by IPSAS 18, *Segment Reporting*, help to explain the significance of different activities within the economicentity.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية. حيث تبين للجنة الفنية عند استعراض تجارب عدد من الدول أنها تطبق طرق أخرى مثل طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن الشركات المسيطر عليها في قوائمها المالية الموحدة بدلاً من طريقة التوحيد، ويعود السبب في ذلك إلى تفاوت أنواع الأصول والخصوم للجهات التي تسيطر عليها الدولة التي تعمل في قطاعات مختلفة مما قد ينتج عنه عدم تجانس بنود القوائم المالية وطرق العرض، الأمر الذي يجعل التوحيد غير سهل وغير عملي من حيث الوقت والجهد وقد تفوق تكلفته منافعه، على حين أن طريقة حقوق الملكية تساعد على الحصول على معلومة واضحة وتقديم معلومات متجانسة في القوائم المالية حيث أنها تعبر عن حصة الجهة في القيمة الدفترية لصافي أصول الجهة التابعة مباشرة في جانب الأصول في القوائم المالية الموحدة.			
	لا	9. لا ينطبق الإعفاء من إعداد قوائم مالية موحدة في الفقرة 5 عندما لا تفي القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة باحتياجات مستخدمي الجهة المسيطر عليها من المعلومات. على سبيل المثال، قد لا تفي القوائم المالية الموحدة على مستوى الحكومة ككل باحتياجات المستخدمين من المعلومات فيما يتعلق بالقطاعات أو الأنشطة الرئيسة للحكومة. يوجد في	9. The exemption from preparing consolidated financial statements in paragraph 5 does not apply where the information needs of a controlled entity's users would not be met by the consolidated financial statements of its controlling entity. For example, consolidated financial statements at a whole-of-government level may not meet the information needs of users in respect

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
of key sectors or activities of a government. In many jurisdictions there are legislated financial reporting requirements intended to address the information needs of such users.	العديد من الدول متطلبات تشريعية للتقرير المالي تهدف إلى تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات.		
10. An entity may be required, (for example, by legislation, or by external users) to prepare aggregated financial statements which are for a different economic entity than that required by this Standard. Although such financial statements fall outside the scope of this Standard and would not comply with the requirements in this Standard, an entity could use the guidance in this Standard in the preparation of such aggregated financial statements.	10. قد يتطلب من الجهة (على سبيل المثال، عن طريق التشريع أو بواسطة مستخدمين خارجيين) إعداد قوائم مالية مجمعة تخص جهة اقتصادية مختلفة عن تلك التي يتطلبها هذا المعيار. على الرغم من أن هذه القوائم المالية تقع خارج نطاق هذا المعيار، ولا تلتزم بالمتطلبات الواردة في هذا المعيار، فإنه يمكن للجهة أن تستخدم الإرشادات الواردة في هذا المعيار في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة.	لا	
Government Business Enterprises	منشآت قطاع الأعمال الحكومية		
11. [Deleted].	11. [حُذفت].	لا	
12. [Deleted].	12. [حُذفت].	لا	
13. [Deleted].	13. [حُذفت].	لا	
Definitions	تعريفات		
14. The following terms are used in this Standard with the meanings specified: Benefits are the advantages an entity obtains from its involvement with other entities. Benefits may be financial or non-financial. The actual impact of an entity's involvement with another entity can have positive or negative aspects.	14. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها: المنافع هي المزايا التي تحصل عليها الجهة من خلال ارتباطها بجهات أخرى. وقد تكون المنافع مالية أو غير مالية. ويمكن أن يكون للأثر الفعلي لارتباط الجهة بجهة أخرى جوانب إيجابية أو سلبية. الترتيب الملزم: لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		ترتيب يُوجد حقوقاً قابلة للإنفاذ لأطرافه وواجبات قابلة للإنفاذ عليهم كما لو كان في شكل عقد. ويتضمن حقوقاً ناشئة عن عقود أو حقوقاً نظامية أخرى. القوائم المالية الموحدة هي القوائم المالية لجهة اقتصادية تُعرض فيها الأصول، والالتزامات، وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيراد، والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها على أنها لجهة اقتصادية واحدة. السيطرة: تسيطر جهة على جهة أخرى عندما تكون مُعرضه لمنافع متغيرة من ارتباطها بالجهة الأخرى أو لها حقوق في تلك المنافع، ويكون لديها القدرة على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى. الجهة المسيطر عليها هي جهة تسيطر عليها جهة أخرى. الجهة المسيطرة هي جهة تسيطر على واحدة أو أكثر من الجهات. مُتخذ القرار هي الجهة التي لها حقوق اتخاذ القرارات والتي إما تكون أصيلاً أو وكيلاً لأطراف أخرى. الجهة الاقتصادية هي الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها. الجهة الاستثمارية هي جهة:	Binding arrangement: For the purposes of this Standard, a binding arrangement is an arrangement that confers enforceable rights and obligations on the parties to it as if it were in the form of a contract. It includes rights from contracts or other legal rights. Consolidated financial statements are the financial statements of an economic entity in which the assets, liabilities, net assets/equity, revenue, expenses and cash flows of the controlling entity and its controlled entities are presented as those of a single economic entity. Control: An entity controls another entity when the entity is exposed, or has rights, to variable benefits from its involvement with the other entity and has the ability to affect the nature or amount of those benefits through its power over the other entity. A controlled entity is an entity that is controlled by another entity. A controlling entity is an entity that controls one or more entities. A decision-maker is an entity with decision-making rights that is either a principal or an agent for other parties. An economic entity is a controlling entity and its controlled entities.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		أ. تحصل على الأموال من مستثمر واحد أو أكثر بغرض تزويد هؤلاء المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار؛ و ب. يكون غرضها استثمار الأموال فقط لأجل العوائد من ارتفاع القيمة، أو إيرادات الاستثمار، أو من كليهما؛ و ج. تقيس وتُقوِّم أداء جميع استثماراتها – تقريباً – على أساس القيمة العادلة. الحصة غير المسيطرة هي صافي أصول/حقوق الملكية في جهة مسيطر عليها التي لا تنسب إلى الجهة المسيطرة - بشكل مباشر أو غير مباشر. السلطة هي الحقوق القائمة التي تمنح القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى. حقوق حماية هي حقوق موضوعة لحماية مصالح الطرف الحائز على هذه الحقوق دون إعطاء ذلك الطرف سلطة على الجهة التي تتعلق بها تلك الحقوق. الأنشطة ذات الصلة: لأغراض هذا المعيار، هي أنشطة الجهة التي يحتمل أن تكون مسيطر عليها والتي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع التي تحصل عليها الجهة من ارتباطها بتلك الجهة الأخرى. حقوق العزل هي حقوق تجريد متخذ القرار من سلطته لاتخاذ القرارات. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه	An investment entity is an entity that: a. Obtains funds from one or more investors for the purpose of providing those investor(s) with investment management services; b. Has the purpose of investing funds solely for returns from capital appreciation, investment revenue, or both; and c. Measures and evaluates the performance of substantially all of its investments on a fair value basis. A non-controlling interest is the net assets/equity in a controlled entity not attributable, directly or indirectly, to a controlling entity. Power consists of existing rights that give the current ability to direct the relevant activities of another entity. Protective rights are rights designed to protect the interest of the party holding those rights without giving that party power over the entity to which those rights relate. Relevant activities: For the purpose of this Standard, relevant activities are activities of the potentially controlled entity that significantly affect the nature or amount of the benefits that an entity receives from it's involvement with that other entity.

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Removal rights are rights to deprive the decision maker of its decision- making authority. Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the *Glossary of De- fined Terms* published separately. The following terms are defined in either IPSAS 36, *Investments in Associates and Joint Ventures,* IPSAS 37, *Joint Arrangements,* or IPSAS 38, *Disclosure of Interests in Other Entities*: associate, interest in another entity, joint venture and significant influence.	المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. وتعرف المصطلحات التالية إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 38، *الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى*: الجهة الزميلة، وحصة في جهة أخرى، والمشروع المشترك، والتأثير المهم.		
Binding Arrangement	الترتيب الملزم		
15. Binding arrangements can be evidenced in several ways. A binding arrangement is often, but not always, in writing, in the form of a contract or documented discussions between the parties. Statutory mechanisms such as legislative or executive authority can also create enforceable arrangements, similar to contractual arrangements, either on their own or in conjunction with contracts between the parties.	15. يمكن إقامة الدليل على الترتيبات الملزمة بعدة طرق. ويكون الترتيب الملزم غالبًا، وليس دائمًا، مكتوبًا، في شكل عقد أو مناقشات موثقة بين الأطراف. ويمكن – أيضًا – أن تنشئ الآليات الدستورية – مثل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية – ترتيبات قابلة للإنفاذ، على نحو مماثل للترتيبات التعاقدية، إما بحد ذاتها، أو مقترنة بعقود مبرمة بين الأطراف.	لا	
Economic Entity	الجهة الاقتصادية		
16. The term economic entity is used in this Standard to define, for financial reporting purposes, a group of entities comprising the controlling entity and any controlled entities. Other terms sometimes used to refer to an economic entity include administrative entity,	16. يستخدم مصطلح الجهة الاقتصادية في هذا المعيار لتحديد مجموعة من الجهات التي تتألف من الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها لأغراض التقرير المالي. تشمل المصطلحات الأخرى التي تستخدم أحيانًا للإشارة إلى جهة اقتصادية، الجهة الإدارية، والجهة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
financial entity, consolidated entity, and group. An economic entity may include entities with both social policy and commercial objectives.	المالية، والجهة الموحدة، والمجموعة. قد تشمل الجهة الاقتصادية الجهات التي لها أهداف خاصة بالسياسة الاجتماعية وأهداف تجارية على السواء.		
17. The determination of the economic entity will need to be made having regard to the constitutional arrangements in a jurisdiction, in particular the ways in which government power is limited and allocated, and how the government system is set up and operates. For example, in jurisdictions with an executive, legislature and judiciary, these may collectively form an economic entity in respect of which there is a user need for consolidated financial statements. Such consolidated financial statements are commonly referred to as whole- of-government financial statements.	17. يتعين تحديد الجهة الاقتصادية أخذاً في الاعتبار الترتيبات الدستورية في الدولة، وعلى الأخص الطرق التي تكون بها السلطة الحكومية محدودة ومخصصة، وكيفية هيكلة النظام الحكومي وكيفية عمله. على سبيل المثال، في الدول التي لديها سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، قد تشكل هذه الأجهزة مجتمعةً جهة اقتصادية يحتاج المستخدمون إلى قوائم مالية موحدة لها. يُشار عادة إلى هذه القوائم المالية الموحدة بالقوائم المالية للحكومة ككل.	لا	
Control (see paragraphs AG2–AG87)	السيطرة (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 2 –87)		
18. An entity, regardless of the nature of its involvement with another entity, shall determine whether it is a controlling entity by assessing whether it controls the other entity.	18. يجب أن تحدد الجهة، بصرف النظر عن طبيعة ارتباطها بجهة أخرى، ما إذا كانت الجهة مسيطرة وذلك من خلال تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى أم لا.	لا	
19. An entity controls another entity when it is exposed, or has rights, to variable benefits from its involvement with the other entity and has the ability to affect the nature or amount of those benefits through its power over the other entity.	19. تسيطر الجهة على جهة أخرى عندما تكون مُعرضة لمنافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة الأخرى أو لها حقوق فيها. يكون لديها القدرة على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
20. Thus, an entity controls another entity if and only if the entity has all the following: a. Power over the other entity (see paragraphs 23–29); b. Exposure, or rights, to variable benefits from its involvement with the other entity (see paragraphs 30–34); and c. The ability to use its power over the other entity to affect the nature or amount of the benefits from its involvement with the other entity (see paragraphs 35–37).	20. بناءً على ذلك، تسيطر الجهة على جهة أخرى فقط عندما يكون لدى الجهة جميع ما يلي: أ. سلطة على الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات 23-29)؛ و ب. تعرضها لمنافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة الأخرى، أو حقوق للحصول على مثل تلك المنافع، (أُنظر الفقرات 30-34)؛ و ج. القدرة على استخدام سلطتها على الجهة الأخرى للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع المترتبة على ارتباطها مع الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات 35-37).	لا	
21. An entity shall consider all facts and circumstances when assessing whether it controls another entity. The entity shall reassess whether it controls another entity if facts and circumstances indicate that there are changes to one or more of the three elements of control listed in paragraph 20 (see paragraphs AG82–AG87).	21. يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان كافة الحقائق والظروف عند تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى. يجب على الجهة أن تعيد تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى عندما تبين الحقائق والظروف أن هناك تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة في الفقرة 20 (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 82 –87).	لا	
22. Two or more entities collectively control another entity when they must act together to direct the relevant activities. In such cases, because no single entity can direct the activities without the co-operation of the others, no single entity controls the other entity. Each entity would account for its interest in the other entity in accordance with the relevant IPSASs, such as IPSAS 36, IPSAS 37, or the IPSASs dealing with financial	22. تسيطر جهتان أو أكثر بشكل جماعي على جهة أخرى عندما يجب عليهما العمل معا لتوجيه الأنشطة ذات الصلة. في مثل هذه الحالات، نظرا لأنه لا تستطيع أي جهة أن توجه الأنشطة دون تعاون الأخرين، لا تسيطر جهة بشكل منفرد على جهة أخرى. تقوم كل جهة بالمحاسبة عن حصتها في الجهة الأخرى وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذي علاقة، مثل معيار المحاسبة للقطاع العام 36 أو معيار المحاسبة للقطاع	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
instruments (IPSAS 28, *Financial Instruments: Presentation*, IPSAS 30, *Financial Instruments: Disclosures*, and IPSAS 41: *Financial Instruments*)	العام 37، أو معايير المحاسبة للقطاع العام التي تتناول الأدوات المالية (معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41: *الأدوات المالية*).		
Power	السلطة		
23. An entity has power over another entity when the entity has existing rights that give it the current ability to direct the relevant activities, i.e., the activities that significantly affect the nature or amount of the benefits from its involvement with the other entity. The right to direct the financial and operating policies of another entity indicates that an entity has the ability to direct the relevant activities of another entity and is frequently the way in which power is demonstrated in the public sector.	23. يكون لدى الجهة سلطة على جهة أخرى عندما يكون لدى الجهة حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة، أي الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع المترتبة من ارتباطها مع الجهة الأخرى. يشير الحق في توجيه السياسات المالية والتشغيلية لجهة أخرى إلى أن الجهة لديها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى وهي غالبًا الطريقة التي تتجلى بها السلطة في القطاع العام.	لا	
24. Power arises from rights. In some cases assessing power is straightforward, such as when power over another entity is obtained directly and solely from the voting rights granted by equity instruments such as shares, and can be assessed by considering the voting rights from those shareholdings. However, public sector entities often obtain power over another entity from rights other than voting rights. They may also obtain power over another entity without having an equity instrument providing evidence of a financial investment.	24. تنشأ السلطة عن الحقوق ويكون تَقْوِيم السلطة في بعض الحالات واضحًا، كما هو الحال عندما تكتسب السلطة على جهة أخرى بشكل مباشر فقط من خلال حقوق التصويت الممنوحة بموجب أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم، ويمكن تَقْوِيمها مع الأخذ في الحسبان حقوق التصويت من حيازة تلك الأسهم. بالرغم من ذلك، غالبًا ما تحصل جهات القطاع العام على السلطة على جهة أخرى من حقوق أخرى بخلاف حقوق التصويت. يمكن أن تحصل أيضًا على السلطة على الجهة دون امتلاك أداة حق ملكية توفر دليلًا على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
An entity may have rights conferred by binding arrangements. These rights may give an entity power to require the other entity to deploy assets or incur liabilities in a way that affects the nature or amount of benefits received by the first-mentioned entity. The assessment of whether such rights give rise to power over another entity may be complex and require more than one factor to be considered.	استثمار مالي. يمكن أن تمتلك الجهة حقوقًا منحت لها عبر ترتيبات ملزمة وهذه الحقوق يمكن أن تمنح الجهة السلطة لتطلب من الجهة الأخرى استخدام الأصول أو تكبد الالتزامات بطريقة تؤثر على طبيعة أو مقدار المنافع التي تحصل عليها الجهة المذكورة أول مرة. يمكن أن يكون تقويم ما إذا كانت هذه الحقوق تؤدي إلى منح السلطة على جهة أخرى تَقْوِيما معقدًا وقد يتطلب أخذ أكثر من عامل واحد بعين الاعتبار.		
25. An entity can have power over another entity even if it does not have responsibility for the day-to-day operation of the other entity or the manner in which prescribed functions are performed by that other entity. Legislation may give statutory bodies or statutory officers powers to carry out their functions independently of government. For example, the Auditor-General and Government Statistician usually have statutory powers to obtain information and publish reports without recourse to government and the judiciary often has special powers to give effect to the concept of judicial independence. Legislation may also set out the broad parameters within which the statutory body is required to operate, and result in the statutory body operating in a manner consistent with the objectives set by Parliament or a similar body. The existence of statutory powers to operate independently does not, of itself,	25. يمكن أن يكون لدى الجهة سلطة على جهة أخرى حتى وإن لم تكن مسؤولة عن الأعمال اليومية للجهة الأخرى أو عن الأسلوب الذي تُنفذ به المهام المحددة من قبل تلك الجهة الأخرى. قد يمنح التشريع الهيئات النظامية أو موظفي الضبط النظامي صلاحيات وسلطات لتنفيذ مهامهم بشكل مستقل عن الحكومة. على سبيل المثال، عادة ما يتمتع المدقق العام والإحصائي الحكومي بسلطات نظامية للحصول على المعلومات ونشر التقارير دون اللجوء إلى الحكومة كما تتمتع السلطة القضائية في كثير من الأحيان بصلاحيات خاصة لتفعيل مفهوم استقلال القضاء. قد ينص التشريع أيضاً على ثوابت واسعة يتوجب على الهيئة النظامية العمل ضمنها، وتكون نتيجتها أن تعمل الهيئة النظامية بطريقة تتسق مع الأهداف المحددة من قبل البرلمان أو هيئة مماثلة. إن وجود السلطات النظامية للعمل بشكل مستقل لا يمنع، بحد ذاته، الجهة القادرة على توجيه السياسات التشغيلية	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
preclude an entity having the ability to direct the operating and financial policies of another entity with statutory powers so as to obtain benefits. For example, the independence of a central bank in relation to monetary policy does not preclude the possibility of the central bank being controlled. All facts and circumstances would still need to be considered.	والمالية لجهة أخرى أن تتمتع بسلطات نظامية وذلك للحصول على المنافع. على سبيل المثال، إن استقلالية البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية لا يحول دون إمكانية السيطرة على البنك المركزي. ولا تزال هناك حاجة لأخذ كافة الحقائق والظروف بعين الاعتبار.		
26. The existence of rights over another entity does not necessarily give rise to power for the purposes of this Standard. An entity does not have power over another entity solely due to the existence of: a. Regulatory control (see paragraph AG12); or b. Economic dependence (see paragraphs AG41–AG42).	26. إن وجود حقوق على جهة أخرى لا يؤدي بالضرورة إلى نشوء السلطة لأغراض هذا المعيار. ولا يكون للجهة سلطة على جهة أخرى فقط بسبب وجود: أ. السيطرة التنظيمية (أُنظر فقرة إرشاد التطبيق 12)؛ أو ب. التبعية الاقتصادية (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 41-42).	لا	
27. An entity with the current ability to direct the relevant activities has power even if its rights to direct have yet to be exercised. Evidence that the entity has been directing the relevant activities of the entity being assessed for control can help determine whether the entity has power, but such evidence is not, in itself, conclusive in determining whether the entity has power over the entity being assessed for control. In the case of an entity established with predetermined activities, the right to direct the relevant activities may have been exercised at the time that the entity was established.	27. الجهة التي تكون لديها قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة تتمتع بالسلطة حتى لو لم تُمارس بعد حقوقها في التوجيه. يمكن أن تساعد الأدلة التي تثبت قيام الجهة بتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها في تحديد ما إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة، إلا أن هذه الأدلة ليست حاسمة، بحد ذاتها، في تحديد ما إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها. في حالة تأسيس جهة ذات أنشطة محددة مسبقاً، قد يُمارس الحق في توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي أسست فيه الجهة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
28. If two or more entities each have existing rights that give them the unilateral ability to direct different relevant activities, the entity that has the current ability to direct the activities that most significantly affect the nature or amount of benefits from that entity has power over that other entity.	28. إذا كان جهتان أو أكثر تمتلك حقوقاً قائمة تمنحها القدرة من جانب واحد على توجيه أنشطة مختلفة ذات صلة، فإن الجهة التي تكون لديها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع من تلك الجهة تكون لها السلطة على تلك الجهة الأخرى.	لا	
29. An entity can have power over an entity being assessed for control even if other entities have existing rights that give them the current ability to participate in the direction of the relevant activities, for example when another entity has significant influence. However, an entity that holds only protective rights does not have power over another entity (see paragraphs AG29–AG31), and consequently does not control the other entity.	29. يمكن أن يكون للجهة سلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها حتى وإن كان لدى الجهات الأخرى حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على المشاركة في توجيه الأنشطة ذات الصلة، على سبيل المثال عندما تمتلك جهة أخرى تأثيرًا مهمًا. بالرغم من ذلك، فإن الجهة التي تمتلك حقوق حماية فقط ليس لها سلطة على جهة أخرى (أُنظر الفقرات إرشاد التطبيق 29 –31)، وبالتالي لا تسيطر على الجهة الأخرى.	لا	
Benefits	**المنافع**		
30. An entity is exposed, or has rights, to variable benefits from its involvement with an entity being assessed for control when the benefits that it seeks from its involvement have the potential to vary as a result of the other entity's performance. Entities become involved with other entities with the expectation of positive financial or non-financial benefits over time. However, in a particular reporting period, the actual impact of an entity's involvement with the entity being assessed for	30. تكون الجهة مُعرضة لمنافع متغيرة أو لها حقوق في الحصول على منافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، عندما تكون المنافع التي تسعى لتحقيقها من ارتباطها من الممكن أن تتغير نتيجة أداء الجهة الأخرى. ترتبط الجهات مع الجهات الأخرى عندما تتوقع الحصول على منافع إيجابية مالية أو غير مالية مع مرور الزمن. بالرغم من ذلك، ففي فترة محددة للقوائم المالية، يمكن أن يكون الأثر الفعلي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
control can be only positive, only negative or a mix of both positive and negative.	لارتباط الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها إيجابياً فقط، أو سلبياً فقط، أو مزيج من الاثنين معا.		
31. The entity's benefits from its involvement with the entity being assessed for control can be only financial, only non-financial or both financial and non- financial. Financial benefits include returns on investment such as dividends or similar distributions and are sometimes referred to as "returns". Non- financial benefits include advantages arising from scarce resources that are not measured in financial terms and economic benefits received directly by service recipients of the entity. Non-financial benefits can occur when the activities of another entity are congruent with, (that is, they are in agreement with), the objectives of the entity and support the entity in achieving its objectives. For example, an entity may obtain benefits when another entity with congruent activities provides services that the first entity would have otherwise been obliged to provide. Congruent activities may be undertaken voluntarily or the entity may have the power to direct the other entity to undertake those activities. Non-financial benefits can also occur when two entities have complementary objectives (that is, the objectives of one entity add to, and make more complete, the objectives of the other entity)	31. يمكن أن تكون منافع الجهة، الناتجة عن ارتباطها بالجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، مالية فقط، أو غير مالية فقط، أو كلتيهما مالية وغير مالية. تشمل المنافع المالية العوائد على الاستثمار مثل توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة ويشار إليها أحيانا باسم "العوائد". تشمل المنافع غير المالية المزايا الناجمة عن الموارد النادرة التي لا تقاس من الناحية المالية والمنافع الاقتصادية التي يستلمها مباشرة متلقو الخدمة من الجهة. يمكن أن تحدث المنافع غير المالية عندما تكون أنشطة الجهة الأخرى متسقة مع، (أي أنها تتفق مع)، أهداف الجهة وتدعم الجهة في تحقيقها لأهدافها. على سبيل المثال، يمكن أن تحصل جهة على منافع عندما توفر جهة أخرى ذات أنشطة متوافقة خدمات كانت ستكون الجهة الأولى ملزمة هي بتقديمها. يمكن تنفيذ الأنشطة المتوافقة طوعاً أو قد تتمتع الجهة بصلاحية توجيه الجهة الأخرى لتنفيذ تلك الأنشطة. يمكن أن تحدث المنافع غير المالية أيضاً عندما يكون لدى جهتين اثنتين أهدافاً تكميلية (أي أن أهداف الجهة تكمل أهداف الجهة الأخرى، وتجعلها أكثر اكتمالا).	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
32. The following examples illustrate financial benefits that an entity may receive from its involvement with another entity: a. Dividends, variable interest on debt securities, other distributions of economic benefits; b. Exposure to increases or decreases in the value of an investment in another entity; c. Exposure to loss from agreements to provide financial support, including financial support for major projects; d. Cost savings (for example, if an entity would achieve economies of scale or synergies by combining the operations or assets of the other entity with its own operations or assets); e. Residual interests in the other entity's assets and liabilities on liquidation of that other entity; and f. Other exposures to variable benefits that are not available to other entities	32. توضح الأمثلة التالية المنافع المالية التي قد تحصل عليها جهة من ارتباطها بجهة أخرى: أ. توزيعات الأرباح والمنافع المتغيرة على سندات الدين والتوزيعات الأخرى للمنافع الاقتصادية؛ و ب. التعرض للزيادة أو النقص في قيمة استثمار في جهة أخرى؛ و ج. التعرض للخسارة من الاتفاقيات لتوفير الدعم المالي، بما في ذلك الدعم المالي للمشاريع الرئيسة؛ د. التوفير في التكاليف (على سبيل المثال، إذا كانت الجهة ستحقق اقتصادات الحجم أو أوجه تآزر من خلال تجميع عمليات أو أصول الجهة الأخرى مع عملياتها أو أصولها الخاصة)؛ و هـ. الحصص المتبقية في أصول والتزامات الجهة الأخرى عند تصفية تلك الجهة الأخرى؛ و و. التعرضات الأخرى للمنافع المتغيرة التي لا تتوافر للجهات الأخرى.	لا	
33. Examples of non-financial benefits include: a. The ability to benefit from the specialized knowledge of another entity; b. The value to the entity of the other entity undertaking activities that assist the entity in achieving its objectives; c. Improved outcomes;	33. تشمل الأمثلة على المنافع غير المالية ما يلي: أ. القدرة على الاستفادة من المعرفة المتخصصة للجهة الأخرى؛ و ب. قيمة الجهة الأخرى التي تنفذ الأنشطة التي تساعد الجهة في تحقيق أهدافها؛ و ج. تحسين النتائج؛ و د. تحقيق نتائج أكثر كفاءة؛ و	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
d. More efficient delivery of outcomes; e. More efficient or effective production and delivery of goods and services; f. Having an asset and related services available earlier than otherwise would be the case; and g. Having a higher level of service quality than would otherwise be the case	هـ. زيادة كفاءة أو فاعلية إنتاج وتسليم السلع والخدمات؛ و و. الحصول على أصل وخدمات مرتبطة به متاحة مبكرا عما كان يمكن أن يكون عليه بخلاف ذلك؛ و ز. الحصول على مستوى أعلى من جودة الخدمة مما كان يمكن أن يكون عليه بخلاف ذلك.		
34. Although only one entity can control another entity, more than one party can share in the benefits of that other entity. For example, holders of non- controlling interests can share in the financial benefits such as surpluses or distributions from an entity or the non-financial benefits such as congruence of activities with desired outcomes	34. على الرغم من أن جهة واحدة فقط يمكنها السيطرة على جهة أخرى، إلا أنه بإمكان أكثر من طرف أن يشارك في منافع تلك الجهة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن لحاملي الحصص غير المسيطرة المشاركة في المنافع المالية مثل الفوائض أو التوزيعات من الجهة أو المنافع غير المالية مثل توافق الأنشطة مع النتائج المأمولة.	لا	
Link between Power and Benefits	**العلاقة بين السلطة والمنافع**		
35. An entity controls another entity if the entity not only has power over the entity being assessed for control and exposure or rights to variable benefits from its involvement with the other entity, but also has the ability to use its power to affect the nature or amount of the benefits from its involvement with the entity being assessed for control.	35. تسيطر الجهة على جهة أخرى إذا كانت الجهة تتمتع فقط بالسلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها ومُعرضة لمنافع متغيرة أو لها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى، ويكون لديها أيضًا القدرة على استخدام سلطتها للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من ارتباطها بالجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها.	لا	
36. The existence of congruent objectives alone is insufficient for an entity to conclude that it controls	36. لا يُعَدُّ وجود أهداف متماثلة فقط كافيا لكي تستنتج جهة أنها تسيطر على جهة أخرى. من أجل الحصول على	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
another entity. In order to have control the entity would also need to have the ability to use its power over the entity being assessed for control to direct that other entity to work with it to further its objectives.	السيطرة تحتاج الجهة أيضًا أن يكون لديها القدرة على استخدام سلطتها على الجهة التي يُقوَّم وجود سيطرة عليها لتوجيه تلك الجهة الأخرى للعمل معها لتعزيز أهدافها.		
37. An entity with decision-making rights shall determine whether it is a principal or an agent. An entity shall also determine whether another entity with decision-making rights is acting as an agent for the entity. An agent is a party primarily engaged to act on behalf and for the benefit of another party or parties (the principal(s)) and therefore does not control the other entity when it exercises its decision-making authority. Thus, sometimes a principal's power may be held and exercisable by an agent, but on behalf of the principal.	37. يجب على الجهة التي تتمتع بحقوق اتخاذ القرار أن تحدد ما إذا كانت عبارة عن أصيل أو وكيل. يجب أن تحدد الجهة أيضًا ما إذا كانت جهة أخرى تتمتع بحقوق اتخاذ القرار تعمل باعتبارها وكيل للجهة. الوكيل هو طرف يُكلَّف بشكل رئيس للعمل نيابة عن ولصالح طرف أخر أو أطراف أخرى (الأصيل أو الأصلاء)، وبالتالي فهو لا يسيطر على الجهة الأخرى عندما تمارس سلطة اتخاذ القرار. بناءً على ذلك، يمكن أحيانًا أن يمتلك الوكيل سلطة الأصيل وأن يمارسها، ولكن نيابة عن الأصيل.	لا	
Accounting Requirements	المتطلبات المحاسبية		
38. A controlling entity shall prepare consolidated financial statements using uniform accounting policies for like transactions and other events in similar circumstances.	38. يجب أن تعد الجهة المسيطرة قوائم مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في ظروف مشابهة.	لا	
39. Consolidation of a controlled entity shall begin from the date the entity obtains control of the other entity and cease when the entity loses control of the other entity.	39. يجب أن يبدأ توحيد الجهة المسيطر عليها من تاريخ اكتساب الجهة السيطرة على الجهة الأخرى ويتوقف عندما تفقد الجهة السيطرة على الجهة الأخرى.	لا	
Consolidation Procedures	إجراءات التوحيد		
40. Consolidated financial statements:	40. القوائم المالية الموحدة:	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
a. Combine like items of assets, liabilities, net assets/equity, revenue, expenses and cash flows of the controlling entity with those of its controlled entities. b. Offset (eliminate) the carrying amount of the controlling entity's investment in each controlled entity and the controlling entity's portion of net assets/equity of each controlled entity (IPSAS 40 explains how to account for any related goodwill). c. Eliminate in full intra-economic entity assets, liabilities, net assets/ equity, revenue, expenses and cash flows relating to transactions between entities of the economic entity (surpluses or deficits resulting from intra-economic entity transactions that are recognized in assets, such as inventory and fixed assets, are eliminated in full). Intra- economic entity losses may indicate an impairment that requires recognition in the consolidated financial statements.	أ. تجمع البنود المتماثلة للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة مع تلك الخاصة بالجهات المسيطر عليها. ب. تُجْرِي مقاصة (تستبعد) القيمة الدفترية لاستثمار الجهة المسيطرة في كل جهة مسيطر عليها وحصة الجهة المسيطرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية لكل جهة مسيطر عليها (يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 40 كيفية المحاسبة عن أي شهرة ذات صلة). ج. تستبعد الأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات بين الجهات في الجهة الاقتصادية (تستبعد بالكامل الفائض أو العجز الناتج عن المعاملات داخل الجهة الاقتصادية المثبتة ضمن الأصول، مثل المخزون، والأصول الثابتة). قد تشير الخسائر داخل الجهة الاقتصادية إلى وجود هبوط يتطلب إثباته في القوائم المالية الموحدة.		
Uniform Accounting Policies	**السياسات المحاسبية الموحدة**		
41. If a member of the economic entity uses accounting policies other than those adopted in the consolidated financial statements for like transactions and events in similar circumstances, appropriate adjustments are	41. عندما يستخدم عضو في الجهة الاقتصادية سياسات محاسبية بخلاف تلك المطبقة في القوائم المالية الموحدة للمعاملات والأحداث المماثلة في ظروف مشابهة، تُجْرَى التعديلات المناسبة على القوائم	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
made to that member's financial statements in preparing the consolidated financial statements to ensure conformity with the economic entity's accounting policies	المالية لذلك العضو عند إعداد القوائم المالية الموحدة لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية للجهة الاقتصادية.		
Measurement	**القياس**		
42. An entity includes the revenue and expenses of a controlled entity in the consolidated financial statements from the date it gains control until the date when the entity ceases to control the controlled entity. Revenue and expenses of the controlled entity are based on the amounts of the assets and liabilities recognized in the consolidated financial statements at the acquisition date. For example, depreciation expense recognized in the consolidated statement of financial performance after the acquisition date is based on the values of the related depreciable assets recognized in the consolidated financial statements at the acquisition date.	42. تدرج الجهة إيرادات ومصروفات الجهة المسيطر عليها في القوائم المالية الموحدة من تاريخ اكتسابها للسيطرة وحتى تاريخ توقف الجهة عن السيطرة على الجهة المسيطر عليها. تعتمد إيرادات ومصروفات الجهة المسيطر عليها على مبالغ الأصول والالتزامات المثبتة في القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاستحواذ. على سبيل المثال، مصروف الاستهلاك المثبت في القائمة الموحدة للأداء المالي بعد تاريخ الاستحواذ يكون مبنيا على قيم الأصول القابلة للاستهلاك ذات الصلة المثبتة في القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاستحواذ.	لا	
Potential Voting Rights	**حقوق التصويت الممكنة**		
43. When potential voting rights, or other derivatives containing potential voting rights, exist, the proportion of surplus or deficit and changes in net assets/ equity allocated to the controlling entity and non-controlling interests in preparing consolidated financial statements is determined solely on the basis of existing ownership	43. عندما توجد حقوق تصويت ممكنة أو مشتقات أخرى تتضمن حقوق تصويت ممكنة، تُحدد نسبة الفائض أو العجز والتغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية المخصصة للجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة عند إعداد القوائم المالية الموحدة فقط على أساس حصص الملكية القائمة ولا تعكس الممارسة أو	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
interests and does not reflect the possible exercise or conversion of potential voting rights and other derivatives, unless paragraph 44 applies.	التحويل المحتمل لحقوق التصويت الممكنة والمشتقات الأخرى، ما لم تنطبق الفقرة 44.		
44. In some circumstances an entity has, in substance, an existing ownership interest as a result of a transaction that currently gives the entity access to the benefits associated with an ownership interest. In such circumstances, the proportion allocated to the controlling entity and non-controlling interests in preparing consolidated financial statements is determined by taking into account the eventual exercise of those potential voting rights and other derivatives that currently give the entity access to the benefits.	44. في بعض الظروف، يكون لدى الجهة من حيث الجوهر حصة ملكية قائمة نتيجة لمعاملة تمنح الجهة حالياً حق الوصول إلى المنافع المرتبطة بحصة ملكية. في مثل هذه الظروف، تُحدد النسبة المخصصة للجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة عند إعداد القوائم المالية الموحدة بالأخذ في الحسبان الممارسة النهائية لحقوق التصويت الممكنة تلك والمشتقات الأخرى التي تمنح الجهة حالياً حق الوصول للمنافع.	لا	
45. IPSAS 28 and IPSAS 41 do not apply to interests in controlled entities that are consolidated. When instruments containing potential voting rights in substance currently give access to the benefits associated with an ownership interest in a controlled entity, the instruments are not subject to the requirements of IPSAS 28 and IPSAS 41. In all other cases, instruments containing potential voting rights in a controlled entity are accounted for in accordance with IPSAS 28 and IPSAS 41.	45. لا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 على الحصص في الجهات المسيطر عليها التي تُوَحَّد. عندما تمنح حاليًا أدوات تشتمل على حقوق تصويت ممكنة في جوهرها حق الوصول إلى المنافع المرتبطة بحصة ملكية في الجهة المسيطر عليها، فإن هذه الأدوات تكون غير خاضعة لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41. في جميع الحالات الأخرى، تتم المحاسبة عن الأدوات التي تشتمل على حقوق تصويت ممكنة في الجهة المسيطر عليها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
Reporting Dates	تواريخ القوائم المالية		
46. The financial statements of the controlling entity and its controlled entities used in the preparation of the consolidated financial statements shall be prepared as at the same reporting date. When the end of the reporting period of the controlling entity is different from that of a controlled entity, the controlling entity either: a. Obtains, for consolidation purposes, additional financial information as of the same date as the financial statements of the controlling entity; or b. Uses the most recent financial statements of the controlled entity adjusted for the effects of significant transactions or events that occur between the date of those financial statements and the date of the consolidated financial statements.	46. يجب أن تعد القوائم المالية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة في نفس تاريخ القوائم المالية. عندما تختلف نهاية فترة القوائم المالية للجهة المسيطرة عن تلك الخاصة بالجهة المسيطر عليها، فإن الجهة المسيطرة إما أن: أ. تحصل، لأغراض التوحيد، على معلومات مالية إضافية في نفس تاريخ القوائم المالية للجهة المسيطرة؛ أو ب. تستخدم أحدث قوائم مالية للجهة المسيطر عليها بعد تعديلها بأثار المعاملات أو الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ هذه القوائم المالية وتاريخ القوائم المالية الموحدة.	لا	
Non-Controlling Interests	الحصص غير المسيطرة		
47. A controlling entity shall present non-controlling interests in the consolidated statement of financial position within net assets/equity, separately from the net assets/equity of the owners of the controlling entity.	47. يجب على الجهة المسيطرة أن تعرض الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن صافي أصول/ حقوق الملكية، بشكل منفصل عن صافي أصول/ حقوق ملكية ملاك الجهة المسيطرة.	لا	
48. Changes in a controlling entity's interest in a controlled entity that do not result in the controlling entity losing	48. تعد معاملات مع الملاك بصفتهم ملاك، تلك التغيرات فى حصة الجهة المسيطرة فى جهة مسيطر	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
control of the controlled entity are transactions with owners in their capacity as owners.	عليها، التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على الجهة المسيطر عليها.		
49. An entity shall attribute the surplus or deficit and each gain or loss recognized directly in net assets/equity to the owners of the controlling entity and to the non-controlling interests. The entity shall also attribute the total amount recognized in the statement of changes in net assets/ equity to the owners of the controlling entity and to the non-controlling interests even if this results in the non-controlling interests having a deficit balance.	49. يجب أن تنسب الجهة الفائض أو العجز وكل مكسب أو خسارة تُثبت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة. كما تنسب الجهة أيضًا المبلغ المجموع الذي أُثْبِتَ في قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.	لا	
50. If a controlled entity has outstanding cumulative preference shares that are classified as equity instruments and are held by non-controlling interests, the entity shall compute its share of surplus or deficit after adjusting for the dividends on such shares, whether or not such dividends have been declared.	50. إذا كان لدى الجهة المسيطر عليها أسهم ممتازة مجمعة للأرباح قائمة مصنفة باعتبارها أدوات حقوق ملكية ويتم الاحتفاظ بها من قبل ملاك الحصص غير المسيطرة، تقوم الجهة بحساب حصتها من الفائض أو العجز بعد تعديلها بتوزيعات الأرباح على تلك الأسهم سواء أُعْلِن عن تلك التوزيعات أم لا.	لا	
Changes in the Proportion held by Non-Controlling Interests	*التغيرات في النسبة المحتفظ بها بواسطة أصحاب الحصص غير المسيطرة*		
51. When the proportion of the net assets/equity held by non-controlling interests changes, an entity shall adjust the carrying amounts of the controlling and non-controlling interests to reflect the changes in their relative interests in the controlled entity. The entity shall recognize directly in net assets/equity any difference between the amount by which the non-controlling	51. عندما تتغير حصة صافي الأصول/ حقوق الملكية المحتفظ بها بواسطة ملاك الحصص غير المسيطرة، تقوم الجهة بتعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في الجهة المسيطر عليها. يجب أن تثبت الجهة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية أي فرق بين المبلغ الذي تُعدل به الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
interests are adjusted and the fair value of the consideration paid or received, and attribute it to the owners of the controlling entity.	للعوض المسدد أو المستلم، وأن تنسبه إلى ملاك الجهة المسيطرة.		
Loss of Control	فقدان السيطرة		
52. If a controlling entity loses control of a controlled entity, the controlling entity: a. Derecognizes the assets and liabilities of the former controlled entity from the consolidated statement of financial position; b. Recognizes any investment retained in the former controlled entity and subsequently accounts for it and for any amounts owed by or to the former controlled entity in accordance with relevant IPSASs. That retained interest is remeasured, as described in paragraphs 54(b)(iii) and 55A. The remeasured value at the date that control is lost shall be regarded as the fair value on initial recognition of a financial asset in accordance with IPSAS 41 or the cost on initial recognition of an investment in an associate or joint venture, if applicable; and c. Recognizes the gain or loss associated with the loss of control attributable to the former controlling interest, as specified in paragraphs 54–55A.	52. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على الجهة المسيطر عليها، فإن الجهة المسيطرة: أ. تلغي إثبات أصول والتزامات الجهة المسيطر عليها السابقة من قائمة المركز المالي الموحدة؛ ب. تثبت أي استثمار محتفظ به في الجهة المسيطر عليها السابقة وتحاسب عنه لاحقاً وعن أي مبالغ مستحقة من أو إلى الجهة المسيطر عليها السابقة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذات الصلة. ويعاد قياس الحصة المحتفظ بها، على النحو المبين في الفقرتين 54 (ب) (3) و55أ. يجب أن تعد القيمة المعاد قياسها في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للأصل المالي وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 أو التكلفة عند الإثبات الأولي للاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك، في حالة انطباق ذلك؛ و ج. إثبات المكاسب أو الخسائر المرتبطة بفقدان السيطرة المنسوبة إلى الحصص المسيطرة السابقة، كما هو مبين في الفقرات 54 -55أ.	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
	لا	53. قد تفقد الجهة المسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها في ترتيبين أو أكثر (معاملات). بالرغم من ذلك، تشير الظروف في بعض الأحيان إلى وجوب اعتبار الترتيبات المتعددة كمعاملة واحدة. عند تحديد ما إذا كان يجب أن يتم احتساب الترتيبات كمعاملة واحدة، فإنه يجب على الجهة المسيطرة أن تأخذ في الحسبان جميع بنود وشروط الترتيبات وآثارها الاقتصادية. يشير واحد أو أكثر مما يلي إلى أن الجهة المسيطرة يجب أن تحاسب عن الترتيبات المتعددة على أنها معاملة واحدة: أ. تُبرم في الوقت نفسه أو تُدرس مع بعضها البعض. ب. تشكل معاملة واحدة مصممة لتحقيق أثر تجاري عام. ج. يعتمد حدوث ترتيب واحد على حدوث ترتيب واحد آخر على الأقل. د. ليس للترتيب الواحد في حد ذاته ما يبرره اقتصاديًا، ولكن له ما يبرره اقتصاديًا عندما يؤخذ في الحسبان مع الترتيبات الأخرى. مثال ذلك عندما يُسعر استبعاد استثمار بأقل من سعر السوق ويعُوض عنه باستبعاد لاحق لاستثمار مسعر بسعر بأعلى من سعر السوق.	53. A controlling entity might lose control of a controlled entity in two or more arrangements (transactions). However, sometimes circumstances indicate that the multiple arrangements should be accounted for as a single transaction. In determining whether to account for the arrangements as a single transaction, a controlling entity shall consider all the terms and conditions of the arrangements and their economic effects. One or more of the following indicate that the controlling entity should account for the multiple arrangements as a single transaction: a. They are entered into at the same time or in contemplation of each other. b. They form a single transaction designed to achieve an overall commercial effect. c. The occurrence of one arrangement is dependent on the occurrence of at least one other arrangement. d. One arrangement considered on its own is not economically justified, but it is economically justified when considered together with other arrangements. An example is when a disposal of an investment is priced below market and is compensated for by a subsequent disposal priced above market.

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
54. If a controlling entity loses control of a controlled entity, it shall: a. Derecognize: i. The assets (including any goodwill) and liabilities of the controlled entity at their carrying amounts at the date when control is lost; and ii. The carrying amount of any non-controlling interests in the former controlled entity at the date when control is lost (including any gain or loss recognized directly in net assets/ equity attributable to them). b. Recognize: i. The fair value of the consideration received, if any, from the transaction, event or circumstances that resulted in the loss of control; ii. If the transaction, event or circumstances that resulted in the loss of control involves a distribution of shares of the controlled entity to owners in their capacity as owners, that distribution; and iii. Any investment retained in the former controlled entity at its fair value at the date when control is lost.	54. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها، فإنه يجب عليها: أ. إلغاء إثبات ما يلي: (1) الأصول (بما في ذلك أي شهرة) والتزامات الجهة المسيطر عليها بقيمها الدفترية في تاريخ فقدان السيطرة؛ و (2) القيمة الدفترية لأي حصص غير مسيطرة في الجهة المسيطر عليها السابقة في تاريخ فقدان السيطرة (بما في ذلك أي مكاسب أو خسائر تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية المنسوبة إليها). ب. إثبات ما يلي: (1) القيمة العادلة للعوض المستلم، إن وجد، من المعاملة أو الحدث أو الظروف التي أدت إلى فقدان السيطرة؛ و (2) التوزيعات التي تترتب على معاملة أو حدث ينتج عنه فقدان للسيطرة ويتضمن توزيعا لأسهم الجهة المسيطر عليها للملاك بصفتهم ملاك؛ و (3) أي استثمار محتفظ به في الجهة المسيطر عليها السابقة بقيمته العادلة في تاريخ فقدان السيطرة. ج. أن تحول مباشرة إلى الفائض / العجز المتراكم-إذا كان مطلوبًا بموجب معايير محاسبة للقطاع العام أخرى، المبالغ التي تم إثباتها مباشرة في صافي	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
c. Transfer directly to accumulated surplus/deficit, if required by other IPSASs, the amounts recognized directly in net assets/ equity in relation to the controlled entity on the basis described in paragraph 55. d. Recognize any resulting difference as a gain or loss in surplus or deficit attributable to the controlling entity.	الأصول/ حقوق الملكية فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها على الأسس المبينة في الفقرة 55. د. إثبات أي فرق ناتج على أنه مكسب أو خسارة في الفائض أو العجز الذي ينسب إلى الجهة المسيطرة.		
55. If a controlling entity loses control of a controlled entity, the controlling entity shall account for all amounts previously recognized directly in net assets/equity in relation to that controlled entity on the same basis as would be required if the controlling entity had directly disposed of the related assets or liabilities. If a revaluation surplus previously recognized directly in net assets/equity would be transferred directly to accumulated surplus/deficit on the disposal of the asset, the controlling entity shall transfer the revaluation surplus directly to accumulated surplus/deficit when it loses control of the controlled entity.	55. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها، فإنه يجب على الجهة المسيطرة المحاسبة عن جميع المبالغ المثبتة سابقًا مباشرةً في صافي الأصول/ حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الجهة المسيطر عليها وفق الأساس نفسه الذي سيكون مطلوبًا إذا استبعدت الجهة المسيطرة مباشرة الأصول أو الالتزامات ذات الصلة. إذا كان فائض إعادة التقييم الذي تم إثباته سابقًا في صافي الأصول/ حقوق الملكية سيتم تحويله مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم عند استبعاد الأصل، فإنه يجب على الجهة المسيطرة أن تحول فائض إعادة التقييم مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم عندما تفقد السيطرة على الجهة المسيطر عليها.	لا	
55A If a controlling entity loses control of a controlled entity that does not contain an operation, as defined in IPSAS 40, as a result of a transaction involving an associate or a joint	55أ. إذا فقدت جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها لا تحتوي على عملية - كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 -نتيجة لمعاملة مع جهة	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
		زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، فإن الجهة المسيطرة تقوم بتحديد المكسب أو الخسارة وفقًا للفقرات 54-55. يُثبت المكسب أو الخسارة الناتج عن المعاملة في فائض أو عجز الجهة المسيطرة فقط في حدود حصص المستثمرين غير ذي الصلة في تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. يُلغَى الجزء المتبقي من المكسب مقابل القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. بالإضافة إلى ذلك، إذا احتفظت الجهة المسيطرة باستثمار في الجهة المسيطر عليها سابقًا وأصبحت الجهة المسيطر عليها سابقًا الآن جهة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، فإن الجهة المسيطرة تثبت الجزء من المكسب أو الخسارة الناتجة من إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في تلك الجهة المسيطر عليها سابقا في الفائض أو العجز فقط في حدود حصص المستثمرين غير ذي الصلة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك الجديد. يتم إلغاء الجزء المتبقي من هذا المكسب مقابل القيمة الدفترية للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا. وإذا احتفظت الجهة المسيطرة باستثمار في الجهة المسيطر عليها سابقًا والذي تتم المحاسبة عنه الآن وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإن الجزء من المكسب أو الخسارة الناتج عن إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في الجهة	venture that is accounted for using the equity method, the controlling entity determines the gain or loss in accordance with paragraphs 54–55. The gain or loss resulting from the transaction is recognized in the controlling entity's surplus or deficit only to the extent of the unrelated investors' interests in that associate or joint venture. The remaining part of the gain is eliminated against the carrying amount of the investment in that associate or joint venture. In addition, if the controlling entity retains an investment in the former controlled entity and the former controlled entity is now an associate or a joint venture that is accounted for using the equity method, the controlling entity recognizes the part of the gain or loss resulting from the remeasurement at fair value of the investment retained in that former controlled entity in its surplus or deficit only to the extent of the unrelated investors' interests in the new associate or joint venture. The remaining part of that gain is eliminated against the carrying amount of the investment retained in the former controlled entity. If the controlling entity retains an investment in the former controlled entity that is now accounted for in accordance with IPSAS 41, the part of the gain or loss resulting from the remeasurement at fair value of the investment retained in the former controlled entity is recognized in full in the controlling entity's surplus or deficit.

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
	المسيطر عليها سابقا يتم إثباته بالكامل في فائض أو عجز الجهة المسيطرة.		
Investment Entities: Fair Value Requirement	الجهات الاستثمارية: متطلب القيمة العادلة		
56. Except as described in paragraph 57, an investment entity shall not consolidate its controlled entities or apply IPSAS 40 when it obtains control of another entity. Instead, an investment entity shall measure an investment in a controlled entity at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41.	56. باستثناء ما هو مبين في الفقرة 57، يجب ألا توحد الجهة الاستثمارية جهاتها المسيطر عليها، أو أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 40 عندما تكتسب السيطرة على جهة أخرى. بدلًا من ذلك، يجب على الجهة الاستثمارية أن تقيس الاستثمار في الجهة المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.	لا	
57. Notwithstanding the requirement in paragraph 56, if an investment entity has a controlled entity that is not itself an investment entity and whose main purpose and activities are providing services that relate to the investment entity's investment activities (see paragraphs AG98– AG100), it shall consolidate that controlled entity in accordance with paragraphs 38–55 of this Standard and apply the requirements of IPSAS 40 to the acquisition of any such controlled entity.	57. على الرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 56، عندما يكون لدى جهة استثمارية جهة مسيطر عليها ليست هي ذاتها جهة استثمارية، والتي يكون غرضها وأنشطتها الرئيسة تقديم خدمات تتعلق بالأنشطة الاستثمارية للجهة الاستثمارية (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 98 –100)، فإنه يجب عليها أن تقوم بتوحيد الجهة المسيطر عليها وفقًا للفقرات 38-55 من هذا المعيار وأن تطبق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 40 على الاستحواذ على أي من هذه الجهات المسيطر عليها.	لا	
58. A controlling entity of an investment entity that is not itself an investment entity shall present consolidated financial statements in which it (i) measures the investments of a controlled investment entity at fair value through surplus or deficit in accordance with	58. يجب على الجهة المسيطرة على جهة استثمارية - والتي ليست في حد ذاتها جهة استثمارية -أن تعرض قوائم مالية موحدة تقوم فيها (1) بقياس استثمارات الجهة الاستثمارية المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
IPSAS 41 and (ii) consolidates the other assets and liabilities and revenue and expenses of the controlled investment entity in accordance with paragraphs 38–55 of this Standard.	العام 41، و(2) توحيد الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الأخرى للجهة الاستثمارية المسيطر عليها وفقًا للفقرات 38 -55 من هذا المعيار.		
Determining Whether an Entity is an Investment Entity	تحديد ما إذا كانت جهة هي جهة استثمارية		
59. An entity shall consider all facts and circumstances when assessing whether it is an investment entity, including its purpose and design. Paragraphs AG89–AG106 describe aspects of the definition of an investment entity in more detail. If facts and circumstances indicate that there are changes to one or more of the three elements that make up the definition of an investment entity, a controlling entity shall reassess whether it is an investment entity.	59. يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف عند تحديد ما إذا كانت جهة استثمارية، بما في ذلك الغرض منها والتصميم. وتصف الفقرات إرشادات التطبيق 89-106 جوانب التي ينطوي عليها تعريف الجهة الاستثمارية بمزيد من التفصيل. عندما تشير الحقائق والظروف إلى وجود تغييرات على واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة التي تشكل تعريف الجهة الاستثمارية، فإنه يجب على الجهة المسيطرة إعادة تقويم ما إذا كانت تعد جهة استثمارية.	لا	
60. A controlling entity that either ceases to be an investment entity or becomes an investment entity shall account for the change in its status prospectively from the date at which the change in status occurred (see paragraphs 63–64).	60. يجب على الجهة المسيطرة التي إما أن تتوقف عن كونها جهة استثمارية، أو تصبح جهة استثمارية، المحاسبة عن التغير في وضعها بأثر مستقبلي من التاريخ الذي حدث فيه التغيير في الوضع (أُنظر الفقرات 63-64).	لا	
Judgments and Assumptions	الأحكام والافتراضات		

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
61. An investment entity shall disclose the information required by paragraph 15 of IPSAS 38 about significant judgments and assumptions made in determining that it is an investment entity unless it has all of the following characteristics: a. It has obtained funds from more than one investor (see paragraphs AG89–AG90); b. It has ownership interests in the form of equity or similar interests (see paragraphs AG91–AG92); and c. It has more than one investment (see paragraphs AG96–AG97).	61. يجب أن تفصح الجهة الاستثمارية عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 15 من معيار المحاسبة للقطاع العام 38 عن الأحكام والافتراضات المهمة التي تستخدم في تحديد كونها جهة استثمارية ما لم تتوافر فيها جميع الخصائص التالية: أ. أن تكون قد حصلت على أموال من أكثر من مستثمر واحد (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 89-90)؛ و ب. أن تكون لها حصص ملكية في شكل حقوق ملكية أو حصص مماثلة (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 91-92)؛ و ج. أن يكون لديها أكثر من استثمار واحد (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 96-97).	لا	
62. The absence of any of these characteristics does not necessarily disqualify an entity from being classified as an investment entity. However, the absence of any of these characteristics means that an entity is required to disclose information about the significant judgments and assumptions made in determining that it is an investment entity	62. لا يؤدي غياب أي من هذه الخصائص بالضرورة إلى استبعاد جهة من تصنيفها باعتبارها جهة استثمارية. بالرغم من ذلك، إن غياب أي من هذه الخصائص يعني أنه يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات حول الأحكام والافتراضات المهمة التي اتُّخِذَت عند تصنيفها كجهة استثمارية.	لا	
Accounting for a Change in Investment Entity Status	المحاسبة عن تغير في وضع جهة استثمارية		
63. When an entity ceases to be an investment entity, it shall apply IPSAS 40 to any controlled entity that was previously measured at fair value through surplus or	63. عندما تتوقف الجهة عن كونها جهة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 40 على أي جهة مسيطر عليها قِيست مسبقاً بالقيمة	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
deficit in accordance with paragraph 56. The date of the change of status shall be the deemed acquisition date. The fair value of the controlled entity at the deemed acquisition date shall represent the transferred deemed consideration when measuring any goodwill or gain from a bargain purchase that arises from the deemed acquisition. All controlled entities shall be consolidated in accordance with paragraphs 38–51 of this Standard from the date of change of status.	العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 56. يجب أن يكون تاريخ تغيير الوضع هو التاريخ المفترض للاستحواذ. يجب أن تعبر القيمة العادلة للجهة المسيطر عليها في تاريخ الاستحواذ المفترض عن العوض المفترض المحول عند قياس أي شهرة أو مكسب من صفقة الشراء التي تنشأ عن الاستحواذ المفترض. يجب توحيد جميع الجهات المسيطر عليها وفقاً للفقرات 38-51 من هذا المعيار من تاريخ تغيير الوضع.		
64. When an entity becomes an investment entity, it shall cease to consolidate its controlled entities at the date of the change in status, except for any controlled entity that shall continue to be consolidated in accordance with paragraph 57. The investment entity shall apply the requirements of paragraphs 52 and 53 to those controlled entities that it ceases to consolidate as though the investment entity had lost control of those controlled entities at that date.	64. عندما تصبح الجهة جهة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تتوقف عن توحيد الجهات المسيطر عليها في تاريخ التغير في الوضع، باستثناء أي جهة مسيطر عليها يجب أن يستمر توحيدها وفقًا للفقرة 57. يجب أن تطبق الجهة الاستثمارية متطلبات الفقرتين 52 و53 على تلك الجهات المسيطر عليها التي تتوقف عن توحيدها كما لو كانت الجهة الاستثمارية قد فقدت السيطرة على تلك الجهات المسيطر عليها في ذلك التاريخ.	لا	
Transitional Provisions	أحكام انتقالية		
65. An entity shall apply this Standard retrospectively, in accordance with IPSAS 3, *Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors*, except as specified in paragraphs 66–78.	65. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي، وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* باستثناء ما هو محدد في الفقرات 66-78.	لا	
66. Notwithstanding the requirements of paragraph 33 of IPSAS 3, when this Standard is first applied an entity	66. على الرغم من متطلبات الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، عند تطبيق هذا المعيار لأول مرة،	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
need only present the quantitative information required by paragraph 33(f) of IPSAS 3 for the annual period immediately preceding the date of initial application of this Standard (the "immediately preceding period"). An entity may also present this information for the current period or for earlier comparative periods, but is not required to do so.	**تحتاج الجهة فقط أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33 (و) في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 للفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار ("الفترة السابقة مباشرة"). يجوز أن تعرض الجهة أيضًا هذه المعلومات للفترة الحالية أو فترات مقارنة أبكر، ولكنها ليست مطالبة بالقيام بذلك.**		
67. For the purposes of this Standard, the date of initial application is the beginning of the annual reporting period for which this Standard is applied for the first time.	67. لأغراض هذا المعيار، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة القوائم المالية السنوية التي يُطبق فيها هذا المعيار للمرة الأولى.	لا	
68. At the date of initial application, an entity is not required to make adjustments to the previous accounting for its involvement with either: a. Entities that would be consolidated at that date in accordance with IPSAS 6, *Consolidated and Separate Financial Statements*, and are still consolidated in accordance with this Standard; or b. Entities that would not be consolidated at that date in accordance with IPSAS 6, and are not consolidated in accordance with this Standard.	68. في تاريخ التطبيق الأولي، لا تكون الجهة مطالبة بأن تجري تعديلات على المحاسبة السابقة عن ارتباطها بأي من: أ. الجهات التي كان سيتم توحيدها في ذلك التاريخ وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، *القوائم المالية الموحدة والمنفصلة*، وما زالت موحدة وفقًا لهذا المعيار؛ أو ب. الجهات التي من شأنها أن لا تُوَحَّد في ذلك التاريخ وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، وليست موحدة وفقًا لهذا المعيار.	لا	
69. **At the date of initial application, an entity shall assess whether it is an investment entity on the basis of the facts and circumstances that exist at that date. If, at the**	69. **في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تُقَوِّم ما إذا كانت جهة استثمارية على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. إذا خلصت الجهة،**	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
date of initial application, an entity concludes that it is an investment entity, it shall apply the requirements of paragraphs 70–73 instead of paragraphs 77–78.	في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنها تعد جهة استثمارية، فإنه يجب عليها تطبيق متطلبات الفقرات 70-73 بدلًا من الفقرتين 77-78.		
70. Except for any controlled entity that is consolidated in accordance with paragraph 57 (to which paragraph 68 or paragraphs 77–78, whichever is relevant, apply), an investment entity shall measure its investment in each controlled entity at fair value through surplus or deficit as if the requirements of this Standard had always been effective. The investment entity shall retrospectively adjust both the annual period that immediately precedes the date of initial application and net assets/equity at the beginning of the immediately preceding period for any difference between: a. The previous carrying amount of the controlled entity; and b. The fair value of the investment entity's investment in the controlled entity. The cumulative amount of any fair value adjustments previously recognized directly in net assets/equity shall be transferred to accumulated surplus/deficit at the beginning of the annual period immediately pre- ceding the date of initial application.	70. باستثناء أي جهة مسيطر عليها يتم توحيدها وفقًا للفقرة 57 (التي تنطبق عليها الفقرة 68 أو الفقرات 77-78، أيها يكون ملائما للتطبيق)، يجب على الجهة الاستثمارية أن تقيس استثماراتها في كل جهة مسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز كما لو كانت متطلبات هذا المعيار دائمًا سارية. يجب أن تعدل الجهة الاستثمارية بأثر رجعي كلاً من الفترة السنوية التي تسبق مباشرةً تاريخ التطبيق الأولي وصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين: أ. القيمة الدفترية السابقة للجهة المسيطر عليها؛ و ب. القيمة العادلة لاستثمار الجهة الاستثمارية في الجهة المسيطر عليها. ويجب أن يُحول المبلغ التراكمي لأي تعديلات في القيمة العادلة سبق إثباتها مباشرة ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية، إلى الفائض / العجز المتراكم في بداية الفترة السنوية التي تسبق تاريخ التطبيق الأولي مباشرة.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
71. An investment entity shall use the fair value amounts that were previously reported to investors or to management.	71. يجب على الجهة الاستثمارية أن تستخدم مبالغ القيمة العادلة التي تم التقرير عنها مسبقًا للمستثمرين أو للإدارة.	لا	
72. If measuring an investment in a controlled entity in accordance with paragraph 70 is impracticable (as defined in IPSAS 3), an investment entity shall apply the requirements of this Standard at the beginning of the earliest period for which application of paragraph 70 is practicable, which may be the current period. The investor shall retrospectively adjust the annual period that immediately precedes the date of initial application, unless the beginning of the earliest period for which application of this paragraph is practicable is the current period. If this is the case, the adjustment to net assets/equity shall be recognized at the beginning of the current period.	72. عندما يكون من غير العملي (كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) قياس الاستثمار في جهة مسيطر عليها وفقًا للفقرة 70، فإنه يجب أن تطبق الجهة الاستثمارية متطلبات هذا المعيار في بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق الفقرة 70، والتي قد تكون الفترة الحالية. يجب أن يعدل المستثمر بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي، مالم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة هي الفترة الحالية. وفي هذه الحالة، يجب إثبات التعديل على صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.	لا	
73. If an investment entity has disposed of, or has lost control of, an investment in a controlled entity before the date of initial application of this Standard, the investment entity is not required to make adjustments to the previous accounting for that controlled entity.	73. عندما تستبعد جهة استثمارية أو تفقد سيطرتها على استثمار في جهة مسيطر عليها قبل تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار، لا تكون الجهة الاستثمارية مطالبة بإجراء تعديلات على المحاسبة السابقة عن تلك الجهة المسيطر عليها.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
74. If, at the date of initial application, an entity concludes that it shall consolidate another entity that was not consolidated in accordance with IPSAS 6, the entity shall measure the assets, liabilities and non- controlling interests in that previously unconsolidated entity as if that other entity had been consolidated from the date when the entity obtained control of that other entity on the basis of the requirements of this Standard. The entity shall adjust retrospectively the annual period immediately preceding the date of initial application. When the date that control was obtained is earlier than the beginning of the immediately preceding period, the entity shall recognize, as an adjustment to net assets/equity at the beginning of the immediately preceding period, any difference between: a. The amount of assets, liabilities and non-controlling interests recognized; and b. The previous carrying amount of the entity's involvement with the other entity.	74. عندما تخلص الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنه يجب توحيد جهة أخرى لم يتم توحيدها وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، فإنه يجب على الجهة أن تقوم بقياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة في تلك الجهة غير الموحدة سابقًا كما لو كانت الجهة الأخرى قد وُحِّدَت من التاريخ الذي اكتسبت فيه الجهة السيطرة على تلك الجهة الأخرى على أساس متطلبات هذا المعيار. يجب على الجهة أن تعدل بأثر رجعي الفترة السنوية السابقة مباشرة لتاريخ التطبيق الأولي. عندما يكون التاريخ الذي اكتسبت فيه السيطرة هو تاريخ يسبق بداية الفترة السابقة مباشرة، على الجهة أن تثبت -كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة-بأي فرق بين: أ. مبلغ الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و ب. القيمة الدفترية السابقة لارتباط الجهة مع الجهة الأخرى.	لا	
75. If measuring a controlled entity's assets, liabilities and non-controlling interests in accordance with paragraph 74(a) or (b) is impracticable (as defined in IPSAS 3), an	75. عندما يكون من غير العملي قياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة للجهة المسيطر عليها وفقًا للفقرة 74 (أ) أو (ب) (كما هو مُعرَّف في معيار	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity shall measure the assets, liabilities and non-controlling interests in that previously unconsolidated entity as if that entity had been consolidated from the deemed acquisition date. The deemed acquisition date shall be the beginning of the earliest period for which the application of this paragraph is practicable, which may be the current period.	المحاسبة للقطاع العام 3)، فإنه يجب على الجهة أن تقوم بقياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة في تلك الجهة غير الموحدة سابقًا كما لو كانت هذه الجهة قد وُحِّدَت من تاريخ الاستحواذ المفترض. يكون تاريخ الاستحواذ المفترض هو بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة، والتي قد تكون هي الفترة الحالية.		
76. The entity shall adjust retrospectively the annual period immediately preceding the date of initial application, unless the beginning of the earliest period for which application of this paragraph is practicable is the current period. When the deemed acquisition date is earlier than the beginning of the immediately preceding period, the entity shall recognize, as an adjustment to net assets/equity at the beginning of the immediately preceding period, any difference between: a. The amount of assets, liabilities and non-controlling interests recognized; and b. The previous carrying amounts of the entity's involvement with the other entity. If the earliest period for which application of this paragraph is practicable is the current period, the adjustment to net assets/equity shall be recognized at the beginning of the current period.	76. يجب على الجهة أن تعدل بأثر رجعي الفترة السنوية السابقة مباشرةً لتاريخ التطبيق الأولي، ما لم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة هي الفترة الحالية. عندما يكون تاريخ الاستحواذ المفترض أبكر من بداية الفترة السابقة مباشرةً، تثبت الجهة، تعديلا لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين: أ. مبلغ الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و ب. القيم الدفترية السابقة لارتباط الجهة بالجهة الأخرى. عندما تكون أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة عمليًا هي الفترة الحالية، يجب أن يثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
77. If, at the date of initial application, an entity concludes that it will no longer consolidate an entity that was consolidated in accordance with IPSAS 6, the entity shall measure its interest in the other entity at the amount at which it would have been measured if the requirements of this Standard had been effective when the entity became involved with, or lost control of, the other entity. The entity shall adjust retrospectively the annual period immediately preceding the date of initial application. When the date that the entity became involved with (but did not obtain control in accordance with this Standard), or lost control of, the other entity is earlier than the beginning of the immediately preceding period, the entity shall recognize, as an adjustment to net assets/equity at the beginning of the immediately preceding period, any difference between: a. The previous carrying amount of the assets, liabilities and non- controlling interests; and b. The recognized amount of the entity's interest in the other entity.	77. عندما تخلص الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنها لن توحد بعد الآن الجهة التي كانت تُوَحَّد وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، فإنه يجب أن تقيس الجهة حصتها في الجهة الأخرى بالمبلغ الذي كانت ستُقاس به لو كانت متطلبات هذا المعيار سارية عندما أصبحت الجهة مرتبطة مع الجهة الأخرى، أو عند فقدانها السيطرة على الجهة الأخرى. يجب أن تعدل الجهة بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرةً تاريخ التطبيق الأولي. عندما يكون التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة مرتبطة بالجهة الأخرى (ولكنها لم تكتسب السيطرة وفقًا لهذا المعيار)، أو عند فقدانها السيطرة على الجهة الأخرى، هو تاريخ سابق لبداية الفترة السابقة مباشرةً، فإنه يجب على الجهة أن تثبت، كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرةً، بأي فرق بين: أ. القيمة الدفترية السابقة للأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و ب. المبلغ المثبت لحصة الجهة في الجهة الأخرى.	لا	
78. If measuring the interest in the other entity in accordance with paragraph 77 is impracticable (as defined in IPSAS 3), an entity shall apply the requirements of this Standard at the beginning of the earliest period for which application of paragraph 77 is	78. عندما يكون من غير العملي قياس الحصة في الجهة الأخرى وفقًا للفقرة 77 (كما هو معُرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3)، فإنه يجب على الجهة تطبيق متطلبات هذا المعيار في بداية أبكر فترة يكون فيها تطبيق الفقرة 77 ممكن عمليًا، والتي قد تكون	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
practicable, which may be the current period. The entity shall adjust retrospectively the annual period immediately preceding the date of initial application, unless the beginning of the earliest period for which application of this paragraph is practicable is the current period. When the date that the entity became involved with (but did not obtain control in accordance with this Standard), or lost control of, the other entity is earlier than the beginning of the immediately preceding period, the entity shall recognize, as an adjustment to net assets/equity at the beginning of the immediately preceding period, any difference between: a. The previous carrying amount of the assets, liabilities and non- controlling interests; and b. The recognized amount of the entity's interest in the other entity. If the earliest period for which application of this paragraph is practicable is the current period, the adjustment to net assets/equity shall be recognized at the beginning of the current period.	هي الفترة الحالية. يجب أن تعدل الجهة بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي، ما لم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة ممكن عمليًا هي الفترة الحالية. عندما يكون التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة مرتبطة مع الجهة الأخرى (ولكنها لم تكتسب السيطرة وفقًا لهذه المعيار)، أو فقدت السيطرة على الجهة الأخرى هو تاريخ سابق لبداية الفترة السابقة مباشرة، يجب أن تثبت الجهة، كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين: أ. القيمة الدفترية السابقة للأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و ب. المبلغ المثبت لحصة الجهة في الجهة الأخرى. عندما تكون أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة ممكنًا عمليًا هي الفترة الحالية، يجب إثبات التعديل في صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.		
Effective Date	تاريخ السريان		
79. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an	79. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر.	نعم	عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact and apply IPSAS 34, *Separate Financial Statements*, IPSAS 36, IPSAS 37, and IPSAS 38 at the same time.	إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 37، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38 في الوقت نفسه.		
79A Paragraphs 11, 12 and 13 were deleted and paragraph 8 was amended by *The* Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.	79أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
79B Paragraph 6 was amended by IPSAS 39, *Employee Benefits*, issued in July 2016. An entity shall apply that amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2018 it shall disclose that fact and apply IPSAS 39 at the same time.	79ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
79C Paragraphs 4, 40, 56, 57 and 63 were amended by IPSAS 40, *Public Sector Combinations,* issued in January 2017. An entity shall apply these amendments	79ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار
حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.			for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	79د. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].**	79D Paragraph 52 was amended and paragraph 55A added by IPSAS 40, *Public Sector Combinations*, issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after a date to be determined by the IPSASB. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments earlier, it shall disclose that fact and, if it has not already done so, apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	**نعم**	79هـ. **[حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].**	79E. Paragraphs 22, 45, 52, 55A, 56, 58 and AG105 were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.

نص ورقم الفقرة كما وردت في المعيار	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
80. When an entity adopts the accrual basis IPSASs as defined in IPSAS 33, *First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)* for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs	80. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	لا	
Withdrawal and Replacement of IPSAS 6 (December 2006)	**سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 6 (ديسمبر 2006)**		
81. This Standard is issued concurrently with IPSAS 34 Together, the two Standards supersede IPSAS 6 (December 2006) IPSAS 6 remains applicable until IPSAS 34 and IPSAS 35 are applied or become effective, whichever is earlier	81. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].	**نعم**	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

5. إرشادات التطبيق

Application Guidance	إرشادات التطبيق
This Appendix is an integral part of IPSAS 35.	*يُعد هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 35.*
1. The examples in this appendix portray hypothetical situations although some aspects of the examples may be present in actual fact patterns, all facts and circumstances of a particular fact pattern would need to be evaluated when applying IPSAS 35, *Consolidated Financial Statements.*	1. توضح الأمثلة الواردة في هذا الملحق حالات افتراضية. بالرغم من أن بعض جوانب الأمثلة قد تكون موجودة في أنماط الواقع الفعلية، يجب تقويم جميع الحقائق والظروف لنمط واقع معين عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*.
Assessing Control	**تَقْويم السيطرة**
2. To determine whether it controls another entity an entity shall assess whether it has all the following: a. Power over the other entity; b. Exposure, or rights, to variable benefits from its involvement with the other entity; and c. The ability to use its power over the other entity to affect the nature or amount of the benefits from its involvement with the other entity.	2. لتحديد ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى، فإنه يجب على الجهة أن تُقَوِّم ما إذا كان لديها كل ما يلي: أ. سلطة على الجهة الأخرى؛ و ب. تتعرض لمنافع متغيرة أو تكون لديها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى؛ و ج. القدرة على استخدام سلطتها على الجهة الأخرى للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع من ارتباطها بالجهة الأخرى.
3. Consideration of the following factors may assist in making that determination: a. The purpose and design of the other entity (see paragraphs AG5–AG8); b. What the relevant activities are and how decisions about those activities are made (see paragraphs AG13–AG15); c. Whether the rights of the entity give it the current ability to direct the relevant activities of the other entity (see paragraphs AG16–AG56); d. Whether the entity is exposed, or has rights, to variable benefits from its involvement with the other entity (see paragraph AG57–AG58); and e. Whether the entity has the ability to use its power over the other entity to affect the nature or amount of the benefits from its involvement with the other entity (see paragraphs AG60–AG74).	3. يمكن أن يساعد أخذ العوامل التالية في الحسبان عند إجراء ذلك التحديد: أ. الغرض من الجهة الأخرى وتصميمها (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 5 – إرشادات التطبيق 8")؛ و ب. ما هي الأنشطة ذات الصلة وكيفية اتخاذ القرارات بشأن تلك الأنشطة (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 13 – إرشادات التطبيق 15")؛ و ج. ما إذا كانت حقوق الجهة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 16 – إرشادات التطبيق 56")؛ و د. ما إذا كانت الجهة معرضة لمنافع متغيرة أو تكون لديها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى، (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 57 – إرشادات التطبيق 58")؛ و هـ. ما إذا كانت الجهة لديها القدرة على استخدام سلطتها على الجهة الأخرى للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع من ارتباطها بالجهة الأخرى (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 60 – إرشادات التطبيق 74").

Application Guidance	إرشادات التطبيق
4. When assessing whether it controls another entity, an entity shall consider the nature of its relationship with other parties (see paragraphs AG75–AG77).	4. عند تقويم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 75 – إرشادات التطبيق 76").
Purpose and Design of another Entity	الغرض من الجهة الأخرى وتصميمها
5. An entity shall consider the purpose and design of the entity being assessed for control in order to identify the relevant activities, how decisions about the relevant activities are made, who has the current ability to direct those activities and who benefits from those activities.	5. يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان غرض وتصميم الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها بهدف تحديد الأنشطة ذات الصلة، كيفية اتخاذ القرارات حول تلك الأنشطة، من لديه القدرة الحالية على توجيه تلك الأنشطة ومن يستفيد من تلك الأنشطة.
6. When the purpose and design of the entity being assessed for control are considered, it may be clear that the entity being assessed for control is controlled by means of equity instruments that give the holder proportionate voting rights, such as ordinary shares. In this case, in the absence of any additional arrangements that alter decision-making, the assessment of control focuses on which party, if any, is able to exercise voting rights sufficient to determine the operating and financing policies of the entity being assessed for control (see paragraphs AG32–AG52). In the most straightforward case, the entity that holds a majority of those voting rights, in the absence of any other factors, controls the other entity	6. عندما يؤخذ في الحسبان غرض وتصميم الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، قد يتضح أن الجهة التي يتم تقويم وجود سيطرة عليها تخضع للسيطرة عن طريق أدوات حقوق الملكية التي تمنح حاملها حقوق تصويت متناسبة، مثل الأسهم العادية. في هذه الحالة، في غياب أي ترتيبات إضافية من شأنها أن تعدل عملية اتخاذ القرار، يركز تَقْوِيم السيطرة على ماهية الطرف الذي يكون قادرا، إن وجد، على ممارسة حقوق تصويت كافية لتحديد السياسات التشغيلية والتمويلية للجهة التي يتم تقويم وجود سيطرة عليها (أُنظر الفقرات "إرشادات تطبيق 32-إرشادات تطبيق 52"). في الحالة الأكثر وضوحًا، تسيطر الجهة التي تمتلك أغلبية حقوق التصويت تلك، في غياب أي عوامل أخرى، على الجهة الأخرى.
7. To determine whether an entity controls another entity in more complex cases, it may be necessary to consider some or all of the other factors in paragraph AG3	7. ولتحديد ما إذا كان الجهة تسيطر على جهة أخرى في حالات أكثر تعقيدًا، قد يكون من الضروري الأخذ في الحسبان بعض أو كل العوامل الأخرى الواردة في الفقرة "إرشادات التطبيق 3".
8. Voting rights may not be the dominant factor in deciding who controls the entity being assessed for control. If there are voting rights they may be limited in scope. The relevant activities of the entity being assessed for control may be directed by means of binding arrangements or provisions in founding documents such as articles of association or a constitution. In such cases, an entity's consideration of the purpose and design of the entity being assessed for control shall also include consideration of the risks to which the other entity was designed to be exposed, the risks it was designed to pass on to the parties involved and whether the entity is exposed to some or all of those risks. Consideration of the risks includes not only the downside risk, but also the potential for upside.	8. قد لا تعد حقوق التصويت هي العامل المهيمن في تحديد من الذي يسيطر على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها. وإذا كانت هناك حقوق تصويت فإنها قد تكون محدودة النطاق. ويجوز توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها عن طريق ترتيبات ملزمة أو أحكام في وثائق تأسيسية مثل عقد التأسيس أو النظام الأساسي. وفي مثل هذه الحالات، يجب أن يشتمل أخذ الجهة في الحسبان غرض وتصميم الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها – أيضاً – على الأخذ في الحسبان المخاطر التي صُممت الجهة الأخرى لتكون معرضة لها، والمخاطر التي صُممت لتمررها إلى الأطراف المرتبطة بها، وما إذا كانت الجهة معرضة لبعض أو جميع تلك المخاطر. ولا يشتمل أخذ المخاطر في الحسبان فقط مخاطر الهبوط في قيمة أداة حقوق الملكية ولكن أيضاً إمكانية الصعود في قيمة أداة حقوق الملكية.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
Power	السلطة
9. To have power over another entity, an entity must have existing rights that give it the current ability to direct the relevant activities.For the purpose of assessing power, only substantive rights and rights that are not protective shall be considered (see paragraphs AG25–AG31).	9. لكي يكون لديها سلطة على جهة أخرى، يجب أن تكون للجهة حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. ولغرض تَقْوِيم السلطة، يجب أن يؤخذ في الحسبان فقط تلك الحقوق الأساس والحقوق التي لا تعد حقوق حماية (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 25 –31).
10. The determination about whether an entity has power depends on the relevant activities, the way decisions about the relevant activities are made and the rights of the entity and other entities in relation to the potentially controlled entity.	10. يتوقف تحديد ما إذا كانت الجهة لديها سلطة على الأنشطة ذات الصلة، وعلى الطريقة التي تتخذ بها القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة، وعلى الحقوق التي لدى الجهة والجهات الأخرى فيما يتعلق بالجهة المحتمل السيطرة عليها.
11. An entity normally will have power over an entity that it has established when the constituting document or enabling legislation specifies the operating and financing activities that are to be carried out by that entity. However, the impact of the constituting document or legislation is evaluated in the light of other prevailing circumstances, as all facts and circumstances need to be considered in assessing whether an entity has power over another entity. For example, a government may not have power over a research and development corporation that operates under a mandate created, and limited, by legislation if that or other legislation assigns power to direct the relevant activities to other entities that are not controlled by the government	11. يكون للجهة عادةً سلطة على جهة قامت بتأسيسها عندما تحدد وثيقة التأسيس أو التشريع المُمَكِّن الأنشطة التشغيلية والتمويلية التي ستُنَفَّذ من قبل تلك الجهة. بالرغم من ذلك، يتم تَقْوِيم أثر وثيقة التأسيس أو التشريع المطبق في ضوء الظروف السائدة الأخرى، حيث يجب أن تؤخذ جميع الحقائق والظروف في الحسبان عند تَقْوِيم ما إذا كانت جهة تملك سلطة على جهة أخرى. على سبيل المثال، قد لا تملك الحكومة أي سلطة على جهة بحث وتطوير تعمل بتفويض منصوص عليه ومحدد في تشريع معين إذا كان ذلك التشريع أو تشريع آخر ينص على تحويل السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة إلى جهات أخرى لا تخضع لسيطرة الحكومة.
Regulatory Control	السيطرة التنظيمية
12. Regulatory control does not usually give rise to power over an entity for the purposes of this Standard. Governments and other public sector bodies, including supranational bodies, may have wide ranging powers to establish the regulatory framework within which entities operate, to impose conditions or sanctions on their operations and to enforce those conditions or sanctions. For example, governments and other public sector bodies may enact regulations to protect the health and safety of the community, restrict the sale or use of dangerous goods or specify the pricing policies of monopolies However, when regulation is so tight as to effectively dictate how the entity performs its business, then it may be necessary to consider	12. لا تؤدي السيطرة التنظيمية عادةً إلى امتلاك سلطة على جهة لأغراض هذا المعيار. وقد تتمتع الحكومات وهيئات القطاع العام الأخرى، بما في ذلك الهيئات الوطنية، بصلاحيات واسعة لوضع إطار تنظيمي تعمل فيه الجهات، ولفرض شروط أو عقوبات على عملياتها ولإنفاذ تلك الشروط أو العقوبات. على سبيل المثال، قد تقوم الحكومات وغيرها من هيئات القطاع العام بسن لوائح لحماية صحة وسلامة المجتمع، وتقييد بيع أو استخدام السلع الخطرة أو تحديد سياسات تسعير الاحتكارات. بالرغم من ذلك، عندما تكون الأنظمة صارمة جدًا بحيث تملي على نحو فاعل كيفية تنفيذ الجهة لأعمالها، فقد يكون من الضروري حينها الأخذ في الحسبان ما إذا كان غرض وتصميم الجهة هو من النوع المسيطر عليه من قبل الجهة التنظيمية.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
whether the purpose and design of the entity is such that it is controlled by the regulating entity.	
Relevant Activities and Direction of Relevant Activities	*الأنشطة ذات الصلة وتوجيه الأنشطة ذات الصلة*
13. For many entities, a range of operating and financing activities significantly affect the benefits they generate. Any activity that assists in achieving or furthering the objectives of a controlled entity may affect the benefits to the controlling entity.Examples of activities that, depending on the circumstances, can be relevant activities include, but are not limited to: a. Using assets and incurring liabilities to provide services to service recipients; b. Distributing funds to specified individuals or groups; c. Collecting revenue through non-exchange transactions; d. Selling and purchasing of goods or services; e. Managing physical assets; f. Managing financial assets during their life (including upon default); g. Selecting, acquiring or disposing of assets; h. Managing a portfolio of liabilities; i. Researching and developing new products or processes; and j. Determining a funding structure or obtaining funding.	13. بالنسبة لكثير من الجهات، يؤثر نطاق الأنشطة التشغيلية والتمويلية بشكل مهم على المنافع التي تولدها. وقد يؤثر أي نشاط يساعد في تحقيق أو تعزيز أهداف الجهة المسيطر عليها في المنافع التي تعود على الجهة المسيطرة. ومن أمثلة الأنشطة التي يمكن أن تعد أنشطة ذات صلة، بحسب الظروف، ما يلي (وليست قاصرة عليها): أ. استخدام الأصول وتكبد الالتزامات لتقديم الخدمات لمتلقي الخدمة؛ و ب. توزيع أموال على أفراد أو مجموعات محددة؛ و ج. تحصيل الإيرادات من خلال المعاملات غير التبادلية؛ و د. بيع وشراء بضائع أو خدمات؛ و هـ. إدارة الأصول المادية؛ و و. إدارة الأصول المالية خلال عمرها (بما في ذلك عند التخلف عن السداد)؛ ز. اختيار الأصول أو اقتنائها أو استبعادها؛ و ح. إدارة محفظة من الالتزامات؛ و ط. البحث والتطوير لمنتجات أو عمليات جديدة؛ و ي. تحديد هيكل تمويل أو الحصول على التمويل.
14. Examples of decisions about relevant activities include but are not limited to: a. Establishing operating and capital decisions of an entity, including budgets; and b. Appointing and remunerating an entity's key management personnel or service providers and terminating their services or employment	14. من أمثلة القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة ما يلي، ولكنها لا تقتصر عليها: أ. اتخاذ قرارات تشغيلية ورأسمالية للجهة، بما في ذلك الموازنات؛ و ب. تعيين ومكافأة كبار موظفي الإدارة أو مقدمي الخدمة وإنهاء خدماتهم أو توظيفهم.
15. In some situations, activities both before and after a particular set of circumstances arises or event occurs, may be relevant activities.When two or more entities have the current ability to direct relevant activities and those activities occur at different times, those entities shall determine which entity is able to direct the activities that most significantly affect those benefits consistently with the treatment of concurrent decision-making rights (see paragraph	15. في بعض الحالات، قد تعد الأنشطة قبل وبعد نشوء مجموعة معينة من الظروف أو قبل وبعد وقوع حدث معين، أنشطة ذات صلة. وعندما يكون لدى اثنتين أو أكثر من الجهات القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وتحدث هذه الأنشطة في أوقات مختلفة، فإنه يجب على تلك الجهات أن تحدد ما هي الجهة التي تكون قادرة على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على تلك المنافع بشكل يتسق مع معالجة حقوق اتخاذ القرار المتزامنة (أُنظر الفقرة 28).

Application Guidance	إرشادات التطبيق
28). The entities concerned shall reconsider this assessment over time if relevant facts or circumstances change	ويجب على الجهات المعنية أن تعيد النظر في هذا التَقْوِيم مع مرور الوقت في حال تغير الحقائق أو الظروف ذات الصلة.
16. Power arises from rights. To have power over another entity, an entity must have existing rights that give the entity the current ability to direct the relevant activities of the other entity. The rights that may give an entity power can differ.	16. تنشأ السلطة من الحقوق. ولكي يكون للجهة سلطة على جهة أخرى، يجب أن يكون لديها حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى. وقد تختلف الحقوق التي قد تمنح جهة ما السلطة.
17. Examples of rights that, either individually or in combination, can give an entity power include but are not limited to: a. Rights to give policy directions to the governing body of another entity that give the holder the ability to direct the relevant activities of the other entity; b. Rights in the form of voting rights (or potential voting rights) of another entity (see paragraphs AG32–AG52); c. Rights to appoint, reassign or remove members of another entity's key management personnel who have the ability to direct the relevant activities; d. Rights to appoint or remove another entity that directs the relevant activities; e. Rights to approve or veto operating and capital budgets relating to the relevant activities of another entity; f. Rights to direct the other entity to enter into, or veto any changes to, transactions for the benefit of the entity; g. Rights to veto key changes to the other entity, such as the sale of a major asset or of the other entity as a whole; and h. Other rights (such as decision-making rights specified in a management contract) that give the holder the ability to direct the relevant activities.	17. ومن أمثلة الحقوق التي يمكن أن تمنح جهة بصورة منفردة أو مجتمعة السلطة، ما يلي (والتي لا تقتصر عليها): أ. حقوق إعطاء توجيهات متعلقة بالسياسات إلى الهيئة الحاكمة للجهة الأخرى التي تعطي حاملها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى؛ و ب. حقوق في شكل حقوق تصويت (أو حقوق تصويت ممكنة) للجهة الأخرى (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 32 – إرشادات التطبيق 52)؛ و ج. حقوق تعيين أو إعادة تعيين أو عزل أعضاء من كبار موظفي الإدارة في الجهة الأخرى الذين لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و د. حقوق تعيين أو عزل جهة أخرى توجه الأنشطة ذات الصلة؛ و هـ. حقوق اعتماد -أو الاعتراض على -الموازنات التشغيلية أو الرأسمالية المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة للجهة؛ و و. حقوق توجيه الجهة الأخرى للدخول في معاملات لصالح الجهة، أو الاعتراض على أي تغييرات في تلك المعاملات؛ و ز. حقوق الاعتراض على التغييرات الرئيسة في الجهة الأخرى، مثل بيع أصل رئيس أو بيع الجهة الأخرى ككل؛ و ح. الحقوق الأخرى (مثل حقوق اتخاذ القرار المحددة في عقد الإدارة) التي تمنح حاملها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
18. In considering whether it has power, an entity will need to consider the binding arrangements that are in place and the mechanism(s) by which it has obtained power. Ways in which an entity may have obtained power, either individually or in combination with other arrangements, include: a. Legislative or executive authority;	18. عند الأخذ في الحسبان ما إذا كانت لها سلطة، سيتعين على الجهة أن تأخذ في الحسبان الترتيبات الملزمة القائمة والآلية (الآليات) التي حصلت بموجبها على السلطة. وتشمل الطرق التي يمكن لجهة ما أن تحصل فيها على السلطة -إما بصورة فردية أو بالاقتران مع ترتيبات أخرى -ما يلي: أ. السلطة التشريعية أو التنفيذية؛ و

Application Guidance	إرشادات التطبيق
b. Administrative arrangements; c. Contractual arrangements; d. Founding documents (for example, articles of association); and e. Voting or similar rights	ب. الترتيبات الإدارية؛ و ج. الترتيبات التعاقدية؛ و د. الوثائق التأسيسية (على سبيل المثال، عقد التأسيس)؛ و هـ. حقوق التصويت أو حقوق مماثلة.
19. To determine whether an entity has rights sufficient to give it power, the entity shall also consider the purpose and design of the other entity (see paragraphs AG5–AG8) and the requirements in paragraphs AG53–AG56 together with paragraphs AG20–AG22.	19. ولتحديد ما إذا كان لدى جهة حقوق كافية لمنحها السلطة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان أيضًا غرض وتصميم الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات تطبيق 5 – تطبيق 8) والمتطلبات الواردة في الفقرات تطبيق 53 – تطبيق 56 إلى جانب الفقرات تطبيق 20 – تطبيق 22.
20. In some circumstances it may be difficult to determine whether an entity's rights are sufficient to give it power over another entity. In such cases, to enable the assessment of power to be made, the entity shall consider evidence of whether it has the practical ability to direct the relevant activities unilaterally.Consideration is given, but is not limited, to the following, which, when considered together with its rights and the indicators in paragraphs AG21 and AG22, may provide evidence that the entity's rights are sufficient to give it power over the other entity: a. The entity can, without having the contractual right to do so, appoint or approve the other entity's key management personnel who have the ability to direct the relevant activities; b. The entity can, without having the contractual right to do so, direct the other entity to enter into, or can veto any changes to, significant transactions for the benefit of the entity; c. The entity can dominate either the nominations process for electing members of the other entity's governing body or the obtaining of proxies from other holders of voting rights; d. The other entity's key management personnel are related parties of the entity (for example, the chief executive officer of the other entity and the chief executive officer of the entity are the same person); or e. The majority of the members of the other entity's governing body are related parties of the entity	20. قد يكون من الصعب في بعض الظروف تحديد ما إذا كانت حقوق جهة ما كافية لمنحها السلطة على جهة أخرى. وفي مثل هذه الحالات، وحتى يمكن إجراء تَقْوِيم للسلطة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان الأدلة التي تثبت ما إذا كان لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد. وتؤخذ العوامل التالية في الحسبان -ولكنها قاصرة عليها -والتي يمكن أن توفر عند أخذها في الحسبان إلى جانب الحقوق والمؤشرات الواردة في الفقرتين "تطبيق 21" و "تطبيق 22"، أدلة على أن حقوق الجهة هي حقوق كافية لمنحها السلطة على الجهة الأخرى: أ. تستطيع الجهة -دون أن يكون لها حق تعاقدي للقيام بذلك -أن تعين أو توافق على تعيين كبار موظفي الإدارة للجهة الأخرى الذين تكون لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ أو ب. تستطيع الجهة -دون أن يكون لها حق تعاقدي للقيام بذلك -أن توجه الجهة الأخرى للدخول في معاملات مهمة لصالح الجهة، أو أن تعترض على أي تغييرات في تلك المعاملات المهمة؛ أو ج. تستطيع الجهة أن تهيمن إما على عملية الترشيح لاختيار أعضاء الهيئة الحاكمة في الجهة الأخرى أو على عملية الحصول على توكيلات من ملاك آخرين لديهم حقوق التصويت؛ د. يكون كبار موظفي الإدارة في الجهة الأخرى هم أطراف ذوي علاقة بالجهة (على سبيل المثال، يكون المدير التنفيذي الرئيس للجهة الأخرى والمدير التنفيذي للجهة هما الشخص نفسه)؛ أو هـ. تكون غالبية أعضاء الهيئة الحاكمة في الجهة الأخرى أطرافاً ذوي علاقة بالجهة.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
21. Sometimes there will be indications that the entity has a special relationship with the other entity, which suggests that the entity has more than a passive interest in the other entity. The existence of any individual indicator, or a particular combination of indicators, does not necessarily mean that the power criterion is met. However, if an entity has more than a passive interest in another entity this may indicate that the entity has other related rights sufficient to give it power or provide evidence of existing power over another entity. For example, the following suggests that the entity has more than a passive interest in the other entity and, in combination with other rights, may indicate power: a. The relationship between the entity and the other entity's operations is one of dependence, such as in the following situations: i. The entity funds a significant portion of the other entity's operations and the other entity depends on this. ii. The entity guarantees a significant portion of the other entity's obligations, and the other entity depends on this. iii. The entity provides critical services, technology, supplies or raw materials to the other entity, and the other entity depends on this. iv. The entity controls assets such as licenses or trademarks that are critical to the other entity's operations and the other entity depends on this. v. The entity provides key management personnel to the other entity (for example, when the entity's personnel have specialized knowledge of the other entity's operations) and the other entity depends on this. b. A significant portion of the other entity's activities either involve or are conducted on behalf of the entity. c. The entity's exposure, or rights, to benefits from its involvement with the other entity is disproportionately greater than its voting or other similar rights. For example, there may be a situation in which an entity is entitled, or exposed, to more than half of the benefits of the other entity but holds less than half of the voting rights of the other entity.	21. في بعض الأحيان، ستكون هناك مؤشرات على أن للجهة علاقة خاصة مع الجهة الأخرى، الأمر الذي يشير إلى أن الجهة تمتلك أكثر من حصة غير فاعلة في الجهة الأخرى. ولا يعني بالضرورة وجود أي مؤشر منفرد أو مزيج معين من المؤشرات، أنه قد استُوفيَ ضابط تحقق السلطة. بالرغم من ذلك، قد يبين امتلاك أكثر من حصة غير فاعلة في الجهة الأخرى أن لدى الجهة حقوقاً أخرى ذات صلة كافية لتمنحها السلطة، أو تقدم دليلاً على وجود السلطة على الجهة الأخرى. على سبيل المثال، يشير ما يلي إلى أن الجهة تمتلك أكثر من حصة غير فاعلة في الجهة الأخرى، وقد تشير مجتمعة مع الحقوق الأخرى إلى السلطة: أ. العلاقة بين الجهة وعمليات الجهة الأخرى هي علاقة تبعية، كما هو الحال في الحالات التالية: (1) تمول الجهة جزءا مهما من عمليات الجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (2) تضمن الجهة جزءا مهما من واجبات الجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (3) توفر الجهة خدمات أو تقنية أو لوازم أو مواد خام أساسية للجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (4) تسيطر الجهة على أصول مثل التراخيص والعلامات التجارية التي تعد أساسية لعمليات الجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (5) توفر الجهة كبار موظفي الإدارة للجهة الأخرى. (على سبيل المثال، عندما يكون لدى الجهة موظفون لديهم معرفة متخصصة بعمليات الجهة الأخرى)، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. ب. جزء مهم من أنشطة الجهة الأخرى إما تشارك فيه الجهة أو ينفذ لصالحها. ج. تعرض الجهة لمنافع أو تكون لها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى، أكبر بشكل لا يتناسب مع حقوقها التصويتية أو حقوقها الأخرى المشابهة. على سبيل المثال، قد يكون هناك حالة يحق فيها لجهة أو تتعرض فيها لأكثر من نصف منافع الجهة الأخرى ولكنها تحتفظ بأقل من نصف حقوق تصويت الجهة الأخرى.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
22. Public sector entities often have special relationships with other parties as a result of the indicators listed in paragraph AG21. Public sector entities often fund the activities of other entities. Economic dependence is discussed in paragraphs AG41 to AG42	22. غالبًا ما يكون لدى جهات القطاع العام علاقات خاصة مع الأطراف الأخرى نتيجة للمؤشرات الواردة في الفقرة إرشادات التطبيق 21. وغالبًا ما تمول جهات القطاع العام أنشطة الجهات الأخرى. تناقش الفقرات إرشادات التطبيق 41 – إرشادات التطبيق 42 قضية التبعية الاقتصادية.
23. The greater an entity's exposure, or rights, to variability of benefits from its involvement with another entity, the greater is the incentive for the entity to obtain rights sufficient to give it power. Therefore, having a large exposure to variability of benefits is an indicator that the entity may have power. However, the extent of the entity's exposure does not, in itself, determine whether an entity has power over the other entity	23. كلما زاد تعرض الجهة لتقلب المنافع أو حقوقها في تلك المنافع المتحققة من ارتباطها مع الجهة الأخرى، كلما زاد دافع الجهة للحصول على حقوق كافية لمنحها السلطة. وبالتالي، فإن التعرض الكبير لتقلب المنافع يُعد مؤشراً على أن الجهة قد يكون لديها سلطة. بالرغم من ذلك، لا يحدد مدى تعرض الجهة، بحد ذاته، ما إذا كانت للجهة سلطة على الجهة الأخرى.
24. When the factors set out in paragraph AG20 and the indicators set out in paragraphs AG21–AG23 are considered together with an entity's rights, greater weight shall be given to the evidence of power described in paragraph AG20.	24. عندما تؤخذ في الحسبان العوامل المبينة في الفقرة إرشادات التطبيق 20 والمؤشرات الواردة في الفقرات إرشادات التطبيق 21 – إرشادات التطبيق 23 إلى جانب حقوق الجهة، يجب إعطاء وزن أكبر للدليل على السلطة الموضح في الفقرة إرشادات التطبيق 20.
Substantive Rights	الحقوق الأساس
25. An entity, in assessing whether it has power, considers only substantive rights relating to another entity (held by the entity and others). For a right to be substantive, the holder must have the practical ability to exercise that right	25. تأخذ الجهة في الحسبان، عند تقويم ما إذا كانت لها سلطة، الحقوق الأساس المتعلقة بالجهة الأخرى (التي تمتلكها الجهة وآخرون). وحتى يعد الحق أساسا، يجب أن يكون صاحب الحق لديه القدرة العملية على ممارسة هذا الحق.
26. Determining whether rights are substantive requires judgment, taking into account all facts and circumstances. Factors to consider in making that determination include but are not limited to: a. Whether there are any barriers (economic or otherwise) that prevent the holder (or holders) from exercising the rights. Examples of such barriers include but are not limited to: i. Financial penalties and incentives that would prevent (or deter) the holder from exercising its rights. ii. An exercise or conversion price that creates a financial barrier that would prevent (or deter) the holder from exercising its rights. iii. Terms and conditions that make it unlikely that the rights would be exercised, for example, conditions that narrowly limit the timing of their exercise.	26. يتطلب تحديد ما إذا كانت الحقوق أساس اتخاذ أحكام مهنية مع مراعاة جميع الحقائق والظروف. وتشمل العوامل التي يجب مراعاتها عند اتخاذ هذا القرار ولا تقتصر على: أ. ما إذا كانت هناك أي قيود (اقتصادية أو خلاف ذلك) تمنع صاحب الحق (أو أصحاب الحق) من ممارسة الحقوق. ومن أمثلة هذه القيود ولا تقتصر عليها: (1) العقوبات والحوافز المالية التي تمنع (أو تردع) صاحب الحق من ممارسة حقوقه. (2) سعر الممارسة أو التحويل الذي يخلق عائقًا ماليًا يمنع (أو يردع) صاحب الحق عن ممارسة حقوقه. (3) الشروط والأحكام التي تجعل من غير المحتمل ممارسة الحقوق، على سبيل المثال، الشروط التي تحدُّ من توقيت ممارستها. (4) غياب آلية واضحة ومعقولة في الوثائق التأسيسية للجهة الأخرى أو في القوانين أو الأنظمة السارية التي تسمح لصاحب الحق بممارسة حقوقه.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
iv. The absence of an explicit, reasonable mechanism in the founding documents of another entity or in applicable laws or regulations that would allow the holder to exercise its rights. v. The inability of the holder of the rights to obtain the information necessary to exercise its rights. vi. Operational barriers or incentives that would prevent (or deter) the holder from exercising its rights (eg., the absence of other managers willing or able to provide specialized services or provide the services and take on other interests held by the incumbent manager) vii. Legal or regulatory requirements that limit the manner in which rights may be exercised or that prevent the holder from exercising its rights (e.g., where another entity has statutory powers which permit it to operate independently of the government or where a foreign entity is prohibited from exercising its rights).	(5) عدم قدرة صاحب الحقوق على الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة حقوقه. (6) العوائق التشغيلية أو الحوافز التي تمنع (أو تردع) صاحب الحق عن ممارسة حقوقه (على سبيل المثال، عدم وجود مدراء آخرين لديهم الرغبة أو القدرة على تقديم خدمات متخصصة أو تقديم خدمات واستحواذ حصص أخرى محتفظ بها من قبل المدير الحالي). (7) المتطلبات النظامية أو التنظيمية التي تحد من الأسلوب الذي يمكن به ممارسة الحقوق أو التي تمنع صاحب الحق من ممارسة حقوقه (على سبيل المثال، عندما تتمتع الجهة الأخرى بسلطات نظامية تسمح لها بالعمل بشكل مستقل عن الحكومة أو عندما يحظر على الجهة الأجنبية ممارسة حقوقها).
b. When the exercise of rights requires the agreement of more than one party, or when the rights are held by more than one party, whether a mechanism is in place that provides those parties with the practical ability to exercise their rights collectively if they choose to do so. The lack of such a mechanism is an indicator that the rights may not be substantive. The more parties that are required to agree to exercise the rights, the less likely it is that those rights are substantive. However, a board of directors (or other governing body) whose members are independent of the decision maker may serve as a mechanism for numerous entities (or other parties) to act collectively in exercising their rights. Therefore, removal rights exercisable by an independent board of directors (or other governing body) are more likely to be substantive than if the same rights were exercisable individually by a large number of entities (or other parties).	ب. الحالات التي تتطلب فيها ممارسة الحقوق موافقة أكثر من طرف واحد، أو التي تُمتلك فيها الحقوق من قبل أكثر من طرف واحد، سواء كانت هناك آلية توفر لتلك الأطراف القدرة العملية على ممارسة حقوقها مجتمعةً إذا اختارت القيام بذلك. ويعتبر عدم وجود مثل هذا الآلية مؤشرًا على أن الحقوق قد لا تكون أساس. وكلما كان عدد الأطراف المطلوب منها الموافقة على ممارسة الحقوق أكبر، كلما كان هناك احتمال أقل بأن تكون تلك الحقوق أساس. بالرغم من ذلك، يُعَدُّ مجلس الإدارة (أو هيئة حاكمة أخرى[2]) الذي يكون أعضاؤه مستقلين عن متخذ القرار بمثابة آلية للعديد من الجهات (أو الأطراف الأخرى) للعمل بشكل جماعي في ممارسة حقوقهم. وبالتالي، فمن المرجح، أن تكون حقوق الانتزاع التي يمكن ممارستها من قبل مجلس إدارة مستقل (أو هيئة حاكمة أخرى) هي حقوق أساس بشكل أكبر مما لو كانت نفس الحقوق قابلة للممارسة بشكل منفرد من قبل عدد كبير من الجهات (أو أطراف أخرى). ج. ما إذا كان الطرف أو الأطراف التي تمتلك الحقوق تستفيد من ممارسة تلك الحقوق. على سبيل المثال، يجب على حامل حقوق التصويت الممكنة في جهة أخرى (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 49 – إرشادات التطبيق 52) أن يأخذ في الحسبان سعر الممارسة أو التحويل للأداة. ومن المرجح أن تكون شروط وأحكام حقوق التصويت الممكنة هى شروط

[2] يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

Application Guidance	إرشادات التطبيق
c. Whether the party or parties that hold the rights would benefit from the exercise of those rights. For example, the holder of potential voting rights in another entity (see paragraphs AG49–AG52) shall consider the exercise or conversion price of the instrument. The terms and conditions of potential voting rights are more likely to be substantive when the instrument is in the money or the entity would benefit for other reasons (eg., by realizing synergies between the entity and the other entity) from the exercise or conversion of the instrument	أساس عندما تكون الأداة مربحة أو عندما تستفيد الجهة لأسباب أخرى (على سبيل المثال، عن طريق إيجاد علاقات تعاون بين الجهة والجهة الأخرى) من ممارسة أو تحويل الأداة.
27. To be substantive, rights also need to be exercisable when decisions about the direction of the relevant activities need to be made. Usually, to be substantive, the rights need to be currently exercisable. However, sometimes rights can be substantive, even though the rights are not currently exercisable.	27. حتى تعد الحقوق أساس، يلزمها أن تكون قابلة للممارسة عند الحاجة لاتخاذ القرارات بشأن توجيه الأنشطة ذات الصلة. وعادة، كي تعد الحقوق أساس، فإنها يجب أن تكون قابلة للممارسة في الوقت الحالي. بالرغم من ذلك، يمكن أن تعد الحقوق أساس في بعض الأحيان، بالرغم من أنها ليست قابلة للممارسة في الوقت الحالي.
28. Substantive rights exercisable by other parties can prevent an entity from controlling the entity being assessed for control, to which those rights relate. Such substantive rights do not require the holders to have the ability to initiate decisions. As long as the rights are not merely protective (see paragraphs AG29–AG31), substantive rights held by other parties may prevent the entity from controlling the entity being assessed for control even if the rights give the holders only the current ability to approve or block decisions that relate to the relevant activities	28. ويمكن أن تمنع الحقوق أساس القابلة للممارسة من قبل أطراف أخرى الجهة من السيطرة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، والتي تتعلق بها تلك الحقوق. ولا تتطلب هذه الحقوق الأساس من حامليها أن يكون لديهم القدرة على اتخاذ القرارات. وطالما أن الحقوق ليست حقوق حماية (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 29 – إرشادات التطبيق 31)، يمكن أن تمنع الحقوق الأساس التي تمتلكها أطراف أخرى الجهة من السيطرة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها حتى وإن كانت الحقوق تمنح حامليها فقط القدرة الحالية على اعتماد أو رفض القرارات التى تتعلق بالأنشطة ذات الصلة.
Protective Rights	حقوق الحماية
29. In evaluating whether rights give an entity power over another entity, the entity shall assess whether its rights, and rights held by others, are protective rights. Protective rights relate to fundamental changes to the activities of another entity or apply in exceptional circumstances. However, not all rights that apply in exceptional circumstances or are contingent on events are protective (see paragraphs AG15 and AG55)	29. عند تقويم ما إذا كانت الحقوق تمنح الجهة السلطة على جهة أخرى، يجب على الجهة تقويم ما إذا كانت حقوقها، والحقوق التي يمتلكها الأخرون، تعد حقوق حماية. وترتبط حقوق الحماية بالتغييرات الأساسية في أنشطة جهة أخرى أو تطبق في الظروف الاستثنائية. بالرغم من ذلك، لا تعد جميع الحقوق التي تطبق في الظروف الاستثنائية أو المشروطة بأحداث هي حقوق حماية (أُنظر الفقرتين "إرشادات التطبيق 15 و "إرشادات التطبيق 55).
30. Because protective rights are designed to protect the interests of their holder without giving that party power over the entity to which those rights relate, an entity that holds only protective	30. نظراً لأن حقوق الحماية مصممة لحماية مصالح مالكها دون منح ذلك الطرف السلطة على الجهة التى ترتبط بها تلك الحقوق، فإن الجهة التى تمتلك فقط حقوق حماية لا يمكن أن

Application Guidance	إرشادات التطبيق
rights cannot have power or prevent another party from having power over the entity to which those rights relate (see paragraph 29).	تمتلك السلطة أو تمنع طرف أخر من امتلاكه للسلطة على الجهة التي ترتبط بها تلك الحقوق (أُنظر الفقرة 29).
31. Examples of protective rights include but are not limited to: a. A lender's right to restrict a borrower from undertaking activities that could significantly change the credit risk of the borrower to the detriment of the lender. b. The right of a party holding a non-controlling interest in an entity to approve capital expenditure greater than that required in the ordinary course of business, or to approve the issue of equity or debt instruments. c. The right of a lender to seize the assets of a borrower if the borrower fails to meet specified loan repayment conditions. d. The right of a regulator to curtail or close the operations of entities that are not complying with regulations or other requirements. For example, a pollution control authority may be able to close down activities of an entity that breaches environmental regulations. e. The right to remove members of the governing body of another entity under certain restricted circumstances. For example, a state government may be able to remove or suspend the chairman of a municipality and appoint an administrator if the municipality is unable to make timely decisions about key policies. f. The right of the government to remove tax deductibility for contributions to a not-for-profit entity if the entity significantly changes its objectives or activities. g. The right of an entity providing resources to a charity to demand that, if the charity were to be liquidated, the net assets of the charity would be distributed to an organization undertaking similar activities. (However, if the entity had the power to determine specifically to where the charity's net assets would be distributed upon liquidation, the entity would have substantive rights in relation to the charity).	31. من أمثلة حقوق الحماية -وهي لا تقتصر على -ما يلي: أ. حق مقرض في تقييد مقترض من تنفيذ أنشطة يمكن أن تغير بشكل مهم من مخاطر الائتمان للمقترض على حساب المقرض. ب. حق طرف يمتلك حصة غير مسيطرة في جهة بالموافقة على النفقات الرأسمالية التي تزيد على ما هو مطلوب في سياق الأعمال العادية، أو بالموافقة على إصدار أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين. ج. حق مقرض في مصادرة أصول المقترض عندما يفشل المقترض في استيفاء شروط سداد القرض المحددة. د. حق جهة منظمة في تقليص أو إغلاق عمليات الجهات التي لا تلتزم بالأنظمة أو المتطلبات الأخرى. على سبيل المثال، قد تكون سلطة مكافحة التلوث قادرة على إغلاق أنشطة الجهة التي تخالف الأنظمة البيئية. هـ. الحق في عزل أعضاء الهيئة الحاكمة للجهة الأخرى تحت ظروف مقيدة. على سبيل المثال، تكون حكومة الولاية[3] قادرة على عزل أو تعليق عمل رئيس بلدية وتعيين آخر إذا كانت البلدية غير قادرة على اتخاذ قرارات بشأن السياسات الرئيسة في الوقت المناسب. و. حق الحكومة في إلغاء حسم الضرائب عن المساهمات للجهة غير الهادفة للربح إذا غيرت الجهة أهدافها أو أنشطتها بشكل مهم. ز. حق جهة توفر الموارد لجمعية خيرية في المطالبة، في حالة تصفية الجمعية الخيرية، بأن يتم توزيع صافي أصول الجمعية الخيرية على مؤسسة تقوم بأنشطة مماثلة. (بالرغم من ذلك، إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة لتحدد بشكل خاص الجهة التي ستوزع عليها صافي أصول الجمعية الخيرية عند التصفية، فإنه يكون لدى الجهة حقوقٌ أساس فيما يتعلق بالجمعية الخيرية).
Voting Rights	*حقوق التصويت*

[3] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
32. Where an entity has voting or similar rights in respect of another entity, an entity should consider whether those rights give it the current ability to direct the relevant activities of the other entity An entity considers the requirements in this section (paragraphs AG33–AG52) in making that assessment.	32. عندما يكون لجهة حقوق تصويت أو حقوق مماثلة فيما يتعلق بجهة أخرى، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان ما إذا كانت تلك الحقوق تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى. وتراعي الجهة المتطلبات الواردة في هذا القسم (الفقرات إرشادات التطبيق 33 – إرشادات التطبيق 52) في إجراء هذا التَقْويم.
Power with a Majority of the Voting Rights	السلطة مع أغلبية حقوق التصويت
33. An entity that holds more than half of the voting rights of another entity has power in the following situations, unless paragraph AG34 or paragraph AG35 applies: a. The relevant activities are directed by a vote of the holder of the majority of the voting rights; or b. A majority of the members of the governing body that directs the relevant activities are appointed by a vote of the holder of the majority of the voting rights.	33. يكون لدى الجهة التي تمتلك أكثر من نصف حقوق التصويت في الجهة الأخرى السلطة في الحالات التالية، ما لم تطبق الفقرة "إرشادات التطبيق 34" أو الفقرة "إرشادات التطبيق 35": أ. تُوَجَّه الأنشطة ذات الصلة من خلال تصويت مالك أغلبية حقوق التصويت؛ أو ب. يُعَيَّن أغلبية أعضاء الهيئة الحاكمة التي توجه الأنشطة ذات الصلة من خلال تصويت مالك أغلبية حقوق التصويت.
Majority of the Voting Rights but no Power	أغلبية حقوق التصويت ولكن بدون سلطة
34. For an entity that holds more than half of the voting rights of another entity, to have power over that other entity, the entity's voting rights must be substantive, in accordance with paragraphs AG25–AG28, and must provide the entity with the current ability to direct the relevant activities, which often will be through determining operating and financing policies. If another entity has existing rights that provide that entity with the right to direct the relevant activities and that entity is not an agent of the entity making the assessment of control, the entity making the assessment of control does not have power over the other entity.	34. لكي يكون لدى الجهة، التي تملك أكثر من نصف حقوق التصويت سلطة على جهة أخرى، يجب أن تكون حقوق التصويت للجهة هي حقوق أساس، وفقًا للفقرات "إرشادات التطبيق 25 – إرشادات التطبيق 28"، ويجب أن تعطى للجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة، والتي غالبا ما تكون من خلال تحديد السياسات التشغيلية والتمويلية. وعندما تكون الجهة الأخرى تملك حقوقًا قائمة تمنح تلك الجهة الحق في توجيه الأنشطة ذات الصلة ولم تكن تلك الجهة وكيلا للجهة التي تُقَوِّم السيطرة، فإن الجهة التي تُقَوِّم السيطرة لا تكون لديها أي سلطة على الجهة الأخرى.
35. An entity does not have power over another entity, even though the entity holds the majority of the voting rights in the other entity, when those voting rights are not substantive For example, an entity that has more than half of the voting rights in another entity cannot have power if the relevant activities are subject to direction by a government, court, administrator, receiver, liquidator or regulator.	35. لا يكون لدى الجهة سلطة على الجهة الأخرى، حتى لو كانت الجهة تملك أغلبية حقوق التصويت في الجهة الأخرى، عندما لا تكون حقوق التصويت تلك حقوقًا أساس. فعلى سبيل المثال، فإن الجهة التي تملك أكثر من نصف حقوق التصويت في الجهة الأخرى لا يمكن أن يكون لديها السلطة إذا كانت الأنشطة ذات الصلة تخضع لتوجيه حكومة أو محكمة أو مدير تفليسة أو حارس قضائي أو مصّفٍ أو جهة تنظيمية.
Power without a Majority of the Voting Rights	السلطة بدون أغلبية حقوق التصويت

Application Guidance	إرشادات التطبيق
36. An entity can have power even if it holds less than a majority of the voting rights of another entity.An entity can have power with less than a majority of the voting rights of another entity, for example, through: a. The power to appoint or remove a majority of the members of the board of directors (or other governing body), and control of the other entity is by that board or by that body (see paragraph AG38); b. A binding arrangement between the entity and other vote holders (see paragraph AG39); c. Rights arising from other binding arrangements (see paragraph AG40); d. The entity's voting rights (see paragraphs AG37 and AG43–AG48); e. Potential voting rights (see paragraphs AG49–AG52); or f. A combination of (a)–(e).	36. يمكن أن يكون لدى الجهة سلطة حتى لو كانت تمتلك أقل من أغلبية حقوق التصويت في جهة أخرى. ويمكن أن يكون لدى الجهة سلطة في حين تملك أقل من أغلبية حقوق التصويت في جهة أخرى، على سبيل المثال، من خلال: أ. القدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة (أو أي هيئة حاكمة أخرى)، والسيطرة على الجهة الأخرى من قبل ذلك المجلس أو تلك الهيئة (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 38)؛ أو ب. ترتيب ملزم بين الجهة وحاملي أصوات أخرين (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 39)؛ أو ج. حقوق ناشئة عن ترتيبات ملزمة أخرى (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 40)؛ أو د. حقوق التصويت الخاصة بالجهة (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 37 وإرشادات التطبيق 43 –48)؛ أو هـ. حقوق التصويت الممكنة (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 49 –52)؛ أو و. مزيج من البنود (أ) - (هـ).
Special Voting Rights Attaching to Ownership Interests (Golden Shares)	حقوق تصويت خاصة مرفقة بحصص الملكية (الأسهم الذهبية)
37. An entity may have the right of decisive vote, thus to veto all other voting rights of another entity.This type of right is sometimes referred to as a "golden share". Such special voting rights may give rise to power.Usually these rights are documented in the founding documents of the other entity (such as articles of association), and are designed to restrict the level of voting or other rights that may be held by certain parties.They may also give an entity veto powers over any major change in the other entity, such as the sale of a major asset or the sale of the other entity as a whole.	37. يمكن أن يكون لدى الجهة حق التصويت الحاسم، وبناءً على ذلك لها حق الاعتراض على جميع حقوق التصويت الأخرى للجهة الأخرى. يشار إلى هذا النوع من الحقوق أحياناً باسم "الأسهم الذهبية". ويمكن أن تؤدي حقوق التصويت الخاصة تلك إلى السلطة. ويتم عادةً توثيق هذه الحقوق في الوثائق التأسيسية للجهة الأخرى (مثل عقد التأسيس)، وتهدف إلى تقييد مستوى حقوق التصويت أو الحقوق الأخرى التي قد تحتفظ بها أطراف معينة. كما يمكن أن تمنح جهة صلاحيات الاعتراض على أي تغيير رئيس في الجهة الأخرى، مثل بيع أصل رئيس أو بيع الجهة الأخرى بشكل كامل.
Control of the Board or Other Governing Body	سيطرة على المجلس أو هيئة حاكمة أخرى
38. An entity may have the power to appoint or remove a majority of the members of the board of directors (or other governing body) as a result of binding arrangements (including existing legislation, executive authority, regulation, contractual, or other arrangements).	38. يمكن أن يكون لدى جهة السلطة لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة (أو أي هيئة حاكمة أخرى) نتيجة ترتيبات ملزمة (بما في ذلك تشريعات قائمة أو سلطة تنفيذية أو أنظمة أو ترتيبات تعاقدية أو ترتيبات أخرى).
Binding Arrangement with Other Vote Holders	ترتيب ملزم مع حاملي أصوات أخرين

Application Guidance	إرشادات التطبيق
39. A binding arrangement between an entity and other vote holders can give the entity the right to exercise voting rights sufficient to give the entity power, even if the entity does not have voting rights sufficient to give it power without the binding arrangement However, a binding arrangement might ensure that the entity can direct enough other vote holders on how to vote to enable the entity to make decisions about the relevant activities.	39. يمكن أن يمنح ترتيب ملزم بين جهة وحاملي أصوات آخرين الجهة الحق في ممارسة حقوق تصويت كافية لمنحها السلطة، حتى إذا لم يكن لدى الجهة حقوق تصويت كافية لمنحها السلطة بدون الترتيب الملزم. بالرغم من ذلك، يمكن أن يضمن ترتيب ملزم أن تستطيع الجهة توجيه أصحاب أصوات آخرين بشكل كافٍ حول كيفية التصويت لتمكين الجهة من اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة.
Rights from Other Binding Arrangements	حقوق ناشئة من ترتيبات ملزمة أخرى
40. Other decision-making rights, in combination with voting rights, can give an entity the current ability to direct the relevant activities. For example, the rights specified in a binding arrangement in combination with voting rights may give an entity the current ability to direct the operating or financing policies or other key activities of another entity that significantly affect the benefits received by the entity. However, an entity would not control another entity if that other entity were able to determine its policy or program to a significant extent, (for example, by failing to comply with the binding arrangement and accepting the consequences, or by changing its constitution or dissolving itself).	40. يمكن أن تمنح حقوق اتخاذ القرار الأخرى، بالاقتران مع حقوق التصويت، جهة ما القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، قد تمنح الحقوق المحددة في ترتيب ملزم بالاقتران مع حقوق التصويت، الجهة القدرة الحالية على توجيه سياسات التشغيل أو التمويل أو الأنشطة الرئيسة الأخرى لجهة أخرى تؤثر بشكل مهم على المنافع التي تستلمها الجهة. بالرغم من ذلك، لن تسيطر جهة على جهة أخرى إذا كانت هذه الجهة الأخرى قادرة على تحديد سياستها أو برنامجها إلى حد مهم، (على سبيل المثال، بعدم الالتزام بالترتيب الملزم وقبول العواقب، أو عن طريق تغيير دستورها أو حلها بحد ذاتها).
Economic Dependence	التبعية الاقتصادية
41. Economic dependence, alone, does not give rise to power over an entity for the purposes of this Standard. Economic dependence may occur when: a. An entity has a single major client and the loss of that client could affect the existence of the entity's operations; or b. An entity's activities are predominantly funded by grants and donations and it receives the majority of its funding from a single entity.	41. لا تؤدي التبعية الاقتصادية وحدها إلى امتلاك سلطة على جهة أخرى لأغراض هذا المعيار. ويمكن أن تحدث التبعية الاقتصادية عندما: أ. يكون لدى جهة عميل رئيس واحد ويمكن أن تؤثر خسارة ذلك العميل على وجود عمليات الجهة؛ أو ب. تُموَّل أنشطة جهة بشكل رئيس عبر المنح والتبرعات، وتتلقى معظم تمويلها من جهة واحدة.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
42. An entity may be able to influence the financial and operating policies of another entity that is dependent on it for funding. However, a combination of factors will need to be considered to determine whether the economic dependence is such that the economically dependent entity no longer has the ultimate power to govern its own financial or operating policies. If an economically dependent entity retains discretion as to whether it will take funding from an entity, or do business with an entity, the economically dependent entity still has the ultimate power to govern its own financial or operating policies. For example, a private school that accepts funding from a government but whose governing body has retained discretion with respect to accepting funds or the manner in which those funds are to be used, would still have the ultimate power to govern its own financial or operating policies. This may be so even if government grants provided to such an entity requires it to comply with specified conditions. Although the entity might receive government grants for the construction of capital assets and operating costs subject to specified service standards or restrictions on user fees, its governing bodies may have ultimate discretion about how assets are used; the entity would therefore control its financial and operating policies. It is also important to distinguish between the operations of an entity and an entity itself. The loss of a major client might affect the viability of the operations of an entity but not the existence of the entity itself.	42. يمكن أن تكون جهة قادرة على التأثير في السياسات التمويلية والتشغيلية لجهة أخرى تعتمد عليها للحصول على تمويل. بالرغم من ذلك، يجب الأخذ في الحسبان مجموعة من العوامل لتحديد ما إذا كانت التبعية الاقتصادية تعني أن الجهة التابعة اقتصاديًا لم يعد لديها سلطة مطلقة لإدارة سياساتها التمويلية أو التشغيلية. وفي حال احتفظت جهة تابعة اقتصاديًا بحرية التصرف فيما إذا كانت سوف تحصل على التمويل من جهة ما، أو تقوم بأعمال تجارية مع جهة، فإن الجهة التابعة اقتصاديًا لا يزال لديها السلطة المطلقة لإدارة سياساتها التمويلية أو التشغيلية. وعلى سبيل المثال، مدرسة خاصة تقبل تمويل من الحكومة لكن هيئتها الإدارية تحتفظ بحرية التصرف فيما يتعلق بقبول التمويل أو الطريقة التي سوف تستخدم بها تلك الأموال، لا يزال لديها السلطة المطلقة لإدارة سياساتها التمويلية أو التشغيلية. قد يكون الأمر كذلك حتى لو كانت المنح الحكومية المقدمة لمثل هذه الجهة تتطلب منها الالتزام بشروط محددة. على الرغم من أن الجهة قد تتلقى منحًا حكومية لإنشاء أصول رأسمالية وتكاليف تشغيلية خاضعة لمعايير خدمة أو قيود معينة على رسوم المستخدم، إلا أن هيئاتها الإدارية سيكون لها القرار في نهاية المطاف حول كيفية استخدام الأصول، لذلك تسيطر الجهة على سياساتها التمويلية أو التشغيلية. من المهم أيضًا التمييز بين عمليات الجهة وبين الجهة نفسها. ويمكن أن يؤثر فقدان عميل رئيس على استمرارية عمليات الجهة لكن ليس على وجود الجهة نفسها.
The Entity's Voting Rights	حقوق تصويت الجهة
43. An entity with less than a majority of the voting rights has rights that are sufficient to give it power when the entity has the practical ability to direct the relevant activities unilaterally.	43. يكون لدى الجهة التي تملك أقل من أغلبية حقوق التصويت حقوقٌ كافية لمنحها السلطة عندما يكون لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد.
44. When assessing whether an entity's voting rights are sufficient to give it power, an entity considers all facts and circumstances, including: a. The size of the entity's holding of voting rights relative to the size and dispersion of holdings of the other vote holders, noting that: i. The more voting rights an entity holds, the more likely the entity is to have existing rights that give it the current ability to direct the relevant activities;	44. عند تَقْوِيم ما إذا كانت حقوق تصويت الجهة كافية لمنحها السلطة، تأخذ الجهة في الحسبان كافة الحقائق والظروف، بما في ذلك: أ. حجم ملكية الجهة لحقوق التصويت بالنسبة لحجم وتوزيع ملكية حاملي الأصوات الأخرين، مع ملاحظة ما يلي: (1) كلما زادت حقوق التصويت التي تمتلكها الجهة، كلما كان من المرجح أن يكون لدى الجهة حقوقًا قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و

Application Guidance	إرشادات التطبيق
ii. The more voting rights an entity holds relative to other vote holders, the more likely the entity is to have existing rights that give it the current ability to direct the relevant activities; iii. The more parties that would need to act together to outvote the entity, the more likely the entity is to have existing rights that give it the current ability to direct the relevant activities; b. Potential voting rights held by the entity, other vote holders or other parties (see paragraphs AG49–AG52); c. Rights arising from other binding arrangements (see paragraph AG40); and d. Any additional facts and circumstances that indicate the entity has, or does not have, the current ability to direct the relevant activities at the time that decisions need to be made, including voting patterns at previous shareholders' meetings	(2) كلما زادت حقوق التصويت التي تمتلكها الجهة مقارنة مع حاملي الأصوات الآخرين، كلما كان من المرجح أن يكون لدى الجهة حقوقٌ قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و (3) كلما زاد عدد الأطراف الذين يتعين عليهم العمل معًا لتجاوز عدد أصوات الجهة، كلما كان من المرجح أن يكون لدى الجهة حقوقٌ قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و ب. حقوق التصويت الممكنة التي تملكها الجهة أو حاملي الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 49 -52)؛ و ج. الحقوق الناشئة عن الترتيبات الملزمة الأخرى (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 40)؛ و د. أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الجهة لديها، أو ليس لديها، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يلزم فيه اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
45. When the direction of relevant activities is determined by majority vote and an entity holds significantly more voting rights than any other vote holder or organized group of vote holders, and the other shareholdings are widely dispersed, it may be clear, after considering the factors listed in paragraph AG44 (a)–(c) alone, that the entity has power over the other entity.	45. عندما يحدد توجه الأنشطة ذات الصلة عبر صوت الأغلبية وتملك الجهة حقوق تصويت أكثر من أي حامل صوت آخر أو مجموعة منظمة من حاملي الأصوات، وكانت حصص الملكية الأخرى موزعة على نطاق واسع، فقد يكون من الواضح بعد مراعاة العوامل المذكورة في الفقرة إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج) بمفردها أن الجهة لديها سلطة على الجهة الأخرى.
46. In other situations, it may be clear after considering the factors listed in paragraph AG44 (a)–(c) alone that an entity does not have power.	46. في حالات أخرى، قد يكون من الواضح بعد مراعاة العوامل الواردة في الفقرة "إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج)" وحدها أن الجهة ليس لديها سلطة.
47. However, the factors listed in paragraph AG44 (a)–(c) alone may not be conclusive. If an entity, having considered those factors, is unclear whether it has power, it shall consider additional facts and circumstances, such as whether other shareholders are passive in nature as demonstrated by voting patterns at previous shareholders' meetings. This includes the assessment of the factors set out in paragraph AG20 and the indicators in paragraphs AG21–AG23. The fewer voting rights the entity holds, and the fewer parties that would need to act together to outvote the entity, the more reliance would be placed on the additional facts and circumstances to assess whether the entity's rights are sufficient to give it power. When the facts and circumstances in paragraphs AG20–AG23 are considered together with the entity's rights,	47. بالرغم من ذلك، قد لا تكون العوامل الواردة في الفقرة إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج) وحدها قاطعة. وفي حال لم تتثبت الجهة -بعد أخذها في الحسبان تلك العوامل -ما إذا كانت لديها سلطة، فإن عليها أن تأخذ في الحسبان حقائق وظروفاً إضافية، على سبيل المثال، ما إذا كان المساهمون الآخرون سلبيين بطبيعتهم كما هو موضح من أنماط تصويتهم في اجتماعات المساهمين السابقة. وهذا يشمل تَقْوِيم العوامل المبينة في الفقرة إرشادات التطبيق 20 والمؤشرات الواردة في الفقرتين إرشادات التطبيق 21 –23. وكلما قلت حقوق التصويت التي تملكها الجهة، وكلما قل عدد الأطراف التي تحتاج إلى العمل معا لتجاوز عدد أصوات الجهة، كلما زاد الاعتماد على الحقائق والظروف الإضافية لتَقْوِيم ما إذا كانت حقوق الجهة كافية لمنحها السلطة. وعندما تؤخذ الحقائق والظروف الواردة في الفقرات "إرشادات

Application Guidance	إرشادات التطبيق
greater weight shall be given to the evidence of power in paragraph AG20 than to the indicators of power in paragraphs AG21–AG23.	التطبيق 20 -23 في الحسبان إلى جانب حقوق الجهة، فإنه يجب إعطاء وزن للدليل على وجود السلطة كما هو مبين في الفقرة إرشادات التطبيق 20 أكبر من ذلك المعطى لمؤشرات السلطة الواردة في الفقرات "إرشادات التطبيق 21-23.
48. If it is not clear, having considered the factors listed in paragraph AG44(a)–(d), that the entity has power, the entity does not control the other entity	48. عندما لا يكون واضحًا، بعد مراعاة العوامل المذكورة في الفقرة إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج)، أن الجهة لديها السلطة، فإن الجهة لا تسيطر على الجهة الأخرى.
Potential Voting Rights	حقوق التصويت الممكنة
49. When assessing control, an entity considers its potential voting rights as well as potential voting rights held by other parties, to determine whether it has power. Potential voting rights are rights to obtain voting rights of another entity, such as those arising from convertible instruments or options, including forward contracts. Those potential voting rights are considered only if the rights are substantive (see paragraphs AG25–AG28).	49. عند تَقْويم السيطرة، تأخذ الجهة في الحسبان حقوق التصويت الممكنة الخاصة بها، وكذلك حقوق التصويت الممكنة التي تمتلكها أطراف أخرى، لتحديد ما إذا كانت تمتلك سلطة. حقوق التصويت الممكنة هي حقوق الحصول على حقوق تصويت لجهة أخرى، مثل تلك الناشئة عن الأدوات أو الخيارات القابلة للتحويل، بما في ذلك العقود الآجلة. وتؤخذ حقوق التصويت الممكنة هذه في الحسبان فقط إذا كانت الحقوق أساس (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 25 –28).
50. When considering potential voting rights, an entity shall consider the purpose and design of the instrument, as well as the purpose and design of any other involvement the entity has with the other entity. This includes an assessment of the various terms and conditions of the instrument as well as the entity's apparent expectations, motives and reasons for agreeing to those terms and conditions.	50. عند الأخذ في الحسبان حقوق التصويت الممكنة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان غرض وتصميم الأداة، بالإضافة إلى غرض وتصميم أي مشاركة أخرى للجهة مع الجهة الأخرى. ويشمل ذلك تَقْويما لمختلف أحكام وشروط الأداة وكذلك التوقعات الواضحة للجهة ودوافعها وأسباب الموافقة على تلك الشروط والأحكام.
51. If the entity also has voting or other decision-making rights relating to the other entity's activities, the entity assesses whether those rights, in combination with potential voting rights, give the entity power.	51. عندما يكون لدى الجهة أيضا حقوق تصويت أو حقوق أخرى لاتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجهة الأخرى، تُقَوِّم الجهة ما إذا كانت تلك الحقوق -مجتمعة إلى جانب حقوق التصويت الممكنة -تمنحها السلطة.
52. Substantive potential voting rights alone, or in combination with other rights, can give an entity the current ability to direct the relevant activities. For example, this is likely to be the case when an entity holds 40 per cent of the voting rights of another entity and, in accordance with paragraph AG26, holds substantive rights arising from options to acquire a further 20 per cent of the voting rights.	52. يمكن لحقوق التصويت الممكنة الأساس بمفردها، أو مجتمعة إلى جانب الحقوق الأخرى، أن تمنح الجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن يكون ذلك هو الحال عندما تملك الجهة 40% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى، ووفقًا للفقرة إرشادات التطبيق 26، تمتلك الحقوق الأساس الناشئة عن خيارات لاقتناء نسبة إضافية بواقع 20% من حقوق التصويت.
Power when Voting or Similar Rights do not have a Significant Effect on Benefits	*السلطة عندما لا يكون لحقوق التصويت أو الحقوق المماثلة تأثيرٌ مهم على المنافع*

Application Guidance	إرشادات التطبيق
53. AG53. In assessing the purpose and design of another entity (see paragraphs AG5– AG8), an entity shall consider the involvement and decisions made at the inception of the other entity as part of its design and evaluate whether the transaction terms and features of the involvement provide the entity with rights that are sufficient to give it power. Being involved in the design of another entity alone is not sufficient to give an entity control of that other entity However, involvement in the design of the other entity may indicate that the entity had the opportunity to obtain rights that are sufficient to give it power over the other entity and hence the ability to determine the purpose and design of an entity may give rise to power In the case of an entity established with most (or all) of its relevant activities predetermined at inception, having the ability to determine the purpose and design of an entity may be more relevant to the control assessment than any on-going decision-making rights	53. عند تَقْوِيم الغرض من الجهة الأخرى وتصميمها (اُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 5 –8)، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المشاركة والقرارات التي اتخذت في بداية أعمال الجهة الأخرى باعتبارها جزء من تصميمها وتُقَوِّم ما إذا كانت شروط المعاملة وسمات المشاركة توفر للجهة حقوقًا كافية لمنحها السلطة. ولا تعتبر المشاركة في تصميم الجهة الأخرى بمفردها كافية لمنح الجهة سيطرة على تلك الجهة الأخرى. بالرغم من ذلك، يمكن أن تشير المشاركة في تصميم الجهة الأخرى إلى أن الجهة قد أتيحت لها الفرصة للحصول على حقوق تعد كافية لمنحها السلطة على الجهة الأخرى. وبالتالي، فإن القدرة على تحديد غرض وتصميم جهة يمكن أن يؤدي إلى السلطة. وفي حال تأسيس جهة تكون معظم (أو جميع) أنشطتها ذات الصلة محددة مسبقًا منذ البداية، فإن القدرة على تحديد غرض وتصميم الجهة يمكن أن يكون أكثر ملاءمة في تقويم السيطرة من أية حقوق مستمرة لاتخاذ القرار.
54. In addition, an entity shall consider rights arising from binding arrangements such as call rights, put rights, liquidation rights and rights arising from legislative or executive authority established at the inception of the other entity.When binding arrangements involve activities that are closely related to the other entity, then these activities are, in substance, an integral part of the other entity's overall activities, even though they may occur outside the legal boundaries of the other entity Therefore, explicit or implicit decision- making rights embedded in binding arrangements that are closely related to the other entity need to be considered as relevant activities when determining power over the other entity	54. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان الحقوق الناشئة عن الترتيبات الملزمة مثل حقوق الشراء، وحقوق إعادة، وحقوق التصفية، والحقوق الناشئة عن السلطة التشريعية أو التنفيذية التي أسست عند بداية أعمال الجهة الأخرى. وعندما تشتمل الترتيبات الملزمة على أنشطة مرتبطة بدرجة كبيرة بالجهة الأخرى، تُعَدُّ هذه الأنشطة-من حيث الجوهر-جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة الكلية للجهة الأخرى. لذلك، يجب الأخذ في اعتبار حقوق اتخاذ القرار الصريحة أو الضمنية التي تشتمل عليها الترتيبات الملزمة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجهة الأخرى، أنها أنشطة ذات صلة عند تحديد السلطة على الجهة الأخرى.
55. For some other entities, relevant activities occur only when particular circumstances arise or events occur the other entity may be designed so that the direction of its activities and the benefits from those activities are predetermined unless and until those particular circumstances arise or events occur. In this case, only the decisions about the other entity's activities when those circumstances or events occur can significantly affect its benefits and thus be relevant activities. The circumstances or events need not have occurred for an entity with the ability to make those decisions to have power. The fact that the right to make	55. بالنسبة لبعض الجهات الأخرى، تحدث الأنشطة ذات الصلة فقط عندما تنشأ ظروف معينة أو تقع أحداث معينة. ويمكن تصميم الجهة الأخرى بحيث يكون توجه أنشطتها والمنافع من تلك الأنشطة محدد مسبقًا ما لم تنشأ تلك الظروف المحددة أو تقع تلك الأحداث المحددة. في هذه الحالة، فإن القرارات بشأن أنشطة الجهة الأخرى يمكن أن تؤثر بشكل مهم على منافعها فقط عند حدوث تلك الظروف أو الأحداث، وبناءً على ذلك تعد تلك الأنشطة ذات صلة. ولا يلزم أن تقع الظروف أو الأحداث لكي تكون الجهة القادرة على اتخاذ هذه القرارات تتمتع بالسلطة. كما وأن حقيقة كون الحقوق في اتخاذ القرارات مشروطة بظروف أو وقوع أحداث قد تحدث أو لا تحدث، لا تجعل بحد ذاتها تلك الحقوق حقوق حماية.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
decisions is contingent on circumstances arising or an event occurring does not, in itself, make those rights protective.	
56. An entity may have an explicit or implicit commitment to ensure that another entity continues to operate as designed. Such a commitment may increase the entity's exposure to variability of benefits and thus increase the incentive for the entity to obtain rights sufficient to give it power. Therefore a commitment to ensure that another entity operates as designed may be an indicator that the entity has power, but does not, by itself, give an entity power, nor does it prevent another party from having power.	56. قد يترتب على الجهة التزام صريح أو ضمني لضمان استمرار جهة أخرى في العمل وفقا لما هي مصممة له. وقد يزيد مثل هذا الالتزام من تعرض الجهة لتقلب في المنافع، وبناءً على ذلك يزيد من دافع الجهة للحصول على حقوق كافية لمنحها السلطة. لذلك، فإن الالتزام بضمان عمل الجهة الأخرى كما هو مصمم لها يمكن أن يُعد مؤشرًا على أن الجهة لديها سلطة، ولكنه لا يمنحها، في حد ذاته، السلطة ولا يمنع طرفاً آخر من امتلاك السلطة.
Exposure, or Rights, to Variable Benefits from another Entity	**التعرض لمنافع متغيرة من جهة أخرى أو الحقوق في تلك المنافع**
57. When assessing whether an entity has control of another entity, the entity determines whether it is exposed, or has rights, to variable benefits from its involvement with the other entity.	57. عند تَقْويم ما إذا كانت الجهة لديها سيطرة على جهة أخرى، تحدد الجهة ما إذا كانت معرضة لمنافع متغيرة، أو الحقوق في منافع متغيرة من ارتباطها بالجهة الأخرى.
58. Variable benefits are benefits that are not fixed and have the potential to vary as a result of the performance of another entity. Variable benefits can be only positive, only negative or both positive and negative (see paragraph 30).An entity assesses whether benefits from another entity are variable and how variable those benefits are on the basis of the substance of the arrangement and regardless of the legal form of the benefits. For example: a. In the context of non-financial benefits an entity may receive benefits as a result of the activities of another entity furthering its objectives.The benefits may be variable benefits for the purpose of this Standard because they may expose the entity to the performance risk of the other entity.If the other entity were unable to perform those activities then the entity might incur additional costs, either from undertaking the activities itself or by providing additional funds or other forms of assistance to enable the other entity to continue providing those activities. b. In the context of financial benefits an entity can hold a bond with fixed interest payments. The fixed interest payments are variable benefits for the purpose of this Standard because they are subject to default risk and they expose the entity to the credit risk of the issuer of the bond. The amount of variability (i.e., how variable those benefits are) depends on the	58. المنافع المتغيرة هي المنافع التي لا تكون ثابتة ويمكن أن تتغير نتيجة أداء الجهة الأخرى. ويمكن أن تكون المنافع المتغيرة إيجابية فقط أو سلبية فقط أو إيجابية وسلبية معاً (أُنظر الفقرة 30). وتُقَوِّم الجهة ما إذا كانت المنافع من الجهة الأخرى متغيرة أم لا، ومدى تغير تلك المنافع على أساس جوهر الترتيب وبغض النظر عن الشكل النظامي للمنافع. على سبيل المثال: أ. في سياق المنافع غير المالية، يمكن أن تحصل الجهة على منافع تعزز أهدافها نتيجة أنشطة جهة أخرى. ويمكن أن تكون المنافع منافع متغيرة لغرض هذا المعيار لأنها قد تعرّض الجهة لمخاطر أداء الجهة الأخرى. فإذا كانت الجهة الأخرى غير قادرة على تأدية هذه الأنشطة، فإن الجهة قد تتكبد تكاليف إضافية، إما من خلال تنفيذ الأنشطة بنفسها أو من خلال توفير أموال إضافية أو أشكال أخرى من المساعدة لتمكين الجهة الأخرى من الاستمرار في تقديم تلك الأنشطة. ب. في سياق المنافع المالية، يمكن أن تمتلك الجهة سندات ذات دفعات فائدة ثابتة. وتُعَدُّ دفعات الفائدة الثابتة منافع متغيرة لغرض هذا المعيار لأنها تخضع لمخاطر التخلف عن السداد وتعرّض الجهة للمخاطر الائتمانية لمصدر السند. ويعتمد مقدار التغير (أي مدى تغير تلك المنافع) على المخاطر الائتمانية للسند. وبصورة مماثلة، تُعَدُّ رسوم الأداء الثابتة

Application Guidance	إرشادات التطبيق
credit risk of the bond. Similarly, fixed performance fees for managing another entity's assets are variable benefits because they expose the entity to the performance risk of the other entity. The amount of variability depends on the other entity's ability to generate sufficient revenue to pay the fee.	لإدارة أصول جهة أخرى منافع متغيرة لأنها تعرّض الجهة لمخاطر أداء الجهة الأخرى. ويعتمد مقدار التغير على قدرة الجهة الأخرى على توليد إيرادات كافية لدفع الرسوم.
59. A liquidator would not normally have rights to variable benefits from its involvement with the entity being liquidated.	59. لا يكون لدى المصفي عادة حقوق للحصول على منافع متغيرة من ارتباطه مع الجهة التي تجري تصفيتها.
Link between Power and Benefits	**العلاقة بين السلطة والمنافع**
Delegated Power	*السلطة المفوضة*
60. It is common for public sector entities to be responsible for carrying out government policy. In some cases they may have the authority to act in their own right, in other cases they may act as an agent for a Minister or another entity. For example: a. A government department, which is authorized by a Minister to act on the Minister's behalf, might act solely as an agent of the responsible Minister in relation to another entity. In such cases the department would not control the other entity and would not consolidate it. b. A government department may operate under a delegation of power from a Minister. The department uses its own discretion in making decisions and taking actions and is not subject to direction from the Minister. In such cases the department is acting in its own right and would need to apply the other requirements of this Standard to determine whether it controlled another entity. The scope of the department's decision-making authority over another entity would be a significant factor in distinguishing whether it is acting as an agent or as a principal. c. An entity may establish a trust to carry out specified activities and appoints the trustee. The trustee is responsible for making decisions about the financing and operating activities of the trust in accordance with the trust deed. If the entity can replace the trustee at its discretion, the entity would need to assess whether it controls the trust given that,	60. من الشائع لجهات القطاع العام أن تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسة الحكومية. في بعض الحالات، قد تتمتع هذه الجهات بصلاحية التصرف بشكل مستقل، وقد تعمل في حالات أخرى باعتبارها وكيل عن وزير أو جهة أخرى. على سبيل المثال: أ. يمكن أن تعمل دائرة حكومية، تم تفويضها من قبل وزير للتصرف نيابةً عنه، باعتبارها وكيل عن الوزير المسؤول فيما يتعلق بجهة أخرى. في مثل هذه الحالات، لا تسيطر الدائرة على الجهة الأخرى ولا توحدها. ب. يجوز أن تعمل دائرة حكومية بموجب تفويض للسلطات من قبل وزير. وتستخدم الدائرة تقديرها الخاص في اتخاذ القرارات والإجراءات ولا تخضع لتوجيهات من الوزير. في مثل هذه الحالات، تعمل الدائرة بشكل مستقل ويجب أن تطبق المتطلبات الأخرى لهذا المعيار لتحديد ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى. ويعتبر نطاق سلطة اتخاذ القرار التي تملكها الدائرة على الجهة الأخرى عاملا مهمًا في التمييز بين ما إذا كانت تعمل بصفتها وكيل أو أصيل. ج. يجوز أن تُؤسس جهة صندوق أمانة استثمار لتنفيذ أنشطة محددة وتعين وصيا عليها. ويكون الوصي مسؤولاً عن اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة التمويلية والتشغيلية لصندوق الأمانة الاستثمارية وفقاً لسند ملكية الصندوق. وإذا كان بإمكان الجهة أن تستبدل الوصي وفق تقديرها، فإنها سوف تحتاج إلى تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على صندوق الأمانة الاستثمارية علمًا بأنها، على سبيل المثال، قد تتعرض لمنافع متغيرة أو تملك حقوقا فيها،

Application Guidance	إرشادات التطبيق
for example, it would be exposed, or have rights, to variable benefits in terms of the extent to which its objectives are achieved or furthered through the activities of the trust.	وذلك فيما يتعلق بمدى تحقيق أو تعزيز أهدافها من خلال أنشطة صندوق الأمانة الاستثمارية.
61. An entity may delegate its decision-making authority to an agent on some specific issues or on all relevant activities. When assessing whether it controls another entity, the entity shall treat the decision-making rights delegated to its agent as held by the entity directly. In situations where there is more than one principal, each of the principals shall assess whether it has power over the other entity by considering the requirements in paragraphs AG5–AG56.Paragraphs AG62–AG74 provide guidance on determining whether a decision maker is an agent or a principal.	61. يجوز أن تفوض جهة سلطتها في اتخاذ القرارات إلى وكيل في بعض الموضوعات المحددة أو في جميع الأنشطة ذات الصلة. وعند تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى، فإنه يجب أن تعالج الجهة حقوق اتخاذ القرار المفوضة إلى وكيلها على أنها مملوكة للجهة بصورة مباشرة. وفي الحالات التي يوجد أكثر من أصيل واحد، فإنه يجب على كل أصيل أن يُقَوِّم ما إذا كان لديه سلطة على الجهة الأخرى مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الواردة في الفقرات إرشادات التطبيق 5-56. وتنص الفقرات إرشادات التطبيق 62-74 على إرشادات حول تحديد ما إذا كان متخذ القرار هو وكيل أو أصيل.
62. A decision maker shall consider the overall relationship between itself, the other entity being managed (and assessed for control) and other parties involved with that entity In particular, a decision maker shall consider all the factors below, in determining whether it is an agent: a. The scope of its decision-making authority over the other entity (paragraphs AG64 and AG65); b. The rights held by other parties (paragraphs AG66–AG69); c. The remuneration to which it is entitled in accordance with the remuneration agreement(s) (paragraphs AG70–AG72); and d. The decision maker's exposure to variability of benefits from other interests that it holds in the other entity (paragraphs AG73 and AG74). Different weightings shall be applied to each of the factors on the basis of particular facts and circumstances.	62. يأخذ متخذ القرار في الحسبان العلاقة الكلية بينه وبين الجهة الأخرى التي تُدار (ويُقَوِّم وجود سيطرة عليها) وبين الأطراف الأخرى المرتبطة بتلك الجهة. على وجه الخصوص، يجب على متخذ القرار النظر في جميع العوامل أدناه، عند تحديد ما إذا كان وكيلا: أ. نطاق صلاحية اتخاذ القرارات على الجهة الأخرى (الفقرتان إرشادات التطبيق 64 و65)؛ و ب. الحقوق التي تحتفظ بها الأطراف الأخرى (الفقرات إرشادات التطبيق 66 –69)؛ و ج. المكافأة المستحقة وفقًا لاتفاقية المكافآت (الفقرات إرشادات التطبيق 70 -72)؛ و د. تعرض متخذ القرار لتقلب المنافع من الحصص الأخرى التي يملكها في الجهة الأخرى (الفقرتان إرشادات التطبيق 73 و74). ويجب أن يطبق وزن مختلف لكل من العوامل على أساس حقائق وظروف معينة.
63. Determining whether a decision maker is an agent requires an evaluation of all the factors listed in paragraph AG62 unless a single party holds substantive rights to remove the decision maker (removal rights) and can remove the decision maker without cause (see paragraph AG67)	63. يتطلب تحديد ما إذا كان متخذ القرار وكيلًا، تَقْوِيما لجميع العوامل الواردة في الفقرة إرشادات التطبيق 62 ما لم يكن لطرف واحد حقوقٌ أساس لعزل متخذ القرار (حقوق الانتزاع) ويمكنه عزل متخذ القرار دون سبب (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 67)
The Scope of the Decision-Making Authority	نطاق سلطة اتخاذ القرار
64. The scope of a decision maker's decision-making authority is evaluated by considering:	64. يتم تَقْوِيم نطاق سلطة اتخاذ القرار لدى متخذي القرار أخذا ما يلي في الاعتبار:

Application Guidance	إرشادات التطبيق
a. The activities that are permitted according to the decision-making agreement(s) and specified by law, and b. The discretion that the decision maker has when making decisions about those activities.	أ. الأنشطة المسموح بها وفقًا لاتفاقية (اتفاقات) اتخاذ القرار المحددة بموجب النظام، و ب. السلطة التقديرية التي يتخذها متخذ القرار عند اتخاذ القرارات بشأن تلك الأنشطة.
65. A decision maker shall consider the purpose and design of the other entity, the risks to which the other entity was designed to be exposed, the risks it was designed to pass on to the parties involved and the level of involvement the decision maker had in the design of another entity. For example, if a decision maker is significantly involved in the design of the other entity (including in determining the scope of decision-making authority), that involvement may indicate that the decision maker had the opportunity and incentive to obtain rights that result in the decision maker having the ability to direct the relevant activities.	65. يجب على متخذ القرار أن يأخذ في الحسبان غرض وتصميم الجهة الأخرى، والمخاطر التي صُمِّمَت الجهة الأخرى لتتعرض لها، والمخاطر التي صُمِّمَت الجهة الأخرى لتمريرها إلى الأطراف المرتبطة بها، ومستوى مشاركة متخذ القرار في تصميم الجهة الأخرى، على سبيل المثال، إذا كان متخذ القرار مشاركاً بشكل مهم في تصميم الجهة الأخرى (بما في ذلك تحديد نطاق سلطة اتخاذ القرار)، فإن هذه المشاركة قد تشير إلى أن متخذ القرار كانت لديه الفرصة والدافع للحصول على الحقوق التي تؤدي إلى كون متخذ القرار لديه القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
Rights held by Other Parties	حقوق مملوكة من قبل أطراف أخرى
66. Substantive rights held by other parties may affect the decision maker's ability to direct the relevant activities of another entity. Substantive removal or other rights may indicate that the decision maker is an agent.	66. قد تؤثر الحقوق الأساس التي تحتفظ بها الأطراف الأخرى على قدرة متخذي القرار على توجيه الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها جهة أخرى. وقد تشير حقوق العزل الأساس أو الحقوق الأخرى إلى أن متخذ القرار هو وكيل.
67. When a single party holds substantive removal rights and can remove the decision maker without cause, this, in isolation, is sufficient to conclude that the decision maker is an agent. If more than one party holds such rights (and no individual party can remove the decision maker without the agreement of other parties) those rights are not, in isolation, conclusive in determining that a decision maker acts primarily on behalf and for the benefit of others. In addition, the greater the number of parties required to act together to exercise rights to remove a decision maker and the greater the magnitude of, and variability associated with, the decision maker's other economic interests (i.e., remuneration and other interests), the less the weighting that shall be placed on this factor.	67. عندما يكون لطرف واحد حقوق أساس في الانتزاع، وعندما يكون بإمكانه عزل متخذ القرار دون سبب، يكون ذلك في حد ذاته كافيًا لاستنتاج أن متخذ القرار هو وكيل. وإذا كان أكثر من طرف واحد يحمل هذه الحقوق (ولا يمكن لأي طرف أن يعزل متخذ القرار دون موافقة الأطراف الأخرى)، فإن هذه الحقوق لا يكون كل منها بحد ذاته قاطعا في تحديد أن متخذ القرار يعمل أساسا بالنيابة عن الأخرين ولصالحهم. وبالإضافة إلى ذلك، كلما زاد عدد الأطراف المطالبين بالعمل سويًا لممارسة الحقوق في عزل متخذ القرار وزاد حجم الحصص الاقتصادية لمتخذ القرار (أي المكافآت والحصص الأخرى) والتغير فيها، قل الوزن الترجيحي الذي يعطى لهذا العامل.
68. Substantive rights held by other parties that restrict a decision maker's discretion shall be considered in a similar manner to removal rights when evaluating whether the decision maker is an agent. For example, a decision maker that is required to obtain approval from a	68. يجب أن تؤخذ الحقوق الأساس المملوكة لأطراف أخرى والتي تقيد حرية تصرف متخذ القرار في الاعتبار بطريقة مماثلة لحقوق الانتزاع عند تَقْوِيم ما إذا كان متخذ القرار هو وكيل. على سبيل المثال، يعد متخذ القرار الذي يُطلب منه الحصول على موافقة من عدد صغير من

Application Guidance	إرشادات التطبيق
small number of other parties for its actions is generally an agent. (See paragraphs AG25–AG28 for additional guidance on rights and whether they are substantive).	الأطراف الأخرى على أعماله هو بشكل عام وكيل. (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 25 – 28 لمزيد من الإرشادات حول الحقوق وما إذا كانت أساس).
69. Consideration of the rights held by other parties shall include an assessment of any rights exercisable by another entity's board of directors (or other governing body) and their effect on the decision-making authority (see paragraph AG26 (b)).	69. يجب أن يتضمن النظر في الحقوق المملوكة لأطراف أخرى تَقْوِيما لأي حقوق يمكن ممارستها من قبل مجلس إدارة الجهة الأخرى (أو هيئة حاكمة أخرى) وتأثيرها على سلطة اتخاذ القرار (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 26(ب)).
Remuneration	المكافأة
70. The greater the magnitude of, and variability associated with, the decision maker's remuneration relative to the benefits expected from the activities of the other entity, the more likely the decision maker is a principal.	70. كلما عظم حجم مكافأة متخذ القرار ودرجة التغير المرتبطة بها، مقارنة بالمنافع المتوقعة من أنشطة الجهة الأخرى، كان من المرجح أن يكون متخذ القرار هو الأصيل.
71. In determining whether it is a principal or an agent the decision maker shall also consider whether the remuneration agreement includes only terms, conditions or amounts that are customarily present in arrangements for similar services and level of skills negotiated on an arm's length basis.	71. عند تحديد ما إذا كان متخذ القرار يعد أصيلاً أو وكيلا، فإنه يجب أن يأخذ متخذ القرار في الحسبان أيضاً ما إذا كانت اتفاقية المكافأة تشمل فقط البنود أو الشروط أو المبالغ التي تكون موجودة عادة في الترتيبات الخاصة بخدمات مماثلة ومستوى مهارات مماثل والتي يُتَفَاوَضُ بشأنها على أساس التصرف الحر.
72. A decision maker cannot be an agent unless the conditions set out in paragraph AG74 (a) and (b) are present. However, meeting those conditions in isolation is not sufficient to conclude that a decision maker is an agent.	72. لا يمكن أن يعد متخذ القرار وكيلًا ما لم تكن الشروط المنصوص عليها في الفقرة إرشادات التطبيق 74 (أ) و (ب) قائمة. مع ذلك، فإن استيفاء تلك الشروط منفردًا لا يعد كافيًا للاستنتاج بأن متخذ القرار يعد وكيلا.
Exposure to Variability of Benefits from Other Interests	التعرض لتغير في المنافع من الحصص الأخرى
73. A decision maker that holds other interests in another entity (e.g., investments in the other entity or provides guarantees with respect to the performance of the other entity), shall consider its exposure to variability of benefits from those interests in assessing whether it is an agent. Holding other interests in another entity indicates that the decision maker may be a principal.	73. يجب أن يأخذ متخذ القرار الذي تكون لديه حصص أخرى في جهة أخرى (على سبيل المثال، استثمارات في جهة الأخرى أو تقديم ضمانات فيما يتعلق بأداء الجهة الأخرى)، في الاعتبار مدى تعرضه لتغير المنافع من تلك الحصص عند تَقْوِيم ما إذا كان يعد وكيلا. ويشير امتلاك حصص أخرى في الجهة الأخرى إلى أن متخذ القرار قد يعد هو الأصيل.
74. In evaluating its exposure to variability of benefits from other interests in the other entity a decision maker shall consider the following: a. The greater the magnitude of, and variability associated with, its economic interests, considering its remuneration and other interests in aggregate, the more likely the decision maker is a principal.	74. عند تقويم تعرضه لتغير المنافع من الحصص الأخرى في الجهة الأخرى، يجب على متخذ القرار مراعاة ما يلي: أ. كلما زادت حصصه الاقتصادية -والتقلبات المتعلقة بها – أخذا في الاعتبار مكافأته وإجمالي الحصص الأخرى، كان من المرجح أن يكون متخذ القرار هو الأصيل.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
b. Whether its exposure to variability of benefits is different from that of the other entities that receive benefits from the entity being assessed for control and, if so, whether this might influence its actions. For example, this might be the case when a decision maker holds subordinated interests in, or provides other forms of credit enhancement to, another entity. The decision maker shall evaluate its exposure relative to the total variability of benefits of the other entity. This evaluation is made primarily on the basis of benefits expected from the activities of the other entity but shall not ignore the decision maker's maximum exposure to variability of benefits of the other entity through other interests that the decision maker holds.	ب. ما إذا كان تعرضه للتغير في المنافع يختلف عن تعرض الجهات الأخرى التي تحصل على منافع من الجهة التي يُقوَّم وجود سيطرة عليها، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان ذلك يمكن أن يؤثر في تصرفاته. على سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال عندما يمتلك متخذ القرار حصصًا ثانوية في جهة أخرى، أو عندما يقدم أشكالاً أخرى من التسهيلات الائتمانية إلى جهة أخرى. ويجب أن يُقوِّم متخذ القرار مدى تعرضه مقارنة بالتغير الإجمالي في منافع الجهة الأخرى. ويجري هذا التقويم بشكل رئيس على أساس المنافع المتوقعة من أنشطة الجهة الأخرى ولكن لا يجوز أن يتجاهل الحد الأقصى لتعرض متخذ القرار لتغير المنافع الخاصة بالجهة الأخرى من خلال الحصص الأخرى التي يملكها متخذ القرار.
Relationship with Other Parties	العلاقة مع الأطراف الأخرى
75. When assessing control, an entity shall consider the nature of its relationship with other parties and whether those other parties are acting on the entity's behalf (i.e., they are "de facto agents"). The determination of whether other parties are acting as de facto agents requires judgment, considering not only the nature of the relationship but also how those parties interact with each other and the entity.	75. عند تقويم السيطرة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى وما إذا كانت تلك الأطراف الأخرى تتصرف بالنيابة عن الجهة (أي أنهم وكلاء بالفعل). ويتطلب تحديد ما إذا كانت الأطراف الأخرى تتصرف باعتبارها وكلاء فعليين اجتهادًا، مع مراعاة -ليس فقط طبيعة العلاقة - ولكن أيضاً كيفية تفاعل تلك الأطراف بعضها مع البعض ومع الجهة.
76. Such a relationship need not involve a binding arrangement. Such relationships could also arise from legislative or executive authority that does not meet the definition of a binding arrangement. A party is a de facto agent when the entity has, or those that direct the activities of the entity have, the ability to direct that party to act on the entity's behalf. In these circumstances, the entity shall consider its de facto agent's decision-making rights and its indirect exposure, or rights, to variable benefits through the de facto agent together with its own when assessing control of another entity.	76. لا يلزم أن تشتمل مثل هذه العلاقة على ترتيب ملزم. ويمكن أن تنشأ هذه العلاقات أيضاً من سلطة تشريعية[4] أو تنفيذية لا يتوافر فيها تعريف الترتيب الملزم. ويكون الطرف وكيلا فعليا عندما يكون لدى الجهة، أو يكون لدى أولئك الذين يوجهون أنشطة الجهة، القدرة على توجيه ذلك الطرف للتصرف بالنيابة عن الجهة. في هذه الظروف، يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان حقوق وكيلها الفعلي في اتخاذ القرار وتعرضها غير المباشر للمنافع المتغيرة من خلال الوكيل الفعلي، أو حقوقها في تلك المنافع المتغيرة، إلى جانب الحقوق الخاصة بها عند تَقْوِيم السيطرة على الجهة الأخرى.
77. The following are examples of such other parties that, by the nature of their relationship, might act as de facto agents for the entity:	77. فيما يلي أمثلة على تلك الأطراف الأخرى التي يمكن أن تتصرف، حسب طبيعة علاقتها باعتبارها وكلاء فعليين للجهة:

[4] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
a. The entity's related parties. b. A party that received its interest in the other entity as a contribution or loan from the entity making the assessment of control. c. A party that has agreed not to sell, transfer or encumber its interests in the other entity without the entity's prior approval (except for situations in which the entity and the other party have the right of prior approval and the rights are based on mutually agreed terms by willing independent parties). d. A party that cannot finance its operations without subordinated financial support from the entity. e. Another entity for which the majority of the members of its governing body or for which its key management personnel are the same as those of the entity. f. A party that has a close business relationship with the entity, such as the relationship between a professional service provider and one of its significant clients.	أ. الأطراف ذوو العلاقة بالجهة. ب. طرف يحصل على حصته في الجهة الأخرى كمساهمة أو قرض من الجهة التي تُقَوِّم السيطرة. ج. طرف وافق على عدم بيع أو تحويل أو رهن حصصه في الجهة الأخرى دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهة (باستثناء الحالات التي تكون فيها لدى الجهة والطرف الآخر الحق في الموافقة المسبقة بناءً على شروط متفق عليها بشكل مشترك من قبل أطراف مستقلة راغبة). د. طرف لا يستطيع تمويل عملياته دون دعم مالي ثانوي من الجهة. هـ. جهة أخرى تكون غالبية أعضاء الهيئة الحاكمة فيها أو كبار موظفي الإدارة هم نفس أولئك الأفراد أنفسهم في الجهة. و. الطرف الذي يتمتع بعلاقة تجارية وثيقة مع الجهة، مثل العلاقة بين مزود الخدمة المهني وأحد عملائه المهمين.
Control of Specified Assets	السيطرة على أصول محددة
78. An entity shall consider whether it treats a portion of another entity as a deemed separate entity and, if so, whether it controls the deemed separate entity.	78. يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كانت تعامل جزءا من الجهة الأخرى باعتبارها جهة منفصلة مفترضة، وإن كان الأمر كذلك، ما إذا كانت تسيطر على الجهة المنفصلة المفترضة.
79. An entity shall treat a portion of another entity as a deemed separate entity if and only if the following condition is satisfied: Specified assets of the other entity (and related credit enhancements, if any) are the only source of payment for specified liabilities of, or specified other interests in, the other entity. Parties other than those with the specified liability do not have rights or obligations related to the specified assets or to residual cash flows from those assets. In substance, none of the benefits from the specified assets can be used by the remaining portion of the other entity and none of the liabilities of the deemed separate entity are payable from the assets of the remainder of the other entity. Thus, in substance, all the assets, liabilities and equity instruments of that deemed separate entity are ring-fenced from the overall other entity. Such a deemed separate entity is often called a "silo".	79. يجب أن تعامل الجهة جزءا من الجهة الأخرى باعتبارها جهة منفصلة مفترضة فقط عندما يُسْتَوفى الشرط التالي: تُعَدُّ الأصول المحددة في الجهة الأخرى (والتعزيزات الائتمانية ذات الصلة، إن وجدت) المصدر الوحيد لدفع الالتزامات المحددة للجهة الأخرى، أو الحصص الأخرى في الجهة الأخرى. ولا يكون للأطراف بخلاف أولئك الذين يكون لهم التزام محدد، أي حقوق أو واجبات متعلقة بالأصول المحددة أو بالتدفقات النقدية المتبقية من تلك الأصول. ولا يمكن جوهريًا استخدام أي من المنافع المتحققة من الأصول المحددة بواسطة الجزء المتبقي من الجهة الأخرى، ولا تُسدد أي من الالتزامات المترتبة على الجهة المنفصلة المفترضة من أصول الجزء المتبقي من الجهة الأخرى. وبناءً على ذلك، فإنه من حيث الجوهر تُعزل جميع الأصول والالتزامات وأدوات حقوق الملكية لتلك الجهة المنفصلة المفترضة عن الجهة الأخرى ككل. وغالبا يطلق على تلك الجهة المنفصلة المفترضة بـ "صومعة".

Application Guidance	إرشادات التطبيق
80. When the condition in paragraph AG79 is satisfied, an entity shall identify the activities that significantly affect the benefits of the deemed separate entity and how those activities are directed in order to assess whether it has power over that portion of the other entity. When assessing control of the deemed separate entity, the entity shall also consider whether it has exposure or rights to variable benefits from its involvement with that deemed separate entity and the ability to use its power over that portion of the other entity to affect the amount of the benefits from that entity.	80. عند استيفاء الشرط الوارد في الفقرة إرشادات التطبيق 79، يجب أن تحدد الجهة الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على منافع الجهة المنفصلة المفترضة وكيفية توجيه هذه الأنشطة من أجل تَقْوِيم ما إذا كان لديها سلطة على ذلك الجزء من الجهة الأخرى. وعند تَقْوِيم السيطرة على الجهة المنفصلة المفترضة، يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان أيضاً ما إذا كانت تتعرض للمنافع المتغيرة من ارتباطها بتلك المنشأ المنفصلة المفترضة أو ما إذا كان لديها حقوق في تلك المنافع المتغيرة وما إذا كان لديها القدرة على استخدام سلطتها على ذلك الجزء من الجهة الأخرى للتأثير على مقدار المنافع من تلك الجهة.
81. If the entity controls the deemed separate entity, the entity shall consolidate that portion of the other entity. In that case, other parties exclude that portion of the other entity when assessing control of, and in consolidating, the other entity.	81. عندما تسيطر الجهة على الجهة المنفصلة المفترضة، يجب أن توحد الجهة ذلك الجزء من الجهة الأخرى. وفي هذه الحالة، تستبعد الأطراف الأخرى ذلك الجزء من الجهة الأخرى عند تَقْوِيم السيطرة عليها وعند توحيدها.
Continuous Assessment	**التَقْوِيم المستمر**
82. An entity shall reassess whether it controls another entity if facts and circumstances indicate that there are changes to one or more of the three elements of control listed in paragraph 20	82. يجب أن تعيد الجهة تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى في حال أشارت الحقائق والظروف إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة في الفقرة 20.
83. If there is a change in how power over another entity can be exercised, that change must be reflected in how an entity assesses its power over another entity.For example, changes to decision-making rights can mean that the relevant activities are no longer directed through voting rights, but instead other agreements, such as contracts, give another party or parties the current ability to direct the relevant activities	83. في حال وجود تغيير في كيفية ممارسة السلطة على الجهة الأخرى، يجب أن ينعكس هذا التغيير على كيفية تَقْوِيم الجهة لسلطتها على الجهة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن لتغييرات في حقوق اتخاذ القرار أن تعني أن الأنشطة ذات الصلة لم تعد موجهة من خلال حقوق التصويت، ولكن بدلًا من ذلك، من خلال اتفاقيات أخرى، مثل عقود، تمنح طرف آخر أو أطراف أخرى القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
84. An event can cause an entity to gain or lose power over another entity without the entity being involved in that event. For example, an entity can gain power over another entity because decision-making rights held by another party or parties that previously prevented the entity from controlling another entity have lapsed	84. يمكن أن يؤدي أي حدث إلى اكتساب أو فقدان الجهة لسلطتها على الجهة الأخرى دون أن تشارك الجهة في ذلك الحدث. على سبيل المثال، يمكن أن تكتسب الجهة السلطة على جهة أخرى لأن حقوق اتخاذ القرار التي يملكها طرف آخر أو أطراف أخرى والتي منعت الجهة سابقًا من السيطرة على الجهة الأخرى قد انقضت.
85. An entity also considers changes affecting its exposure, or rights, to variable benefits from its involvement with another entity. For example, an entity that has power over another entity can	85. تأخذ الجهة أيضاً في الحسبان التغيرات التي تؤثر على تعرضها للمنافع المتغيرة من مشاركتها مع الجهة الأخرى، أو التي تؤثر على حقوقها في تلك المنافع. على سبيل المثال، يمكن للجهة

Application Guidance	إرشادات التطبيق
lose control of that other entity if the entity ceases to be entitled or have the ability to receive benefits or to be exposed to obligations, because the entity would fail to satisfy paragraph 20(b) (eg., if a contract to receive performance-related fees is terminated).	التي لها سلطة على الجهة الأخرى أن تفقد السيطرة على تلك الجهة الأخرى إذا لم يعد يحق للجهة أو لم تعد قادرة على الحصول على المنافع أو تحمل الواجبات، نظرًا لأن الجهة ستفشل في استيفاء الفقرة 20 (ب) (على سبيل المثال، إذا أُنهِيَ العقد الذي ينص على الحصول على أتعاب تتعلق بالأداء).
86. An entity shall consider whether its assessment that it acts as an agent or a principal has changed.Changes in the overall relationship between the entity and other parties can mean that an entity no longer acts as an agent, even though it has previously acted as an agent, and vice versa.For example, if changes to the rights of the entity, or of other parties, occur, the entity shall reconsider its status as a principal or an agent.	86. يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كان تَقْويمها بأنها تتصرف باعتبارها وكيل أو أصيل قد تغير. ويمكن للتغييرات في العلاقة الكلية بين الجهة والأطراف الأخرى أن تعني بأن الجهة لم تعد تتصرف باعتبارها وكيل، على الرغم من أنها قد تصرفت باعتبارها وكيل في السابق، والعكس بالعكس. على سبيل المثال، عندما تحدث تغييرات في حقوق الجهة أو في حقوق الأطراف الأخرى، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان وضعها باعتبارها وكيل أو أصيل.
87. An entity's initial assessment of control or its status as a principal or an agent would not change simply because of a change in market conditions (e.g., a change in the other entity's benefits driven by market conditions), unless the change in market conditions changes one or more of the three elements of control listed in paragraph 20 or changes the overall relationship between a principal and an agent.	87. لن يتغير التقويم الأوّلي للجهة لوجود سيطرة أو لوضعها كأصيل أو وكيل ببساطة بسبب تغير في أوضاع السوق (على سبيل المثال، التغيير في منافع الجهة الأخرى بسبب أوضاع السوق)، إلا إذا كان التغير في أوضاع السوق يغيّر واحداً أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة في الفقرة 20 أو يغيّر العلاقة الكلية بين الأصيل والوكيل.
Determining Whether an Entity is an Investment Entity	تحديد ما إذا كانت الجهة هي جهة استثمارية
88. An entity shall consider all facts and circumstances when assessing whether it is an investment entity, including its purpose and design. Paragraphs AG89– AG106 describe aspects of the definition of an investment entity in more detail.	88. يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان كافة الحقائق والظروف عند تَقْويم ما إذا كانت تعد جهة استثمارية، بما في ذلك الغرض منها وتصميمها. وتوضح الفقرات إرشادات التطبيق 89-106 جوانب تعريف الجهة الاستثمارية بمزيد من التفصيل.
Number of Investors	عدد المستثمرين
89. The definition of an investment entity requires that the entity have one or more investors. An investment entity may have several investors who pool their funds to gain access to investment management services and investment opportunities that they might not have had access to individually. Having several investors would make it less likely that the entity, or other members of the economic entity containing the entity, would obtain benefits other than capital appreciation or investment revenue.	89. يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية أن يكون لدى الجهة واحد أو أكثر من المستثمرين. وقد يكون لدى جهة استثمارية عدد من المستثمرين الذين يجمعون أموالهم للوصول إلى خدمات إدارة الاستثمار والفرص الاستثمارية التي لا يمكنهم الوصول إليها بشكل منفرد. ويقلل وجود عدد من المستثمرين من احتمال حصول الجهة -أو الأعضاء الآخرين في الجهة الاقتصادية التي تشتمل على الجهة -على منافع بخلاف ازدياد القيمة أو إيراد الاستثمار.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
90. However, in the public sector it is also common for an investment entity to be formed by, or for, a single controlling entity that represents or supports the interests of a wider group of investors (e.g., a pension fund, government investment fund or trust).	90. بالرغم من ذلك، فإنه من الشائع أيضًا في القطاع العام أن تُؤسَّس الجهة الاستثمارية من قبل، أو لصالح، جهة مسيطرة واحدة تمثل أو تدعم مصالح مجموعة واسعة من المستثمرين (على سبيل المثال، صندوق تقاعد أو صندوق استثمار حكومي أو صندوق ائتمان).
Ownership Interests	*حصص الملكية*
91. An investment entity is typically, but is not required to be, a separate legal entity. The investors in an investment entity will often, but not always, have ownership interests in the form of equity or similar interests (e.g., partnership interests), to which proportionate shares of the net assets of the investment entity are attributed. The definition of an investment entity does not specify that all investors must have the same rights. Having different classes of investors, some of which have rights only to a specific investment or groups of investments or which have different proportionate shares of the net assets, does not preclude an entity from being an investment entity.	91. الجهة الاستثمارية هي عادةً جهة مستقلة نظامياً، لكنها غير مطالبة أن تكون كذلك. ويملك المستثمرون في الجهة الاستثمارية غالبا -لكن ليس دائمًا-حصص ملكية على شكل حقوق ملكية أو حصصاً مشابهة (مثل حصص الشراكة)، والتي تُنسب إليها أسهمًا تناسبية في صافي أصول الجهة الاستثمارية. ولا يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية أن يكون لجميع المستثمرين نفس الحقوق. كما أن وجود فئات مختلفة من المستثمرين، الذين يملك بعضهم فقط حقوقا في استثمار محدد أو مجموعة من الاستثمارات أو الذين يملكون أسهما تناسبية مختلفة في صافي الأصول، لا يمنع الجهة من أن تكون جهة استثمارية.
92. The definition of an investment entity does not specify that the investors must have an ownership interest that meets the definition of net assets/equity in accordance with other applicable IPSASs. An entity that has significant ownership interests in the form of debt that does not meet the definition of net assets/equity may still qualify as an investment entity, provided that the debt holders are exposed to variable returns from changes in the fair value of the entity's net assets.	92. لا يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية ضرورة أن يكون لدى المستثمرين حصة ملكية تلبي تعريف صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام المطبقة. ويمكن أن تكون جهة ما لديها حصص ملكية في شكل ديون لا ينطبق عليها تعريف صافي الأصول/ حقوق الملكية الأخرى، مؤهلة لاعتبارها جهة استثمارية، شريطة أن يكون أصحاب الديون يتعرضون لعوائد متغيرة من التغيرات في القيمة العادلة لصافي أصول الجهة.
Purpose	**الغرض**
93. The definition of an investment entity requires that the purpose of the entity is to invest solely for returns from capital appreciation, investment revenue. (Such as dividends or similar distributions, interest or rental revenue), or both.Documents that indicate what the entity's investment objectives are, such as the entity's mandate, constitution, offering memorandum, publications distributed by the entity and other corporate or partnership documents, will typically provide evidence of an investment entity's purpose.Further evidence may include the manner in which the entity presents itself to other parties; for example, an entity may present its objective as providing medium-term investment for capital appreciation.	93. يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية بأن يكون الغرض من الجهة هو الاستثمار فقط هو تحقيق العائد من زيادة القيمة الرأسمالية أو إيرادات الاستثمار (مثل توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة أو الفائدة أو إيرادات الإيجار)، أو كلتيهما. وتوفر الوثائق التي تشير إلى ماهية الأهداف الاستثمارية للجهة، مثل تفويض الجهة ودستورها ووثيقة الاكتتاب والمنشورات الموزعة من قبل الجهة ووثائق الشراكة الأخرى، أدلة تثبت غرض الجهة الاستثمارية. ويجوز أن تشمل أدلة إضافية الطريقة التي تقدم بها الجهة نفسها للأطراف الأخرى؛ على سبيل المثال، يجوز أن تعرض الجهة هدفها بأنه توفير استثمارات متوسطة الأجل من أجل زيادة القيمة الرأسمالية.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
94. An entity that has additional objectives that are inconsistent with the purpose of an investment entity would not meet the definition of an investment entity. Examples of when this may occur are as follows: a. An investor whose objective is to jointly develop, produce or market products with its investees. The entity will earn returns from the development, production or marketing activity as well as from its investments; b. An investor whose objectives require it to be aligned with the economic, social or environmental policies of another entity. For example, if an entity is required to align its investment policies with other objectives such as owning certain businesses or improving employment outcomes in a jurisdiction; and c. An investor whose individual investment decisions have to be ratified or approved by a controlling entity or which is required to follow the direction of a controlling entity. Such ratifications, approvals or decisions are likely to be inconsistent with the purpose of an investment entity.	94. لا تلبى الجهة التي لديها أهدافًا إضافية تتعارض مع غرض الجهة الاستثمارية تعريف الجهة الاستثمارية. وفيما يلي أمثلة على الحالات التي قد يحدث فيها ذلك: أ. مستثمر يكون هدفه تطوير أو إنتاج أو تسويق المنتجات بشكل مشترك مع الجهات المستثمر فيها. وتحصل الجهة على عوائد من نشاط التطوير أو الإنتاج أو التسويق وكذلك من استثماراتها؛ و ب. مستثمر تتطلب أهدافه التوافق مع السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية للجهة الأخرى. على سبيل المثال، إذا كان يجب على الجهة مواءمة سياساتها الاستثمارية مع أهداف أخرى مثل امتلاك أعمال معينة أو تحسين نتائج التوظيف في دولة؛ و ج. مستثمر يتوجب الموافقة أو المصادقة على قراراته الاستثمارية المفردة من قبل جهة مسيطرة أو الذي يجب عليه اتباع توجيهات الجهة المسيطرة. مثل هذه الموافقات أو المصادقات أو القرارات تكون من المرجح متسقة مع غرض الجهة الاستثمارية.
95. An entity's purpose may change over time. In assessing whether it continues to meet the definition of an investment entity, an entity would need to have regard to any changes in the environment in which it operates and the impact of such changes on its investment strategy.	95. يجوز أن يتغير غرض الجهة مع مرور الوقت. وعند تَقْوِيم ما إذا كانت لا تزال تستوفي تعريف الجهة الاستثمارية، ستحتاج الجهة لأن تأخذ في الحسبان أي تغييرات في البيئة التي تعمل فيها وتأثير هذه التغيرات على استراتيجيتها الاستثمارية.
Demonstrating Purpose through Holding More than One Investment	*توضيح الغرض من خلال الاحتفاظ بأكثر من استثمار واحد*
96. An investment entity may have a number of ways in which it can demonstrate that its purpose is to invest funds for capital appreciation, investment revenue or both. One way is by holding several investments to diversify its risk and maximize its returns. An entity may hold a portfolio of investments directly or indirectly, for example by holding a single investment in another investment entity that itself holds several investments.	96. قد يكون لدى جهة استثمارية عدة طرق يمكن من خلالها أن توضح بأن غرضها هو استثمار الأموال للحصول على زيادة في القيمة الرأسمالية أو على إيرادات استثمار أو كلتيهما. وإحدى الطرق هي الاحتفاظ بالعديد من الاستثمارات لتوزيع المخاطر وزيادة العوائد. ويجوز أن تمتلك الجهة محفظة استثمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على سبيل المثال من خلال الاحتفاظ باستثمار واحد في جهة استثمارية أخرى تملك هي نفسها عدة استثمارات.
97. There may be times when the entity holds a single investment. However, holding a single investment does not necessarily prevent an entity from meeting the definition of an investment entity. For example, an investment entity may hold only a single investment when the entity:	97. قد تكون هناك أوقات تحتفظ فيها الجهة باستثمار واحد. بالرغم من ذلك، فإن الاحتفاظ باستثمار واحد لا يمنع بالضرورة جهة ما من تلبية تعريف الجهة الاستثمارية. على سبيل المثال، يجوز أن تحتفظ الجهة الاستثمارية باستثمار واحد فقط عندما تكون الجهة:

Application Guidance	إرشادات التطبيق
a. Is in its start-up period and has not yet identified suitable investments and, therefore, has not yet executed its investment plan to acquire several investments; b. Has not yet made other investments to replace those it has disposed of; c. Is established to pool investors' funds to invest in a single investment when that investment is unobtainable by individual investors (eg., when the required minimum investment is too high for an individual investor); or d. Is in the process of being disestablished	أ. في فترة بداية أعمالها ولم تحدد بعد أي استثمارات مناسبة، وبالتالي لم تنفذ خطتها الاستثمارية لاستحواذ عدة استثمارات؛ أو ب. لم تقم بعد بأي استثمارات أخرى لتحل محل تلك التي استُبْعِدَت؛ أو ج. أُسِّسَت لجمع أموال المستثمرين للاستثمار في استثمار واحد عندما يكون من غير الممكن الحصول على ذلك الاستثمار من قبل المستثمرين الأفراد (على سبيل المثال، عندما يكون الحد الأدنى من الاستثمار المطلوب مرتفعًا جدًا بالنسبة لمستثمر منفرد)؛ أو د. كانت في طور التصفية.
Investment-Related Services and Activities	*خدمات وأنشطة ذات صلة بالاستثمار*
98. An investment entity may provide investment-related services (eg, investment advisory services, investment management, investment support and administrative services), either directly or through a controlled entity, to third parties as well as to its controlling entity or other investors, even if those activities are substantial to the entity, subject to the entity continuing to meet the definition of an investment entity.	98. يجوز أن تقدم جهة استثمارية خدمات ذات صلة بالاستثمار (على سبيل المثال، الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الاستثمار ودعم الاستثمار والخدمات الإدارية)، إما بشكل مباشر أو من خلال جهة مسيطر عليها، إلى أطراف ثالثة وأيضاً إلى جهاتها المسيطرة أو إلى مستثمرين آخرين، حتى لو كانت هذه الأنشطة كبيرة بالنسبة للجهة، شريطة أن تستمر الجهة في استيفاء تعريف الجهة الاستثمارية.
99. An investment entity may also participate in the following investment-related activities, either directly or through a controlled entity, if these activities are undertaken to maximize the investment return (capital appreciation or investment revenue) from its investees and do not represent a separate substantial activity or a separate substantial source of revenue to the investment entity: a. Providing management services and strategic advice to an investee; and b. Providing financial support to an investee, such as a loan, capital commitment or guarantee.	99. يجوز أن تشارك جهة استثمارية أيضاً في الأنشطة التالية ذات الصلة بالاستثمار، إما بشكل مباشر أو من خلال جهة خاضعة للسيطرة، إذا نُفِّذت هذه الأنشطة لزيادة العائد على الاستثمار (زيادة القيمة الرأسمالية أو الإيرادات الاستثمارية) من الجهات المستثمر فيها ولا تمثل نشاطًا كبيرًا منفصلاً أو مصدراً كبيرًا منفصلاً للإيرادات بالنسبة للجهة الاستثمارية: أ. تقديم خدمات إدارية واستشارات استراتيجية إلى الجهة المستثمر فيها؛ و ب. تقديم دعم مالي إلى الجهة المستثمر فيها، مثل القروض أو الالتزامات الرأسمالية أو الضمانات.
100. If an investment entity has a controlled entity that is not itself an investment entity and whose main purpose and activities are providing investment- related services or activities that relate to the investment entity's investment activities, such as those described in paragraphs AG98–AG99, to the entity or other parties, it shall consolidate that controlled entity in accordance with paragraph 57. If the controlled entity that provides the investment-related services or	100. إذا كان لدى جهة استثمارية جهة خاضعة للسيطرة هي ليست نفسها جهة استثمارية وكان غرضها الرئيس وأنشطتها الرئيسة تقديم خدمات أو أنشطة ذات صلة بالاستثمار وترتبط بالأنشطة الاستثمارية للجهة الاستثمارية -مثل تلك الموضحة في الفقرات إرشادات التطبيق 98 –99، للجهة أو أطراف أخرى، وجب عليها أن توحد تلك الجهة المسيطر عليها وفقاً لفقرة 57. أما إذا كانت الجهة المسيطر عليها التى تقدم خدمات أو أنشطة ذات الصلة بالاستثمار

Application Guidance	إرشادات التطبيق
activities is itself an investment entity, the controlling investment entity shall measure that controlled entity at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 56.	هي نفسها جهة استثمارية، فإن الجهة الاستثمارية المسيطرة يجب أن تقيس تلك الجهة المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 56.
Exit Strategies	استراتيجيات الخروج
101. An entity's investment plans also provide evidence of its purpose. One feature that differentiates an investment entity from other entities is that an investment entity does not plan to hold its investments indefinitely; it holds them for a limited period. Because equity investments and non-financial asset investments have the potential to be held indefinitely, an investment entity shall have an exit strategy documenting how the entity plans to realize capital appreciation from substantially all of its equity investments and non-financial asset investments. An investment entity shall also have an exit strategy for any debt instruments that have the potential to be held indefinitely, for example perpetual debt investments. The entity need not document specific exit strategies for each individual investment but shall identify different potential strategies for different types or portfolios of investments, including a substantive time frame for exiting the investments. Exit mechanisms that are only put in place for default events, such as a breach of contract or non-performance, are not considered exit strategies for the purpose of this assessment.	101. توفر أيضاً الخطط الاستثمارية للجهة دليلاً على الغرض الخاص بها. وأحدي السمات التي تميز الجهة الاستثمارية عن الجهات الأخرى هي أن الجهة الاستثمارية لا تخطط للاحتفاظ باستثماراتها إلى أجل غير محدود؛ وإنما تحتفظ بها لفترة محددة. ونظرًا لإمكانية الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية واستثمارات الأصول غير المالية لأجل غير محدود، فإنه يجب أن يكون لدى الجهة الاستثمارية استراتيجية للخروج توثق كيف تخطط الجهة لتحقيق ازدياد القيمة بشكل جوهري من جميع استثماراتها في أدوات حقوق الملكية واستثماراتها في الأصول غير المالية. ويجب أن يكون لدى الجهة الاستثمارية أيضاً استراتيجية للخروج تتعلق بأي أدوات دين يمكن الاحتفاظ بها الأجل غير مسمى، على سبيل المثال، استثمارات دائمة في الديون. ولا يلزم الجهة توثيق استراتيجيات الخروج المحددة لكل استثمار منفرد لكن يجب أن تحدد استراتيجيات محتملة مختلفة للأنواع أو المحافظ المختلفة من الاستثمارات، بما في ذلك إطار زمني محدد للخروج من الاستثمارات. ولا تعد آليات الخروج التي توضع فقط لأحداث التوقف عن السداد، مثل الإخلال بالعقد أو عدم التنفيذ، هي استراتيجيات خروج لغرض هذا التَقْوِيم.
102. Exit strategies can vary by type of investment. For investments in private equity securities, examples of exit strategies include an initial public offering, a private placement, a trade sale of a business, distributions (to investors) of ownership interests in investees and sales of assets (including the sale of an investee's assets followed by a liquidation of the investee). For equity investments that are traded in a public market, examples of exit strategies include selling the investment in a private placement or in a public market. For real estate investments, an example of an exit strategy includes the sale of the real estate through specialized property dealers or the open market.	102. يمكن أن تتنوع استراتيجيات الخروج وفقاً لنوع الاستثمار. فبالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية خاصة، تشمل أمثلة استراتيجيات الخروج الطرح الأولي للاكتتاب العام، والاكتتاب الخاص، والبيع التجاري لأعمال، وتوزيعات حصص الملكية في الجهات المستثمر فيها (على المستثمرين) ومبيعات الأصول (بما في ذلك بيع أصول الجهة المستثمر فيها متبوعاً بتصفية الجهة المستثمر فيها). أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المُتَداولة في سوق عام، تشمل أمثلة استراتيجيات الخروج بيع الاستثمار في اكتتاب خاص أو في سوق عام. وبالنسبة للاستثمارات العقارية، تشمل الأمثلة على استراتيجيات الخروج بيع العقارات من خلال وكلاء عقار مختصين أو من خلال السوق المفتوحة.
103. An investment entity may have an investment in another investment entity that is formed in connection with the entity for legal, regulatory, tax or similar business reasons. In this case,	103. يجوز أن يكون لدى الجهة الاستثمارية استثمار في جهة استثمارية أخرى أنشئت بالارتباط بالجهة لأسباب نظامية أو تنظيمية أو ضريبية أو لأسباب تجارية مشابهة تتعلق بالأعمال. في

Application Guidance	إرشادات التطبيق
the investment entity investor need not have an exit strategy for that investment, provided that the investment entity investee has appropriate exit strategies for its investments.	هذه الحالة، لا يلزم أن يكون لدى الجهة الاستثمارية المستثمرة استراتيجية للخروج من ذلك الاستثمار، شريطة أن تكون الجهة المستثمر فيها لديها استراتيجيات خروج ملائمة لاستثماراتها.
Fair Value Measurement	**قياس القيمة العادلة**
104. An essential element of the definition of an investment entity is that it measures and evaluates the performance of substantially all of its investments on a fair value basis, because using fair value results is more relevant information than, for example, consolidating its controlled entities or using the equity method for its interests in associates or joint ventures. In order to demonstrate that it meets this element of the definition, an investment entity: a. Provides investors with fair value information and measures substantially all of its investments at fair value in its financial statements whenever fair value is required or permitted in accordance with IPSASs; and b. Reports fair value information internally to the entity's key management personnel (as defined in IPSAS 20, *Related Party Disclosures*), who use fair value as the primary measurement attribute to evaluate the performance of substantially all of its investments and to make investment decisions.	104. عنصر أساسي في تعريف الجهة الاستثمارية هو أنها تقيس وتَقْوِيم أداء كافة استثماراتها تقريبا على أساس القيمة العادلة، نظرًا لأن استخدام القيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة، على سبيل المثال من توحيد جهاتها المسيطر عليها أو استخدام طريقة حقوق الملكية لحصصها في الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة. ومن أجل إثبات أنها تستوفي هذا العنصر من عناصر التعريف، فإن الجهة الاستثمارية: أ. توفر للمستثمرين معلومات عن القيمة العادلة وتقيس كافة استثماراتها تقريبا بالقيمة العادلة في قوائمها المالية، كلما كانت القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح بها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و ب. تقوم بالتقرير عن معلومات القيمة العادلة داخليًا إلى كبار موظفي الإدارة في الجهة (كما هو معرّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 20؛ *الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة*)، الذين يستخدمون القيمة العادلة باعتبارها خاصية قياس رئيسة لتَقْوِيم أداء جميع استثماراتها تقريبا واتخاذ قرارات الاستثمار.
105. In order to meet the requirement in AG104(a), an investment entity would: a. Elect to account for any investment property using the fair value model in IPSAS 16, *Investment Property*; b. Elect the exemption from applying the equity method in IPSAS 36 for its investments in associates and joint ventures; and c. Measure its financial assets at fair value using the requirements in IPSAS 41.	105. لاستيفاء المتطلب المنصوص عليه في الفقرة إرشادات التطبيق 104 (أ)، فإن الجهة الاستثمارية: أ. تختار المحاسبة عن أي عقارات استثمارية باستخدام نموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية؛ و* ب. تختار الإعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية في معيار المحاسبة للقطاع العام 36 فيما يخص استثماراتها في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة؛ و ج. تقيس أصولها المالية بالقيمة العادلة باستخدام المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

Application Guidance	إرشادات التطبيق
106. An investment entity may have some non-investment assets, such as a head office property and related equipment, and may also have financial liabilities. The fair value measurement element of the definition of an investment entity applies to an investment entity's investments. Accordingly, an investment entity need not measure its non-investment assets or its liabilities at fair value.	106. يجوز أن يكون لدى جهة استثمارية بعض الأصول غير الاستثمارية، مثل مبنى المكتب الرئيس والمعدات ذات العلاقة، وقد يترتب عليها أيضاً التزامات مالية. ويُطبق عنصر قياس القيمة العادلة لتعريف الجهة الاستثمارية على استثمارات الجهة الاستثمارية. وبالتالي، لا تحتاج الجهة الاستثمارية لقياس أصولها غير الاستثمارية أو التزاماتها بالقيمة العادلة.

6. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
These examples accompany, but are not part of, IPSAS 35.	*ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 35، لكنها لا تُشكل جزءًا منه.*
1. The examples in this appendix portray hypothetical situations. Although some aspects of the examples may be present in actual fact patterns, all facts and circumstances of a particular fact pattern would need to be evaluated when applying IPSAS 35.	1. تصف الأمثلة في هذا الملحق حالات افتراضية. وعلى الرغم من أن بعض جوانب الأمثلة قد تكون موجودة في أنماط الواقع الفعلي، إلا أنه يجب تَقْوِيم كافة الحقائق والظروف في نمط محدد من الوقائع عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 35.
Power (paragraphs AG9–AG56)	السلطة (الفقرات إرشادات التطبيق 9 – 56)
2. The following example illustrates an assessment of whether power exists for the purposes of this Standard.	2.يوضح المثال التالي تَقْوِيم ما إذا كانت السلطة موجودة لأغراض هذا المعيار.
Example 1 A state government partially funds the activities of a local government. Some of this funding is required to be spent on specified activities. The local government has a council that is elected every four years by the local community. The council decides how to use the local government's resources for the benefit of the local community. The activities of the local government are diverse and include library services, provision of leisure facilities, management of refuse and wastewater, and enforcement of building and health and safety regulations. These activities are the relevant activities of the local government. Many of these activities also coincide with the interests of the state government. Despite its partial funding of the local government's activities, the state government does not have the power to direct the relevant activities of the local government. The rights of the local government over the relevant activities preclude the state government from having control.	مثال 1 تمول حكومة ولاية أنشطة حكومة محلية [5]جزئيًا. بعض هذا التمويل يجب إنفاقه على أنشطة محددة. لدى الحكومة المحلية مجلس يُنتخَب كل أربع سنوات من قبل المجتمع المحلي. ويقرر المجلس كيفية استخدام موارد الحكومة المحلية لصالح المجتمع المحلي. وتعبر أنشطة الحكومة المحلية متنوعة وتشمل خدمات مكتبية، وتقديم مرافق ترفيهية وإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي، وإنفاذ لوائح البناء والتشييد وأنظمة الصحة والسلامة. هذه الأنشطة هي أنشطة ذات الصلة في الحكومة المحلية. وتتلاقى العديد من هذه الأنشطة أيضاً مع مصالح حكومة الولاية . على الرغم من تمويلها الجزئي لأنشطة الحكومة المحلية، لا تملك حكومة الولاية السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للحكومة المحلية. كما أن حقوق الحكومة المحلية في الأنشطة ذات الصلة تمنع حكومة الولاية من امتلاك السيطرة.
Regulatory Control (paragraph AG12)	السيطرة التنظيمية (الفقرة "إرشادات التطبيق 12")
3. The following examples illustrate various forms of regulatory control. None of these forms of regulatory control give rise to power over the relevant activities for the purposes of this Standard. However, those examples do not rule out that there may be instances where power	3. توضح الأمثلة التالية الأشكال المتنوعة من السيطرة التنظيمية. ولا يؤدي أي شكل من أشكال السيطرة التنظيمية هذه إلى السلطة على الأنشطة ذات الصلة لأغراض هذا المعيار. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الأمثلة لا تستبعد أنه قد يكون هناك حالات تستمد فيها السلطة على الأنشطة ذات الصلة لأغراض هذا المعيار من السيطرة التنظيمية.

[5] ان معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
over the relevant activities for the purposes of this Standard may derive from regulatory control.	
Example 2 A pollution control authority has the power to close down the operations of entities that are not complying with environmental regulations. The existence of this power does not constitute power over the relevant activities.	مثال 2 تمتلك هيئة مكافحة التلوث السلطة لإغلاق عمليات الجهات التي لا تلتزم بالأنظمة البيئية. إن وجود هذه السلطة لا يشكل سلطة على الأنشطة ذات الصلة.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 3 A city has the power to pass zoning laws to limit the location of fast food outlets or to ban them altogether. The existence of this power does not constitute power over the relevant activities of the fast food outlets.	مثال 3 تمتلك مدينة سلطة وضع قواعد تنظيمية للمناطق الواقعة في نطاقها للحد من مواقع مطاعم الوجبات السريعة أو حظرها تماماً، ولا يشكل وجود هذه السلطة سلطة على الأنشطة ذات الصلة لمطاعم الوجبات السريعة.
Example 4 A central government has the power to impose regulatory control on monopolies. A wholly owned government agency has the power to regulate monopolies that are subject to such regulatory control and has established price ceilings for entities that distribute electricity. The central government does not have an ownership interest in the electricity distributors and does not receive financial benefits from the electricity distributors. Neither the central government, nor the government agency, has control as a result of the power to impose regulatory control. Any other powers would need to be separately assessed.	مثال 4 تمتلك الحكومة المركزية [6]السلطة لفرض سيطرة تنظيمية على الاحتكارات. وتملك وكالة مملوكة بالكامل للحكومة السلطة لتنظيم الاحتكارات التي تخضع لهذه السيطرة التنظيمية وقد حددت سقفا للأسعار للجهات التي تقوم بتوزيع الطاقة الكهربائية. وليس لدى الحكومة المركزية حصة ملكية في جهات توزيع الكهرباء ولا تتلقى منافع مالية من جهات توزيع لكهرباء. وليس لدى الحكومة المركزية ولا الوكالة الحكومية أي سيطرة نتيجة السلطة لفرض سيطرة تنظيمية. ويجب تَقْويم أي سلطات أخرى بشكل منفصل.
Example 5 A gaming control board (GCB) is a government agency that regulates casinos and other types of gaming in a state, and enforces state gaming legislation. The GCB is responsible for promulgating rules and regulations that govern the conduct of gaming activities in the state. The rules and regulations stem from legislation. The legislation was passed by the legislature and sets forth the broad policy of the state with regard to gaming; while the rules and regulations provide detailed requirements that must be satisfied by a gaming establishment, its owners, employees, and vendors. The rules and regulations cover a broad range of activity, including licensing, accounting systems, rules of casino games, and auditing. The GCB also has authority to grant or deny licenses to gaming establishments, their ownership, employees, and vendors. In order to obtain a license, an applicant must demonstrate that they possess good character, honesty and integrity. License application forms typically require detailed	مثال 5 حذف هذا المثال من الأمثلة التوضيحية.

[6] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
personal information. Based upon the type of license being sought, an applicant may also be required to disclose details regarding previous business relationships, employment history, criminal records, and financial stability. Although the rules and regulations have an impact on how gaming establishments operate, the GCB does not have power over the relevant activities (as defined in this Standard) of the gaming establishments. The regulations apply to all gaming establishments and each establishment has a choice as to whether it wishes to engage in gaming or not. The purpose of the gaming legislation and regulations is to protect the public, rather than to establish a controlling interest in the gaming establishments.	
Relevant Activities and Direction of Relevant Activities (paragraphs AG13–AG15)	الأنشطة ذات الصلة وتوجيه الأنشطة ذات الصلة (الفقرات "إرشادات التطبيق 13 – إرشادات التطبيق 15")
4. The following examples illustrate assessments of whether an entity has the power to direct the relevant activities of another entity for the purposes of this Standard.	4. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كان لدى الجهة السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى لأغراض هذا المعيار.

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
مثال 6 تشكل الجهتان "أ" و "ب "جهة أخرى، هي الجهة "ج"، لتطوير وتسويق منتج طبي. تكون الجهة "أ" مسؤولة عن تطوير المنتج الطبي والحصول على الموافقة التنظيمية عليه – وتشمل تلك المسؤولية القدرة من جانب واحد على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتطوير المنتج والحصول على الموافقة التنظيمية. وما أن توافق الجهة التنظيمية على المنتج سوف تقوم الجهة "ب" بتصنيعه وتسويقه – وللجهة "ب" القدرة من جانب واحد على اتخاذ جميع القرارات بشأن تصنيع وتسويق المنتج إذا كانت جميع الأنشطة – تطوير المنتج الطبي والحصول على الموافقة التنظيمية عليه وتصنيعه وتسويقه -هي أنشطة ذات صلة، تحتاج كل من الجهة "أ" والجهة "ب" لتحديد ما إذا كانتا قادرتين على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على المنافع المتحققة من الجهة "ج". تبعاً لذلك، تحتاج كلا من الجهة "أ" والجهة "ب "إلى بحث ما إذا كان تطوير المنتج الطبي والحصول على الموافقة التنظيمية عليه أو تصنيعه وتسويقه هو النشاط الذي يؤثر بشكل مهم على المنافع المتحققة من الجهة "ج" وما إذا كانت قادرة على توجيه ذلك النشاط. وعند تحديد الجهة التي تمتلك السلطة، تأخذ الجهتان "أ" و"ب" في اعتبارهما ما يلي: أ. غرض وتصميم الجهة "ج"؛ و ب. العوامل التي تحدد الفائض والإيرادات وقيمة الجهة "ج" بالإضافة إلى قيمة المنتج الطبي؛ ج. تأثير سلطتهما في اتخاذ القرار على أداء الجهة "ج" فيما يخص العوامل المذكورة في البند (ب)؛ و د. تعرضهما لتغير المنافع من الجهة "ج". في هذا المثال المحدد، تأخذ الجهات أيضاً في الحسبان ما يلي: أ. الشكوك المتعلقة بالحصول على الموافقة التنظيمية، والجهود المطلوبة في ذلك (مع مراعاة سجلهما الناجح في تطوير المنتجات الطبية والحصول على الموافقة التنظيمية عليها)؛ و ب. ماهية الجهة التي تسيطر على المنتج الطبي ما أن يتم إنجاز مرحلة التطوير بنجاح.	**Example 6** Entities A and B, form another entity, entity C, to develop and market a medical product. Entity A is responsible for developing and obtaining regulatory approval of the medical product—that responsibility includes having the unilateral ability to make all decisions relating to the development of the product and to obtaining regulatory approval. Once the regulator has approved the product, entity B will manufacture and market it—entity B has the unilateral ability to make all decisions about the manufacture and marketing of the product. If all the activities—developing and obtaining regulatory approval as well as manufacturing and marketing of the medical product—are relevant activities, entity A and entity B each needs to determine whether they are able to direct the activities that most significantly affect the benefits from entity C. Accordingly, entity A and B each need to consider whether developing and obtaining regulatory approval or the manufacturing and marketing of the medical product is the activity that most significantly affects the benefits from entity C and whether they are able to direct that activity. In determining which entity has power, entities A and B would consider: a. The purpose and design of entity C; b. The factors that determine the surplus, revenue and value of entity C as well as the value of the medical product; c. The effect of their decision-making authority on entity C's performance with respect to the factors in (b); and d. Their exposure to variability of benefits from entity C. In this particular example, the entities would also consider: a. The uncertainty of, and effort required in, obtaining regulatory approval (considering their record of successfully developing and obtaining regulatory approval of medical products); and b. Which entity controls the medical product once the development phase is successful.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 7 An investment vehicle is created and financed with a debt instrument held by an entity (the debt investor) and equity instruments held by a number of other investors. The equity tranche is designed to absorb the first losses and to receive any residual benefit from the investment vehicle. One of the equity investors who holds 30 per cent of the equity instruments is also the asset manager. The investment vehicle uses its proceeds to purchase a portfolio of financial assets, exposing the investment vehicle to the credit risk associated with the possible default of principal and interest payments of the assets. The transaction is marketed to the debt investor as an investment with minimal exposure to the credit risk associated with the possible default of the assets in the portfolio because of the nature of these assets and because the equity tranche is designed to absorb the first losses of the investment vehicle. The benefits from the investment vehicle are significantly affected by the management of the investment vehicle's asset portfolio, which includes decisions about the selection, acquisition and disposal of the assets within portfolio guidelines and the management upon default of any portfolio assets. All those activities are managed by the asset manager until defaults reach a specified proportion of the portfolio value (i.e., when the value of the portfolio is such that the equity tranche of the investment vehicle has been consumed). From that time, a third-party trustee manages the assets according to the instructions of the debt investor. Managing the investment vehicle's asset portfolio is the relevant activity of the investment vehicle. The asset manager has the ability to direct the relevant activities until defaulted assets reach the specified proportion of the portfolio value; the debt investor has the ability to direct the relevant activities when the value of defaulted assets surpasses that specified proportion of the portfolio value. The asset manager and the debt investor each need to determine whether they are able to direct the activities that most significantly affect the benefits from the investment vehicle, including considering the purpose and design of the investment vehicle as well as each party's exposure to variability of benefits.	مثال 7 أنشِيء كيان استثماري ومُوِّل بأداة دين تحتفظ بها جهة (مستثمر الديون) وأدوات حقوق الملكية محتفظ بها من قبل عدد من المستثمرين الآخرين. وصُممت شريحة حقوق الملكية لاستيعاب الخسائر الأولى والحصول على أي منافع متبقية من الكيان الاستثماري. وأحد المستثمرين في حقوق الملكية الذي يمتلك 30 في المائة من أدوات حقوق الملكية هو أيضاً مدير الأصول. ويستخدم الكيان الاستثماري متحصلاته لشراء محفظة من الأصول المالية، وهو ما يعرض الكيان الاستثماري لمخاطر الائتمان المرتبطة بإمكانية تعثر سداد المبالغ الأصلية ودفعات الفائدة على الأصول. ويتم تسويق هذه المعاملة لمستثمر الديون كاستثمار ينطوي على الحد الأدنى من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بإمكانية تعثر سداد الأصول في المحفظة بسبب طبيعة هذه الأصول ولأن شريحة حقوق الملكية مصممة لاستيعاب الخسائر الأولى من الكيان الاستثماري. وتتأثر المنافع المتحققة من الكيان الاستثماري بشكل مهم بإدارة محفظة الأصول للكيان الاستثماري، والتي تشتمل على قرارات بشأن اختيار الأصول واقتنائها واستبعادها في إطار الإرشادات الخاصة بالمحفظة، وعلى الإدارة عند التخلف عن سداد أي من أصول المحفظة. وتدار جميع هذه الأنشطة من قبل مدير الأصول إلى أن تصل حالات التخلف عن السداد إلى نسبة محددة من قيمة المحفظة (أي عندما تكون قيمة المحفظة تشير إلى أن شريحة حقوق للكيان الاستثماري قد استُهلكت). وبدءًا من ذلك الوقت، يدير طرف ثالث الأصول وفقاً لتعليمات مستثمر الديون. وتُعَدُّ إدارة محفظة الأصول للأداة الاستثمارية نشاطًا ذا صلة للأداة الاستثمارية. ويملك مدير الأصول القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة إلى أن تبلغ الأصول المتعثرة نسبة محددة من قيمة المحفظة؛ ويملك مستثمر الديون القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عندما تتجاوز قيمة الأصول المتعثرة تلك النسبة المحددة من قيمة المحفظة. ويحتاج كل من مدير الأصول ومستثمر الديون لتحديد ما إذا كانا قادرين على توجيه الأنشطة التي تؤثر بدرجة أكبر على المنافع من الكيان الاستثماري، بما في ذلك دراسة غرض وتصميم الكيان الاستثماري وكذلك تعرض كل طرف إلى تغير المنافع.
Rights that Give an Entity Power over another Entity (paragraphs AG16–AG28)	*الحقوق التي تمنح جهة سلطة على جهة أخرى (الفقرات "إرشادات التطبيق 16 –إرشادات التطبيق 28")*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
5. The following examples illustrate assessments of whether an entity has the power to direct the relevant activities of another entity for the purposes of this Standard	5. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كان لدى جهة السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى لأغراض هذا المعيار.
Example 8 A government housing agency establishes a community housing program that provides low-cost housing. The program is operated under an agreement with an incorporated association. The association's only activity is to manage the community housing facility. The association has no ownership instruments. The relevant activities of the association comprise: • Reviewing and selecting applicants for housing; • The day-to-day operation of the housing program; • Maintaining the houses and common facilities; and • Improving and extending the housing facilities. The board of governors of the association has 16 members, with eight appointed by (and subject to removal by) the government housing agency. The chair is appointed by the board from amongst the appointees of the government housing agency, and has a casting vote that is rarely exercised. The board meets regularly and reviews reports received from the association's management. Based on these reports, the board may confirm or override management decisions. In addition, the board makes decisions on major issues such as significant maintenance and investing further capital to build additional housing, after reviewing vacancy levels and the demand for housing. The government housing agency owns the land on which the housing facilities stand and has contributed capital and operating funds to the association since it was established. The association owns the housing facilities. The association retains any surplus resulting from the operation of the facilities and under its constitution is unable to provide a direct financial return to the government housing agency. The above fact pattern applies to examples 8A and 8B described below. Each example is considered in isolation.	**مثال 8** تُنشئ وكالة إسكان حكومية برنامجاً سكنياً مجتمعياً يوفر مساكن ذات تكلفة متدنية. وبموجب اتفاق مع جمعية محدودة يُشَغِّل البرنامج. ويتمثل النشاط الوحيد للجمعية في إدارة المرافق السكنية المجتمعية. وليس لدى الجمعية أي أدوات حقوق ملكية. وتشمل الأنشطة ذات الصلة للجمعية ما يلي: • مراجعة واختيار المتقدمين للحصول على إسكان؛ • التشغيل اليومي لبرنامج الإسكان؛ و • صيانة المنازل والمرافق العامة؛ و • تحسين وتوسيع المرافق السكنية. ويضم مجلس الأمناء في الجمعية 16 عضوًا، يتم تعيين ثمانية منهم (ويكونون خاضعين للعزل) من قبل وكالة الإسكان الحكومية. ويُعيَّن الرئيس من قبل المجلس من بين المعينين من وكالة الإسكان الحكومية، ويكون له حق التصويت والذي يُمارَس في حالات نادرة. ويجتمع المجلس بانتظام ويراجع التقارير الواردة من إدارة الجمعية. وبناء على هذه التقارير، يجوز أن يؤكد المجلس القرارات الإدارية أو يلغيها. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المجلس قرارات بشأن القضايا الرئيسة مثل الصيانة المهمة واستثمار المزيد من رؤوس الأموال لبناء مساكن إضافية، بعد مراجعة مستويات المساكن الشاغرة وحجم الطلب على المساكن. تمتلك وكالة الإسكان الحكومية الأرض التي تقوم عليها المرافق السكنية وقد ساهمت برأس المال والأموال التشغيلية للجمعية منذ تأسيسها. وتمتلك الجمعية المرافق السكنية. تحتفظ الجمعية بأي فائض ناتج عن تشغيل المرافق وتكون غير قادرة بموجب عقد تأسيسها على توفير عوائد مالية مباشرة إلى وكالة الإسكان الحكومية. ويُطبق نمط الوقائع أعلاه على المثالين 8أ و8ب الموضحين أدناه. ويُدرس كل مثال على حدة.
Example 8A	**مثال 8 أ**

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
بناءً على الحقائق والظروف المبينة أعلاه، تسيطر وكالة الإسكان الحكومية على الجمعية. تملك وكالة الإسكان الحكومية حقوقًا تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجمعية، بغض النظر عما إذا كانت تختار ممارسة تلك الحقوق. تعين وكالة الإسكان الحكومية ثمانية أعضاء من مجلس الأمناء، واحد منهم سيصبح رئيسًا، ويكون له حق التصويت. ونتيجة لذلك، تملك وكالة الإسكان الحكومية السلطة على الجمعية من خلال حقوق أساس تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجمعية، بغض النظر عما إذا كانت وكالة الإسكان الحكومية تختار ممارسة هذه الحقوق الأساس. تتعرض وكالة الإسكان الحكومية أيضًا للمنافع المتغيرة من ارتباطها مع الجمعية أو تمتلك حقوقًا في تلك المنافع المتغيرة. وتحصل وكالة الإسكان الحكومية على المنافع غير مالية من خلال تعزيز الجمعية لهدفها الاجتماعي الكامن في تلبية الحاجة لمجتمع سكني ذات تكلفة منخفضة. على الرغم أنها غير قادرة على الحصول على منافع مالية مباشرة، إلا أن وكالة الإسكان الحكومية تحصل على منافع غير مباشرة من خلال قدرتها على توجيه كيفية استخدام العوائد المالية في برنامج الإسكان المجتمعي. تستوفي وكالة الإسكان الحكومية أيضًا الضابط النهائي للسيطرة. ومن خلال أفرادها المعينين في المجلس، يكون لدى وكالة الإسكان الحكومية القدرة على استخدام سلطتها للتأثير على طبيعة ومقدار المنافع المتحققة من الجمعية. تستوفي وكالة الإسكان الحكومية جميع ضوابط السيطرة الثلاثة، وتسيطر بالتالي على الجمعية.	Based on the facts and circumstances outlined above, the government housing agency controls the association. The government housing agency has rights that give it the current ability to direct the relevant activities of the association, regardless of whether it chooses to exercise those rights. The government housing agency appoints eight members of the board of governors, one of whom will become the chair, who has a casting vote. As a result, the government housing agency has power over the association through substantive rights that give it the current ability to direct the relevant activities of the association, regardless of whether the government housing agency chooses to exercise those substantive rights. The government housing agency also has exposure or rights to variable benefits from its involvement with the association. The government housing agency obtains non-financial benefits through the association furthering its social objective of meeting the need for low-cost community housing. Although not able to receive direct financial benefits, the government housing agency obtains indirect benefits through its ability to direct how the financial returns are to be employed in the community housing program. The government housing agency also satisfies the final control criterion. Through its appointees on the board, the government housing agency has the ability to use its power to affect the nature or amount of its benefits from the association. The government housing agency satisfies all three criteria for control and therefore the government housing agency controls the association.
مثال 8 ب في هذا المثال، تنطبق حقائق المثال 8 أ، باستثناء ما يلي: أ. ينتخب مجلس أمناء الجمعية من خلال عملية ترشيح وتصويت عامة لا تمنح حقوق وكالة الإسكان الحكومية لتعيين أعضاء مجلس الإدارة؛ و ب. تُراجَع القرارات الصادرة عن مجلس إدارة الجمعية من قبل وكالة الإسكان الحكومية، والتي قد تقدم المشورة للجمعية.	**Example 8B** In this example, the facts of Example 8A apply, except that: a. The association's board of governors is elected through a public nomination and voting process that does not give rights to the government housing agency to appoint board members; and b. Decisions made by the association's board are reviewed by the government housing agency, which may offer advice to the association.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Based on the revised facts and circumstances outlined above, the government housing agency does not have substantive rights relating to the association and therefore does not have power over the association. The government housing agency's social objectives in relation to low-cost community housing are still being achieved and therefore it will still obtain direct non-financial benefits. However, congruence of objectives alone is insufficient to conclude that one entity controls another entity (refer paragraph 36). The government housing agency does not have power and consequently does not have the ability to use power to affect the nature or amount of the agency's benefits. The government housing agency is unable to satisfy two of the three control criteria and therefore the government housing agency does not control the association.	وبناءً على الحقائق والظروف المعدلة المبينة أعلاه، لا تملك وكالة الإسكان الحكومية حقوقًا أساس تتعلق بالجمعية، وبالتالي لا تتمتع بسلطة على الجمعية. ولا تزال الأهداف الاجتماعية لوكالة الإسكان الحكومية فيما يتعلق بإسكان مجتمعي ذا تكلفة منخفضة ما زالت تتحقق وبالتالي ستظل تحصل على فوائد مباشرة غير مالية. غير أن توافق الأهداف وحده لا يكفي لاستنتاج أن جهة واحدة تسيطر على جهة أخرى (أُنظر الفقرة 36). وليس لدى وكالة الإسكان الحكومية سلطة وبالتالي لا تملك القدرة على استخدام السلطة للتأثير على طبيعة أو مبلغ منافع الوكالة. ولا تستطيع وكالة الإسكان الحكومية الوفاء باثنين من ضوابط السيطرة الثلاثة، وبالتالي فإن وكالة الإسكان الحكومية لا تسيطر على الجمعية.
Example 9 A government has the right to appoint and remove the majority of members of a statutory body. This power has been used by previous governments. The current government has not done so because it does not wish, for political reasons, to be regarded as interfering in the activities of the statutory body. In this case the government still has substantive rights, even though it has chosen not to use them.	مثال 9 تملك الحكومة الحق في تعيين وعزل غالبية أعضاء هيئة نظامية. وقد استخدمت هذه السلطة من قبل الحكومات السابقة. ولم تقم الحكومة الحالية بذلك لأنها لا ترغب، لأسباب سياسية، بأن يُنظر إليها بأنها تتدخل في أنشطة الهيئة النظامية. في هذه الحالة، لا تزال الحكومة تمتلك حقوقاً أساس على الرغم من أنها اختارت عدم استخدامها.
Example 10 A local government has a policy that, where it holds land that is surplus to its requirements, consideration should be given to making the land available for affordable housing. The local government establishes terms and conditions to ensure that the housing provided remains affordable and available to meet local housing needs. In accordance with this policy, the local government sold part of a site to a housing association for CU1 to provide 20 affordable homes. The remainder of the site was sold at open market value to a private developer. The contract between the local government and the housing association specifies what the land can be used for, the quality of housing developments, ongoing reporting and performance	مثال 10 لدى الحكومة المحلية سياسة تقضى بأنه حين يكون لديها أراضي زائدة عن متطلباتها، فإنه يجب دراسة مسألة إتاحة الأرض لبناء مساكن عليها بأسعار معقولة. وتضع الحكومة المحلية أحكاما وشروطا لضمان أن يبقى السكن المقدم بأسعار معقولة ومتاحا لتلبية احتياجات الإسكان المحلية. وفقاً لهذه السياسة، باعت الحكومة المحلية جزءًا من موقع معين إلى جمعية إسكان مقابل 1 وحدة لتوفير 20 منزلًا بأسعار معقولة. ويُباع ما تبقى من الموقع بالقيمة السوقية المفتوحة لمطور في القطاع الخاص. وينص الاتفاق بين الحكومة المحلية وجمعية الإسكان على ما يمكن استخدام هذه الأرض من أجله، وجودة التطورات السكنية، وإعداد التقارير المستمرة، ومتطلبات إدارة الأداء، وعملية إعادة الأراضي

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
management requirements, the process for return of unused land and dispute resolution. The land must be used in a manner consistent with the local government's policy for affordable housing. The agreement also has requirements regarding the housing association's quality assurance and financial management processes. The housing association must demonstrate that it has the capacity and authority to undertake the development. It must also demonstrate the added value that can be achieved by joining the local government's resources with that of the housing association to address a need within a particular client group in a sustainable way. The Board of the housing association is appointed by the members of the housing association. The local government does not have a representative on the Board. Based on the facts and circumstances outlined above, the government housing agency does not hold sufficient power over the association to direct its relevant activities and therefore does not control the association. The local government may receive indirect, non-financial benefits from the association in that the local government's social objectives in relation to low-cost community housing are being furthered by the activities of the housing association. However, congruence of objectives alone is insufficient to conclude that one entity controls another (see paragraph 36). In order to have power over the housing association the local government would need to have the ability to direct the housing association to work with the local government to further the local governments' objectives.	غير المستخدمة، وكيفية تسوية المنازعات. ويجب استخدام الأرض بأسلوب يتسق مع سياسة الحكومة المحلية بشأن توفير إسكان ذي تكلفة متدنية. وينص الاتفاق على متطلبات متعلقة بعمليات ضمان الجودة والإدارة المالية لجمعية الإسكان إذ يجب على جمعية الإسكان أن يكون لديها القدرة والسلطة لتنفيذ المشروع التطويري. كما يجب أن تُظهر القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من خلال ضم موارد الحكومة المحلية مع موارد جمعية الإسكان لتلبية احتياجات مجموعة عملاء محددين بطريقة مستدامة. يُعيَّن مجلس إدارة جمعية الإسكان من قبل أعضائها. ولا يوجد للحكومة المحلية ممثل في المجلس. وبناءً على الحقائق والظروف المبينة أعلاه، لا تمتلك وكالة الإسكان الحكومية سلطة كافية على الجمعية لتوجيه أنشطتها ذات الصلة ولا تسيطر بالتالي على الجمعية. ويجوز أن تحصل الحكومة على منافع غير مباشرة وغير مالية من الجمعية حيث تُعزز الأهداف الاجتماعية للحكومة فيما يتعلق بتجمع سكني ذي تكلفة منخفضة من خلال أنشطة الجمعية الإسكانية. بالرغم من ذلك، فإن توافق الأهداف وحده ليس كافيًا للاستنتاج بأن جهة واحدة تسيطر على جهة أخرى (انظر الفقرة 36). ومن أجل اكتساب السلطة على جمعية الإسكان، ستحتاج الحكومة المحلية لأن تكون قادرة على توجيه جمعية الإسكان للعمل معها لتعزيز أهداف الحكومة المحلية.
Example 11 An entity being assessed for control has annual shareholder meetings at which decisions to direct the relevant activities are made. The next scheduled shareholders' meeting is in eight months. However, shareholders that individually or collectively hold at least 5 per cent of the voting rights can call a special meeting to change the existing policies over the relevant activities, but a requirement to give notice to the other shareholders means that such a meeting cannot be held for at least 30 days. Policies over the relevant activities can be changed only at special or scheduled shareholders' meetings. This includes the approval of material sales of assets as well as the making or disposing of significant investments.	مثال 11 تعقد الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها اجتماعات سنوية للمساهمين تتخذ فيها القرارات لتوجيه الأنشطة ذات الصلة. سيعقد اجتماع المساهمين المقرر المقبل في غضون ثمانية أشهر. بالرغم من ذلك، فإن المساهمين الذين يملكون بشكل فردي أو جماعي ما نسبته خمسة في المائة على الأقل من حقوق التصويت بإمكانهم الدعوة إلى عقد اجتماع خاص لتغيير السياسات القائمة حول الأنشطة ذات الصلة، ولكن المتطلب الذي يقضي بتقديم إشعار للمساهمين الآخرين يعني أن هذا الاجتماع لا يمكن عقده لمدة 30 يومًا على الأقل. ويمكن تغيير السياسات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة فقط في اجتماعات المساهمين الخاصة أو المقررة. ويشمل هذا الموافقة على المبيعات ذات الأهمية النسبية للأصول بالإضافة إلى القيام باستثمارات كبيرة أو استبعادها.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
The above fact pattern applies to examples 11A–11D described below. Each example is considered in isolation.	يُطبق نمط الوقائع أعلاه على الأمثلة 11أ – 11د الموصوفة أدناه. ويُدْرَس كل مثال على حدة.
Example 11A An entity holds a majority of the voting rights in the other entity. The entity's voting rights are substantive because the entity is able to make decisions about the direction of the relevant activities when they need to be made. The fact that it takes 30 days before the entity can exercise its voting rights does not stop the entity from having the current ability to direct the relevant activities from the moment the entity acquires the shareholding.	**مثال 11 أ** تمتلك جهة أغلبية حقوق التصويت في الجهة الأخرى. إن حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة أساس لأن الجهة قادرة على اتخاذ القرارات حول توجيه الأنشطة ذات الصلة عندما يتعين القيام بها. إن قيام الجهة بممارسة حقها في التصويت لمدة 30 يومًا لا يمنع الجهة من امتلاك القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من لحظة اكتساب الجهة للمساهمة.
Example 11B An entity is party to a forward contract to acquire the majority of shares in the other entity. The forward contract's settlement date is in 25 days. The existing shareholders are unable to change the existing policies over the relevant activities because a special meeting cannot be held for at least 30 days, at which point the forward contract will have been settled. Thus, the entity has rights that are essentially equivalent to the majority shareholder in example 11A above (i.e., the entity holding the forward contract can make decisions about the direction of the relevant activities when they need to be made). The entity's forward contract is a substantive right that gives the entity the current ability to direct the relevant activities even before the forward contract is settled.	**مثال 11 ب** جهة هي طرف في عقد آجل لامتلاك غالبية الأسهم في الجهة الأخرى. ويكون تاريخ تسوية العقد الآجل خلال 25 يوماً. ولا يكون المساهمون الحاليون قادرين على تغيير السياسات القائمة بشأن الأنشطة ذات الصلة لأنه لا يمكن عقد اجتماع خاص حتى انقضاء 30 يوما على الأقل، وسيكون في هذه المرحلة قد تم تسوية العقد الآجل. وبناءً على ذلك، تملك الجهة حقوقاً تعادل بشكل أساسي أغلبية الأسهم في المثال 11أ أعلاه (أي أن الجهة التي تمتلك العقد الآجل يمكنها اتخاذ قرارات بشأن اتجاه الأنشطة ذات الصلة عند الحاجة لاتخاذها). والعقد الآجل للجهة هو حق أساس يمنح الجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة حتى قبل تسوية العقد الآجل.
Example 11C An entity holds a substantive option to acquire the majority of shares in the other entity that is exercisable in 25 days and is deeply in the money. The same conclusion would be reached as in example 11B.	**مثال 11 ج** تمتلك جهة خيارًا أساساً لاقتناء غالبية الأسهم في الجهة الأخرى يمكن ممارسته في غضون 25 يوماً وتكون أسعارها أقل بكثير من أسعار السوق. ويُتَوصَّل إلى نفس النتيجة كما في المثال 11ب.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 11D An entity is party to a forward contract to acquire the majority of shares in the other entity, with no other related rights over the other entity. The forward contract's settlement date is in six months. In contrast to the examples above, the entity does not have the current ability to direct the relevant activities. The existing shareholders have the current ability to direct the relevant activities because they can change the existing policies over the relevant activities before the forward contract is settled.	مثال 11 د جهة هي طرف في عقد آجل لامتلاك غالبية الأسهم في الجهة الأخرى، مع عدم وجود حقوق أخرى ذات علاقة على الجهة الأخرى. ويكون تاريخ تسوية العقد الآجل خلال فترة ستة أشهر. وبخلاف الأمثلة أعلاه، لا يكون لدى الجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. ويكون لدى المساهمين الحاليين القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة لأنه بإمكانهم تغيير السياسات القائمة بشأن الأنشطة ذات الصلة قبل تسوية العقد الآجل.
Power without a Majority of the Voting Rights and Special Voting Rights Attaching to Ownership Interests (paragraphs AG36–AG37)	*السلطة بدون أغلبية حقوق التصويت وحقوق التصويت الخاصة المرافقة لحصص حقوق الملكية (الفقرات "إرشادات التطبيق 36 –إرشادات التطبيق 37")*
6. The following examples illustrate assessments of whether special voting rights attaching to ownership interests in another entity give rise to power for the purposes of this Standard.	6. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة المرافقة لحصص الملكية في جهة أخرى تؤدي إلى السلطة لأغراض هذا المعيار.
Example 12 A central government has privatized a company and, in order to protect its national interests, it has used a "golden share" mechanism. The "golden share" does not have any value or give any percentage rights to the capital of the company. The golden share states that control of the company, or a 24 percent stake in the company cannot be sold without the permission of the central government. The central government has protective rights, not substantive rights.	مثال 12 قامت حكومة مركزية بخصخصة جهة، ومن أجل حماية مصالحها الوطنية، استخدمت آلية "الأسهم الذهبية". ولا توجد أي قيمة للأسهم الذهبية ولا تمنح أي حقوق نسبية في رأس مال. وتقتضي الأسهم الذهبية أن السيطرة على الجهة، أو نسبة ملكية بواقع 24% في الجهة لا يمكن بيعها دون الحصول على تصريح بذلك من الحكومة المركزية. في هذه الحالة تملك الحكومة المركزية حقوق حماية، وليست حقوق أساس.
Example 13 A central government sold all of its shares in a company, but kept a golden share (with a nominal value of one currency unit). The golden share granted the Secretary of State (as the holder of the share) a 15 percent shareholding in the company, and consequently the ability to block any potential takeover of the business. It also required that the chairman of the board and the chief executive be citizens of the country. The rationale for the golden share was to protect the company from an overseas acquisition, principally on the grounds of national security. The central government has protective rights, not substantive rights.	مثال 13 باعت حكومة مركزية جميع أسهمها في الجهة، لكنها أبقت على سهم ذهبي (قيمته الاسمية 1 ريال سعودي). ضمن السهم الذهبي لوزير الخارجية (كونه صاحب السهم) حصة أسهم بنسبة 15% في الجهة، وبالتالي القدرة على منع أي استيلاء محتمل على الأعمال. وتطلب أيضاً بأن يكون رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من مواطني الدولة. يكمن الأساس المنطقي للسهم الذهبي في حماية الجهة من عمليات الاستحواذ الخارجية، وفق أسباب تتعلق بالأمن الوطني بشكل أساسي. تملك الحكومة المركزية حقوق حماية، وليست حقوقًا أساس.
Example 14	مثال 14

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
A central government does not own any shares in defense companies. However it has passed legislation which specifies that, with respect to companies carrying out strategic activities for the defense and national security system, in the event that fundamental interests of national defense or security could be materially affected, the government may: a. Impose specific conditions on the purchase of an interest in any such company – by any person – relating to the security of procurement and of information, the transfer of technologies and export controls; b. Veto the purchase by any person – other than the state (whether directly or indirectly, individually or jointly) – of an interest in the voting share capital in any such company that, given its size, may jeopardize defense or national security; and c. Veto the adoption of resolutions by the shareholders or the board of directors of any such company relating to certain extraordinary transactions (such as mergers, de-mergers, assets disposals, winding up, and bylaws amendments concerning the corporate purpose or equity ownership caps in certain state-controlled companies). The central government has protective rights, not substantive rights, in respect of these companies.	لا تملك حكومة مركزية أية أسهم في شركات دفاعية. وبالرغم من ذلك، فقد اصدرت تشريعا ينص على أنه فيما يتعلق بالشركات التي تنفذ أنشطة استراتيجية لمنظومة الدفاع والأمن القومي، فإنه في حال إمكانية حدوث أي تأثير ذي أهمية نسبية على المصالح الأساسية للدفاع الوطني أو الأمن القومي، يجوز للحكومة: أ. أن تفرض شروطاً محددة على شراء الحصص في أي من هذه الشركات – من قبل أي شخص – تتعلق بأمن المشتريات والمعلومات ونقل التقنية وضوابط التصدير؛ ب. أن تعترض على شراء أي شخص – بخلاف الدولة (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بشكل فردي أو جماعي) – لحصة في رأس مال أسهم التصويت في أي من هذه الشركات التي، نظراً لحجمها، قد تهدد الدفاع أو الأمن القومي؛ و ج. أن تعترض على اعتماد القرارات من قبل مساهمي أو مجلس إدارة أي من هذه الشركات فيما يتعلق ببعض المعاملات غير العادية (مثل عمليات الدمج، وعمليات فك الاندماج، وعمليات استبعاد الأصول، والتصفية، وتعديلات النظام الأساسي المتعلقة بغرض الجهة أو الحدود العليا لحصص حقوق الملكية في بعض الشركات التي تسيطر عليها الدولة). تملك الحكومة المركزية حقوق حماية، وليس حقوقاً أساس، فيما يتعلق بهذه الشركات.
Control of the Board or Other Governing Body (paragraph AG38)	*السيطرة على المجلس أو هيئة حاكمة أخرى (الفقرة إرشادات التطبيق 38)*
7. The following example illustrates assessments of whether an entity has control of the board or governing body of another entity for the purposes of this Standard. The existence of such control may provide evidence that an entity has sufficient rights to have power over another entity.	7. يوضح المثال التالي تَقْوِيم ما إذا كان لدى جهة سيطرة على المجلس أو الهيئة الحاكمة لجهة أخرى لغرض هذا المعيار. ويمكن لوجود هذه السيطرة أن يوفر أدلة على أن الجهة تملك حقوقاً كافية لامتلاك السلطة على الجهة الأخرى.
Example 15	مثال 15

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
A national museum is governed by a board of trustees who are chosen by the government department responsible for funding the museum. The trustees have freedom to make decisions about the operation of the museum. The department has the power to appoint the majority of the museum's trustees. The department has the potential to exercise power over the museum.	يدار متحف وطني من قبل مجلس أمناء مُختارين من قبل الدائرة الحكومية المسؤولة عن تمويل المتحف. وللأمناء حرية اتخاذ القرارات بشأن تشغيل المتحف. تمتلك الدائرة السلطة لتعيين غالبية أمناء المتحف. كما تمتلك الدائرة الإمكانيات لممارسة السلطة على المتحف.
Economic Dependence (paragraphs AG41–AG42)	*التبعية الاقتصادية (الفقرات إرشادات التطبيق 41 –42)*
8. The following examples illustrate assessments of whether dependence on funding from another entity gives rise to power in the context of this Standard.	8. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كان الاعتماد على التمويل من جهة أخرى يؤدي إلى السلطة في سياق هذا المعيار.
Example 16 A research institution is one of many institutions that receive the majority of their funding from a central government. The institutions submit proposals and the funding is allocated through a tendering process. The research institution retains the right to accept or decline funding. The central government does not control the research institution because the research institution can choose to decline funding from the government, seek alternative sources of funding or cease to operate.	مثال 16 مؤسسة أبحاث هي واحدة من عدة مؤسسات تتلقى معظم تمويلها من الحكومة المركزية. وتقدم المؤسسات عروضًا معينة ويخصص التمويل عبر طرح مناقصة. وتحتفظ مؤسسة الأبحاث بحقها في قبول أو رفض التمويل. لا تسيطر الحكومة المركزية على مؤسسة الأبحاث لأن المؤسسة يمكن أن تختار رفض تمويل من الحكومة، أو البحث عن مصادر بديلة للتمويل، أو التوقف عن العمل.
Example 17 A catering entity has a binding arrangement to supply food to a government- owned school. The arrangement is between the company and the school. The school contracts generate the majority of the revenue of the catering entity. There are general requirements, set out in regulations, which are applicable to all such arrangements including nutritional standards and policies on procurement. For example, the arrangements specify how much produce must be purchased locally. Current arrangements are for a period of five years. At the end of this period, if the catering entity wishes to continue supplying school meals it is required to go through a tendering process and compete with other entities for the business. The school does not control the catering entity because the catering entity can choose to stop supplying school meals, seek other work, or cease to operate.	مثال 17 لدى جهة تموين ترتيبٌ ملزمٌ لتوريد الطعام لمدرسة تملكها الحكومة. الترتيب هو بين الجهة والمدرسة. تولد عقود المدرسة غالبية إيرادات جهة التموين. وهناك متطلبات عامة، منصوص عليها في اللوائح، تطبق على جميع هذه الترتيبات بما في ذلك المعايير والسياسات الغذائية في مجال المشتريات. على سبيل المثال، تحدد الترتيبات مقدار المنتجات التي يجب شراؤها محليًا. الترتيبات الحالية هي لمدة خمس سنوات. في نهاية هذه الفترة، إذا رغبت جهة التموين في مواصلة توفير الوجبات المدرسية فإنه يجب عليها الدخول في عملية مناقصة والتنافس مع الجهات الأخرى على هذه الأعمال. لا تسيطر المدرسة على جهة التموين لأن الجهة تستطيع أن تختار وقف توريد الوجبات المدرسية، أو البحث عن عمل آخر، أو التوقف عن العمل.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 18 An international donor funds a project in a developing country. The donor uses a small, local agency in the country to run the project. The local agency has its own management board but is highly dependent on the donor for funding. The agency retains the power to turn down funding from the donor. The international donor does not control the local agency because the agency can choose not to accept funding from the donor and seek alternative sources of funding, or cease to operate.	**مثال 18** تمول جهة مانحة دولية مشروعًا محددًا في بلدٍ نامٍ. وتستخدم الجهة المانحة وكالة محلية صغيرة في البلد لإدارة المشروع. وتملك الوكالة المحلية مجلس إدارة خاص بها ولكنها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الجهة مانحة التمويل. وتحتفظ الوكالة بسلطتها في رفض التمويل من الجهة المانحة. لا تسيطر الجهة المانحة الدولية على الوكالة المحلية لأن الوكالة يمكن أن تختار عدم قبول التمويل من الجهة المانحة والبحث عن مصادر بديلة للتمويل، أو التوقف عن العمل.
Voting Rights (paragraphs AG43–AG48)	حقوق التصويت (الفقرات تطبيق 43 –48)
9. The following examples illustrate assessments of whether an entity with less than a majority of the voting rights in another entity has the practical ability to direct the relevant activities unilaterally, and whether its rights are sufficient to give it power over that other entity for the purposes of this Standard.	9. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كان لدى الجهة التي تملك أقل من غالبية حقوق في جهة أخرى القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد، وما إذا كانت حقوقها كافية لمنحها السلطة على تلك الجهة الأخرى لأغراض هذا المعيار.
Example 19 An entity acquires 48 per cent of the voting rights of another entity. The remaining voting rights are held by thousands of shareholders, none individually holding more than 1 per cent of the voting rights. None of the shareholders have any arrangements to consult any of the others or make collective decisions. When assessing the proportion of voting rights to acquire, on the basis of the relative size of the other shareholdings, the entity determined that a 48 per cent interest would be sufficient to give it control. In this case, on the basis of the absolute size of its holding and the relative size of the other shareholdings, the entity concludes that it has a sufficiently dominant voting interest to meet the power criterion without the need to consider any other evidence of power.	**مثال 19** تمتلك جهة 48% من حقوق التصويت في جهة أخرى. ويُحتفظ بحقوق التصويت المتبقية من قبل الآلاف من المساهمين، الذين لا يمتلك أي منهم بشكل منفرد أكثر من 1% من حقوق التصويت. ولا يملك أي أحد من المساهمين ترتيبات لاستشارة الآخرين أو اتخاذ قرارات جماعية. وعند تَقْوِيم نسبة حقوق التصويت التي ستُمْلَك، على أساس الحجم النسبي للأسهم الأخرى، حددت الجهة أن حصة 48% ستكون كافية لمنحها السيطرة. في هذه الحالة، وبناءً على الحجم المطلق لملكيتها والحجم النسبي للأسهم الأخرى، تستنتج الجهة أنها تملك حصة تصويت مهيمنة بشكل كافٍ لتلبية ضابط السلطة دون الحاجة للنظر في أي أدلة أخرى على السلطة.
Example 20 Entity A holds 40 per cent of the voting rights of another entity and twelve other investors each hold 5 per cent of the voting rights of the other entity. A shareholder agreement grants Entity A the	**مثال 20** تملك جهة "أ" 40% من حقوق التصويت في جهة أخرى، ويملك كل مستثمر من اثني عشر مستثمراً آخَرَ 5% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. ويمنح اتفاق المساهمين الجهة "أ" الحق في تعيين

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
right to appoint, remove and set the remuneration of management responsible for directing the relevant activities. To change the agreement, a two-thirds majority vote of the shareholders is required. In this case, Entity A concludes that the absolute size of its holding and the relative size of the other shareholdings alone are not conclusive in determining whether it has rights sufficient to give it power. However, Entity A determines that its contractual right to appoint, remove and set the remuneration of management is sufficient to conclude that it has power over the other entity. The fact that Entity A might not have exercised this right or the likelihood of Entity A exercising its right to select, appoint or remove management shall not be considered when assessing whether Entity A has power.	وعزل الإدارة المسؤولة عن توجيه الأنشطة ذات الصلة وتحديد مكافأتها. ولتغير الاتفاق، تطلب أغلبية ثلثي أصوات المساهمين. في هذه الحالة، تستنتج الجهة "أ" بأن الحجم المطلق لملكيتها والحجم النسبي للأسهم الأخرى فقط ليس أمرًا حاسمًا في تحديد ما إذا كانت تملك حقوقا كافية لمنحها السلطة. بالرغم من ذلك، تحدد الجهة "أ" بأن حقها التعاقدي في تعيين وعزل وتحديد مكافأة الإدارة كافيًا للاستنتاج أنها تملك السلطة على الجهة الأخرى. كما أن حقيقة أن الجهة "أ" قد لا تمارس هذا الحق أو احتمالية أن تمارس الجهة "أ" حقها في اختيار أو تعيين أو عزل الإدارة لا يؤخذ في الحسبان عند تَقْوِيم ما إذا كانت الجهة "أ" تملك السلطة.
Example 21 Entity A holds 45 per cent of the voting rights of another entity. Two other investors each hold 26 per cent of the voting rights of the other entity. The remaining voting rights are held by three other shareholders, each holding 1 per cent. There are no other arrangements that affect decision-making. In this case, the size of Entity A's voting interest and its size relative to the other shareholdings are sufficient to conclude that Entity A does not have power. Only two other investors would need to co-operate to be able to prevent Entity A from directing the relevant activities of the other entity.	مثال 21 تمتلك جهة "أ" 45% من حقوق التصويت في جهة أخرى. ويمتلك كل واحد من المستثمرين الاثنين الآخرين 26% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. وتُمتلك حقوق التصويت المتبقية من قبل ثلاثة مساهمين آخرين، يملك كل واحد منهم 1%. ولا توجد ترتيبات أخرى تؤثر على عملية اتخاذ القرار. في هذه الحالة، يُعَدُّ حجم حصة تصويت الجهة "أ" وحجمها مقارنة بالأسهم الأخرى كافيًا للاستنتاج بأن الجهة "أ" لا تملك السلطة. يحتاج اثنان فقط من المستثمرين الأخرين للتعاون حتى يكونا قادرين على منع الجهة "أ" من توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى.
Example 22 An entity holds 35 per cent of the voting rights of another entity. Three other shareholders each hold 5 per cent of the voting rights of the other entity. The remaining voting rights are held by numerous other shareholders, none individually holding more than 1 per cent of the voting rights. None of the shareholders has arrangements to consult any of the others or make collective decisions. Decisions about the relevant activities of the other entity require the approval of a majority of votes cast at relevant shareholders' meetings—75 per cent of the voting rights of the other entity have been cast at recent relevant shareholders' meetings. In this case, the active participation of the other shareholders at recent shareholders' meetings indicates that the entity would not have the practical ability to direct the relevant activities unilaterally, regardless of	مثال 22 تمتلك جهة 35% من حقوق التصويت في جهة أخرى. ويمتلك واحد من المساهمين الثلاثة الآخرين 5% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. تُمتلك حقوق التصويت المتبقية من قبل العديد من المساهمين الآخرين، والذين لا يملك أي أحد منهم بشكل منفرد أكثر من 1% حقوق التصويت. لا يملك أي من المساهمين ترتيبات لاستشارة الآخرين أو اتخاذ قرارات جماعية. تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى الحصول على موافقة أغلبية الأصوات التي يُدلَى بها في اجتماعات المساهمين ذات العلاقة – إذ أدليَ بما نسبته 75% من حقوق التصويت للجهة الأخرى في اجتماعات المساهمين الأخيرة ذات العلاقة. في هذه الحالة، تشير المشاركة النشطة للمساهمين الآخرين في اجتماعات المساهمين الأخيرة إلى أن الجهة لن يكون لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد، بغض النظر عما إذا كانت الجهة قد وجهت

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
whether the entity has directed the relevant activities because a sufficient number of other shareholders voted in the same way as the entity.	الأنشطة ذات الصلة بسبب تصويت عدد كافٍ من المساهمين الآخرين بنفس الطريقة التي صوتت بها الجهة.
Potential Voting Rights (paragraphs AG49–AG52)	*حقوق التصويت الممكنة (الفقرات "إرشادات التطبيق 49 –إرشادات التطبيق 52")*
10. The following examples illustrate assessments of whether potential voting rights are substantive for the purposes of this Standard.	10. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كانت حقوق التصويت الممكنة هي حقوق أساس لأغراض هذا المعيار.
Example 23 Entity A holds 70 per cent of the voting rights of another entity. Entity B has 30 per cent of the voting rights of the other entity as well as an option to acquire half of Entity A's voting rights. The option is exercisable for the next two years at a fixed price that is deeply out of the money (and is expected to remain so for that two-year period). Entity A has been exercising its votes and is actively directing the relevant activities of the other entity. In such a case, Entity A is likely to meet the power criterion because it appears to have the current ability to direct the relevant activities. Although Entity B has currently exercisable options to purchase additional voting rights (that, if exercised, would give it a majority of the voting rights in the other entity), the terms and conditions associated with those options are such that the options are not considered substantive.	**مثال 23** تمتلك جهة 70% من حقوق التصويت في جهة أخرى. وتمتلك الجهة "ب "30% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى إلى جانب خيار لاستحواذ نصف حقوق التصويت في الجهة "أ". ويمكن ممارسة الخيار خلال السنتين المقبلتين بسعر ثابت أعلى من سعر السوق (ومن المتوقع أن يبقى كذلك خلال فترة السنتين). وتمارس الجهة "أ" التصويت وتوجه بشكل نشط الأنشطة ذات الصلة الأخرى. في مثل هذه الحالة، من المرجح أن تستوفي الجهة "أ" ضابط السلطة لأنه يبدو أن لديه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الجهة "ب "لديها خيارات قابلة للممارسة حالياً لشراء حقوق تصويت إضافية (التي تمنحها، في حال ممارستها، أغلبية حقوق التصويت في الجهة الأخرى)، إلا أن البنود والشروط المرتبطة بتلك الخيارات تنص على أن تلك الخيارات لا تُعَدُّ أساس.
Example 24 Entity A and two other investors each hold a third of the voting rights of another entity. The other entity's business activity is closely related to Entity A. In addition to its equity instruments, Entity A also holds debt instruments that are convertible into ordinary shares of the other entity at any time for a fixed price that is out of the money (but not deeply out of the money). If the debt were converted, Entity A would hold 60 per cent of the voting rights of the other entity. Entity A would benefit from realizing synergies if the debt instruments were converted into ordinary shares. Entity A has power over the other entity because it holds voting rights of the other entity together with substantive potential voting rights that give it the current ability to direct the relevant activities.	**مثال 24** تمتلك كل من الجهة "أ" واثنان من المستثمرين الآخرين ثلث حقوق التصويت في الجهة الأخرى. يرتبط نشاط الأعمال للجهة الأخرى بالجهة "أ" على نحو وثيق. وبالإضافة إلى أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، تملك الجهة "أ" أيضاً أدوات دين قابلة للتحويل إلى أسهم عادية للجهة الأخرى في أي وقت بسعر ثابت أعلى من سعر السوق (لكن ليس أعلى بكثير من سعر السوق). إذا تم تحويل الديون، ستمتلك الجهة "أ" 60% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. وسوف تستفيد الجهة "أ" من علاقات التعاون والتشارك إذا تم تحويل الدين إلى أسهم عادية. تملك الجهة "أ" السلطة على الجهة الأخرى لأنها تملك حقوق تصويت في الجهة الأخرى إلى جانب حقوق التصويت الممكنة الأساس التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
Power when Voting or Similar Rights do not have a Significant Effect on Benefits (paragraphs AG53–AG56)	*السلطة عندما يكون التصويت أو الحقوق المماثلة ليس لها تأثير مهم على المنافع (الفقرات إرشادات التطبيق 53 –56)*

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
11. The following examples illustrate assessments of whether an entity has power in the absence of voting rights or similar rights for the purposes of this Standard.	11. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كان لدى الجهة السلطة في غياب حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة أغراض هذا المعيار.
Example 25 A central government has legislation that governs the establishment of cultural and heritage boards. These boards have a separate legal status and have limited liability. The powers and objectives of the boards, along with their reporting requirements are specified by legislation. The main function of each board is to administer the board's assets, mainly property, for the general benefit of beneficiaries. Boards are permitted to spend money on the promotion of health, education, vocational training, and the social and economic welfare of the beneficiaries. They have limited authority to spend money unless it is for a purpose specifically mentioned in the legislation. Each board must deliver an annual financial report to the government. The beneficiaries (as defined by each board and comprising people from a specified area) elect the members of the board. Trustees are appointed for a three-year term by way of voting by beneficiaries at the annual general meeting. Each board determines its own operating and financial policies and strategy. The activities that have the biggest impact on the achievement of the boards' objectives are the management of property and the distribution of funds to the beneficiaries. The central government does not control the boards. The government was involved in establishing the legislation that governs the activities of the boards, but does not have rights over the relevant activities of the boards.	**مثال 25** لدى الحكومة المركزية تشريعٌ يحكم إنشاء المجالس الثقافية والتراثية. ولهذه المجالس وضع نظامي مستقل وهي ذات مسؤولية محدودة. وتُحَدَّد سلطات وأهداف المجالس، إلى جانب متطلبات التقرير الخاصة بها، من قبل التشريع. الوظيفة الرئيسة لكل مجلس إدارة أصول المجلس، وبشكل أساسي العقارات، لما فيه المصلحة العامة للمستفيدين. يسمح للمجالس بإنفاق المال على تعزيز الصحة والتعليم والتدريب المهني والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين. وهي تملك سلطة محدودة لإنفاق المال ما لم يكن لغرض منصوص عليه تحديدًا في التشريع. ويجب أن يقدم كل مجلس تقريراً مالياً سنوياً للحكومة. ينتخب المستفيدون (الذين يحددهم كل مجلس والذي يضم أشخاصًا من مجال محدد) أعضاء المجلس. ويُعيَّن الأمناء لمدة ثلاث سنوات من خلال تصويت المستفيدين في الاجتماع العام السنوي. يحدد كل مجلس سياساته التمويلية والتشغيلية والاستراتيجية الخاصة به. والأنشطة التي يكون لها الأثر الأكبر على تحقيق أهداف المجالس هي إدارة الممتلكات وتوزيع الأموال على المستفيدين. لا تسيطر الحكومة المركزية على المجالس. لقد شاركت الحكومة في وضع التشريع الذي يحكم أنشطة المجالس، لكنها لا تملك حقوقاً في الأنشطة ذات الصلة للمجالس.
Example 26 Five local authorities create a separate company to deliver shared services to participating authorities. The company operates under contract to these local authorities. The company's major objective is the provision of services to these local authorities. The company is owned by all of the participating local authorities with each owning one share and allowed one vote. The chief executive of each local government is permitted to be a board member of the company. The board of the company is responsible for strategic direction, approval of business cases and monitoring of performance.	**مثال 26** تُنشئ خمسُ سلطات محلية جهة مستقلة لتقديم الخدمات المشتركة للسلطات المشاركة. تعمل الجهة بموجب عقد مع هذه السلطات المحلية. الهدف الرئيس للجهة هو تقديم الخدمات لهذه السلطات المحلية. تعود ملكية الجهة لجميع السلطات المحلية المشاركة حيث تملك كل سلطة سهماً واحداً ويسمح لها بصوت واحد. يُسمح للرئيس التنفيذي لكل حكومة محلية بأن يكون عضواً في مجلس إدارة

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
For each shared activity there is an advisory group that is responsible for operational management and decision-making in relation to that activity. Each advisory group consists of one representative from each local government. The benefits of the shared services arrangement are: • Improved levels and quality of service; • A co-ordinated and consistent approach to the provision of services; • Reductions in the cost of support and administrative services; • Opportunities to develop new initiatives; and • Economies of scale resulting from a single entity representing many councils in procurement. If further shared service activities are established that lead to the need for further capital, the company will either issue a new class of equity instrument or will form a controlled entity to hold the interest in the new assets. The company covers its costs in two ways. It retains a percentage of savings from its bulk purchasing activities and it charges an administrative transaction cost of services provided to the local authorities. None of the local authorities individually controls the company. In deciding how to account for its interest in the company each local authority would also need to consider whether it is a party to a joint arrangement as defined in IPSAS 37, *Joint Arrangements.*	الجهة. ويكون مجلس الشركة مسؤولاً عن التوجيه الاستراتيجي والموافقة على القضايا التجارية ومراقبة الأداء. يوجد لكل نشاط مشترك مجموعة استشارية مسؤولة عن إدارة العمليات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بذلك النشاط. وتتكون كل مجموعة استشارية من ممثل واحد من كل حكومة محلية وفيما يلي منافع ترتيب الخدمات المشتركة: • تحسين مستويات وجودة الخدمة؛ و • اتباع منهج منسق ومتسق في تقديم الخدمات؛ و • خفض تكاليف خدمات الدعم والخدمات الإدارية؛ و • إتاحة الفرص لتطوير مبادرات جديدة؛ و • اقتصادات الحجم الناتجة عن قيام جهة واحدة بتمثيل العديد من المجالس في الشراء. إذا أُسِّسَ المزيد من أنشطة الخدمات المشتركة التي تؤدي إلى الحاجة إلى رأسمال إضافي، ستقوم الجهة إما بإصدار فئة جديدة من أدوات حقوق الملكية أو تأسيس جهة خاضعة للسيطرة لامتلاك الحصص في الأصول الجديدة. تغطي الجهة تكاليفها بطريقتين. فهي تحتفظ بنسبة من الوفورات من أنشطة الشراء بالجملة وتفرض رسوم معاملة إدارية على الخدمات المقدمة إلى السلطات المحلية. لا تسيطر أيٌّ من السلطات المحلية بشكل منفرد على الجهة. وعند تحديد كيفية محاسبة حصتها في الجهة، ستحتاج كل سلطة محلية أيضاً إلى النظر فيما إذا كانت طرفا في الترتيب المشترك على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *الترتيبات المشتركة*.
Example 27 A leisure trust was established as a charity, limited by guarantee, to operate and manage sport and leisure facilities on behalf of a local government. Under the terms of the agreement with the local government, the leisure trust is responsible for the operational management, delivery and development of the city's sports and leisure facilities. The trust is required to operate the existing leisure facilities of the local government. The level of service required, including hours of operation and staffing levels, are specified by the local government. The leisure trust's activities must be consistent with the long-term plan of the local government and a significant portion of the trusts	مثال 27 أنشئ صندوق ترفيهي باعتباره مؤسسة خيرية، محدودة الضمان، لتشغيل وإدارة المرافق الرياضية والترفيهية نيابة عن الحكومة المحلية. بموجب شروط الاتفاق مع الحكومة المحلية، يكون الصندوق الترفيهي مسؤولا عن إدارة عمليات وتسليم وتطوير المرافق الرياضية والترفيهية في المدينة. ويُطلب من الصندوق الترفيهي تشغيل المرافق الترفيهية الحالية للحكومة المحلية ويتم تحديد مستوى الخدمة المطلوبة، بما في ذلك ساعات العمل ومستويات التوظيف، من قبل الحكومة المحلية. يجب أن تكون أنشطة الصندوق الترفيهي متسقة مع الخطة الطويلة الأجل للحكومة المحلية ويُموَّل جزء مهم من أنشطة الصندوق من قبل الحكومة المحلية. ولا يجوز للصندوق

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
activities are funded by the local government. The leisure trust may not create new facilities nor may it engage in any other activities without the approval of the local government. If the leisure trust ceases to operate the proceeds must be distributed to another charity with similar purposes. The local government is not responsible for the debts of the leisure trust (its liability is limited to one currency unit). The local government controls the leisure trust. By specifying in detail the way in which the leisure trust must operate the local government has predetermined the leisure trust's activities and the nature of benefits to the local government.	الترفيهي أن يُنشِئ مرافق جديدة ولا أن يشارك في أي أنشطة أخرى دون الحصول على موافقة من الحكومة المحلية. إذا توقف الصندوق الترفيهي عن العمل، يجب توزيع المتحصلات على مؤسسة خيرية أخرى ذات أغراض مشابهة. ولا تكون الحكومة المحلية مسؤولة عن ديون الصندوق الترفيهي (إذ تقتصر مسؤوليتها على ريال سعودي). تسيطر الحكومة المحلية على الصندوق الترفيهي. ومن خلال التحديد المفصل للطريقة التي يجب على الصندوق الترفيهي العمل فيها، تحدد الحكومة المحلية مسبقاً أنشطة الصندوق وطبيعة المنافع التي تعود عليها.
Example 28 A local government transfers its leisure centers, libraries and theatres into a charitable trust. In creating the trust the local government expects to benefit from cost savings, increased use of facilities by the public, a more favorable taxation treatment, and better access to funding restricted to charities. The trust can decide the nature and extent of facilities to be provided and can engage in any other charitable purpose. The board of the trust is elected by the community. The local government is entitled to have one representative on the board. The trust is required to retain any surplus and use it for the objectives of the trust. The local government benefits from the trust's activities but it does not control the trust. The local government cannot direct how the trust uses its resources.	مثال 28 تحول الحكومة المحلية مراكزها الترفيهية ومكتباتها ومسارحها إلى صندوق خيري. وعند إنشاء الصندوق، تتوقع الحكومة المحلية الاستفادة من وفورات التكلفة، والاستخدام المتزايد للمرافق من قبل الجمهور العام، والمعالجة الضريبية الأكثر مواتية، وفرصة الوصول الأفضل للتمويل الذي يقتصر على المؤسسات الخيرية. يمكن أن يحدد الصندوق طبيعة ونطاق التسهيلات التي ستُقَدَّم ويمكن أن يشارك في أي أغراض خيرية أخرى. يُنتَخب مجلس الصندوق من قبل المجتمع. ويحق للحكومة المحلية الحصول على ممثل واحد في المجلس. ويجب على الصندوق الاحتفاظ بأي فائض واستخدامه لتحقيق أهدافه. تستفيد الحكومة المحلية من أنشطة الصندوق لكنها لا تسيطر عليه. ولا يكون بإمكان الحكومة المحلية أن توجه كيفية استخدام الصندوق لموارده.
Example 29 Trust A promotes, supports and undertakes programs, actions and initiatives to beautify City A. It receives funding from the local government for various services, including graffiti removal, beautification projects and running environmental events. It reports back to the local government on its performance in delivering these services. If the trust did not exist the local government would need to find some other way to deliver these services. The trust also receives assistance through donations and volunteer work by the local community including local businesses, schools, community groups and individuals.	مثال 29 يعزز صندوق "أ" ويدعم وينفذ برامج وإجراءات ومبادرات لتجميل المدينة. ويحصل على التمويل من الحكومة المحلية لخدمات متنوعة، بما في ذلك إزالة الكتابة على الجدران ومشاريع تجميل المدينة وإدارة الفعاليات البيئية. ويقدم الصندوق تقريره إلى الحكومة المحلية حول أدائه في تقديم هذه الخدمات. وفي حال لم يكن الصندوق قائماً، كانت الحكومة المحلية ستحتاج إلى إيجاد طريقة أخرى لتَقْويم هذه الخدمات. يحصل الصندوق أيضاً على المساعدة من خلال التبرعات والعمل التطوعي من قبل المجتمع المحلي بما في ذلك الشركات المحلية والمدارس ومختلف فئات المجتمع والأفراد.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
The trust was originally established by an elected official of the local Government. The governing body of the local government appoints all the trustees (having regard to certain requirements such as balance in gender and location of trustees). There are between five and 12 trustees. The trustees appoint the officers. Changes to the trust deed must be approved by the trustees and the governing body of the local authority. If the trust is wound up, surplus assets must be transferred to a similar charitable body in the same geographical area. This transfer of assets is subject to the approval of the local government. The local government has a mix of rights over the trust including rights to: a. Appoint, reassign or remove members of the trust's key management personnel who have the ability to direct the relevant activities; b. Approve or veto operating and capital budgets relating to the relevant activities of the trust; and c. Veto key changes to the trust, such as the sale of a major asset or of the trust as a whole. The local government is able to direct the relevant activities (the services) of the trust through its arrangements in such a way that it is able to affect the costs and quality of the services being provided. The local government is exposed to variable returns (both the economic effects of the service and the quality of the service). As it uses its power to affect these returns, the local government controls the trust.	أنشئ الصندوق في الأصل عن طريق مسؤول رسمي في الحكومة المحلية. تعين الهيئة الحاكمة في الحكومة المحلية جميع الأمناء (مع مراعاة متطلبات معينة مثل التوازن بين الجنسين وموقع الأمناء). هناك ما بين 5 و12 أميناً. ويقوم الأمناء بتعيين المسؤولين. يجب الموافقة على أي تغييرات في ميثاق الصندوق من قبل الأمناء والهيئة الحاكمة للسلطة المحلية وفي حال تصفية الصندوق، يجب أن تُنقل الأصول الفائضة لهيئة خيرية مشابهة في نفس المنطقة الجغرافية. ويخضع هذا النقل للأصول لموافقة الحكومة المحلية. تتملك الحكومة المحلية مزيجًا من الحقوق في الصندوق بما في ذلك الحق في: أ. تعيين أو إعادة تعيين أو عزل كبار موظفي الإدارة في الصندوق الذين لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و ب. إقرار أو رفض الموازنات التشغيلية والرأسمالية المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة للصندوق؛ و ج. الاعتراض على التغيرات الرئيسة في الصندوق، مثل بيع أحد الأصول الرئيسة أو بيع الصندوق ككل. إن الحكومة المحلية قادرة على توجيه أنشطة الصندوق ذات الصلة (الخدمات) من خلال ترتيباتها بطريقة تصبح معها قادرة على التأثير على تكاليف وجودة الخدمات المقدمة. تتعرض الحكومة المحلية لعوائد متغيرة (الآثار الاقتصادية للخدمة وجودة الخدمة). وحيث تستخدم سلطتها للتأثير على هذه العوائد، تسيطر الحكومة المحلية على الصندوق.
Example 30 Entity A is a public sector body that promotes the construction of new houses, the repair and modernization of existing houses, and the improvement of housing and living conditions. It also facilitates access to housing finance and promotes competition and efficiency in the provision of housing finance. Entity A established a separate trust which has narrowly defined objectives. The trust's functions are to acquire interests in eligible housing loans and issue mortgage bonds. Entity A guarantees the bonds issued by the trust but does not provide ongoing funding – the trust finances its activities	مثال 30 جهة "أ" هي هيئة قطاع عام تشجع على إنشاء مساكن جديدة، وإصلاح وتحديث المنازل الموجودة، وتحسين أوضاع السكن والمعيشة. كما أنها تسهل الوصول إلى التمويل الإسكاني وتشجع المنافسة والكفاءة في تقديم التمويل الإسكاني. أسست الجهة "أ" صندوقًا مستقلًا ذا أهداف محددة بدقة. وظائف الصندوق هي استحواذ حصص في القروض السكنية المؤهلة وإصدار سندات رهن عقاري. تضمن الجهة "أ" السندات الصادرة عن الصندوق لكنها لا توفر تمويلًا مستمرًا – حيث يمول الصندوق أنشطته عبر الإيرادات المتحققة من

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
through the revenue from its investments. If the trust is wound up the trust's assets are to be distributed to one or more charitable organizations. Entity A does not have on-going decision-making rights over the trust's activities. Entity A has power over the relevant activities of the trust because it determined the relevant activities of the trust when it established the trust. Entity A is also exposed to variable benefits both through its exposure to the guaranteed bonds and because the trust's activities, determined by Entity A in establishing the trust, help Entity A to achieve its objectives.	استثماراته. وفي حال تصفية الصندوق، يجب توزيع أصول الصندوق على واحدة أو أكثر من المؤسسات الخيرية. ولا تملك الجهة "أ" حقوقًا مستمرة لاتخاذ القرار فيما يخص أنشطة الصندوق. تملك الجهة "أ" السلطة في الأنشطة ذات الصلة للصندوق لأنها قد حددت تلك الأنشطة عندما قامت بإنشاء الصندوق. تتعرض الجهة "أ" أيضاً للمنافع المتغيرة سواء من خلال تعرضها للسندات المضمونة أو لأن أنشطة الصندوق المحددة من قبل الجهة "أ" عند إنشاء الصندوق، تساعد الجهة "أ" على تحقيق أهدافها.
Example 31 A funding agency was established by legislation. It is owned by ten local authorities and the central government. It operates on a for-profit basis. The funding agency will raise debt funding and provide that funding to the participating local authorities. Its primary purpose is to provide more efficient funding costs and diversified funding sources for the local authorities. It may undertake any other activities considered by the board to be reasonably related or incidental to, or in connection with, that business. The main benefits to the participating local authorities are the reduced borrowing costs. The board of the funding agency may decide to pay dividends but dividend payments are expected to be low. The board is responsible for the strategic direction and control of the funding agency's activities. The board will comprise between four and seven directors with a majority of independent directors. There is also a shareholders' council which is made up of ten appointees of the shareholders (including an appointee from the central government). The role of the shareholders' council is to: • Review the performance of the funding agency and the Board, and report to shareholders on that performance; • Make recommendations to shareholders as to the appointment, removal, replacement and remuneration of directors; and • Coordinate shareholders' governance decisions. The funding agency purchases debt securities in accordance with its lending and/or investment policies, as approved by the board and/or shareholders.	مثال 31 أُنشِئت وكالة تمويل بموجب تشريع معين. وهي مملوكة لعشر سلطات محلية وللحكومة المركزية. وهي تعمل على أساس ربحي. سوف تجمع الوكالة تمويل الديون وتقدم ذلك التمويل إلى السلطات المحلية المشاركة. وغرضها الأساسي هو توفير تكاليف تمويل أكثر كفاءة ومصادر تمويل متنوعة للسلطات المحلية. وقد تنفذ أي أنشطة أخرى يعتبرها المجلس متعلقة بشكل معقول بتلك الأعمال أو تتبع لها أو تخصصها. تلخص المنافع الرئيسة للسلطات المحلية المشاركة في خفض تكاليف الاقتراض. وقد يقرر مجلس وكالة التمويل دفع توزيعات أرباح لكن من المتوقع أن تكون هذه الأرباح متدنية. ويكون المجلس مسؤولاً عن التوجه الاستراتيجي لأنشطة وكالة التمويل ومسؤولًا عن مراقبتها. وسوف يضم المجلس ما بين أربعة وسبعة مديرين مع غالبية من المديرين المستقلين. هناك أيضاً مجلس للمساهمين يضم عشرة مساهمين معينين (بما في ذلك شخص يُعيَّن من الحكومة المركزية). يتلخص دور مجلس المساهمين فيما يلي: • مراجعة أداء وكالة التمويل والمجلس، ورفع التقارير إلى المساهمين بخصوص ذلك الأداء؛ و • تقديم توصيات للمساهمين بشأن تعيين وعزل واستبدال ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة؛ و • تنسيق قرارات إدارة المساهمين. وتشتري وكالة التمويل أوراقًا مالية للديون وفقاً لسياسات الإقراض و/أو السياسات الاستثمارية الخاصة بها، والتي أقرها مجلس الإدارة و / أو المساهمون.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
To participate in the funding agency as a principal shareholding authority, each local government made an initial capital investment of CU100, 000, provided security against future property taxes and agreed to borrow a set portion of its borrowing needs from the funding agency for a period of three years. Neither the central government nor the participating local authorities control the funding agency. In deciding how to account for their interest in the funding agency the central government and participating local authorities would also need to consider whether they are parties to a joint arrangement as defined in IPSAS 37.	وللمشاركة في وكالة التمويل باعتبارها سلطة مساهمة رئيسة، قامت كل حكومة محلية باستثمار رأسمالي أولي بقيمة 100,000 ريال سعودي، وقدمت ضماناً ضد الضرائب العقارية المستقبلية ووافقت على اقتراض جزء من احتياجاتها من وكالة التمويل لمدة ثلاث سنوات. لا تسيطر الحكومة المركزية ولا السلطات المحلية المشاركة على وكالة التمويل. وعند تحديد كيفية محاسبة حصصهم في وكالة التمويل، ستحتاج الحكومة المركزية والسلطات المحلية المشاركة أيضاً إلى النظر فيما إذا كانا طرفين في الترتيب المشترك على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 37.
Example 32 Entity A's only business activity, as specified in its founding documents, is to purchase receivables and service them on a day-to-day basis for Entity B. The servicing on a day-to-day basis includes the collection and passing on of principal and interest payments as they fall due. Upon default of a receivable Entity A automatically puts the receivable to Entity B as agreed separately in a put agreement between Entity A and Entity B. The only relevant activity is managing the receivables upon default because it is the only activity that can significantly affect Entity A's financial performance. Managing the receivables before default is not a relevant activity because it does not require substantive decisions to be made that could significantly affect Entity A's financial performance—the activities before default are predetermined and amount only to collecting cash flows as they fall due and passing them on to Entity B. Therefore, only Entity B's right to manage the assets upon default should be considered when assessing the overall activities of Entity A that significantly affect Entity A's financial performance. In this example, the design of Entity A ensures that Entity B has decision-making authority over the activities that significantly affect the financial performance at the only time that such decision-making authority is required. The terms of the put agreement are integral to the overall transaction and the establishment of Entity A. Therefore, the terms of the put agreement together with the founding documents of Entity A lead to the conclusion that Entity B has power over Entity A even though Entity B takes ownership of the receivables only upon default and manages the defaulted receivables outside the legal boundaries of Entity A.	مثال 32 إن النشاط التجاري الوحيد للجهة "أ"، كما هو محدد في وثائق تأسيسها، هو شراء الذمم المدينة وخدمتها بشكل يومي لصالح الجهة "ب ". وتشمل الخدمة اليومية تحصيل وتحويل المبلغ الأساسي ودفعات الفائدة عند استحقاقها. وعند التخلف عن سداد المستحقات، تبيع الجهة "أ" المستحقات تلقائياً للجهة "ب "على النحو المتفق عليه بشكل منفصل في اتفاقية البيع بين الجهة "أ" والجهة "ب ". والنشاط الوحيد ذو الصلة هو إدارة الذمم المدينة عند التخلف عن السداد لأنه النشاط الوحيد الذي يمكن أن يؤثر بشكل مهم على الأداء المالي للجهة "أ". ولا تُعَدُّ إدارة الذمم المدينة قبل التخلف عن السداد هو نشاط ذو صلة لأنه لا يتطلب اتخاذ قرارات أساس يمكن أن تؤثر بشكل مهم على الأداء المالي للجهة "أ". وتكون الأنشطة قبل التخلف عن السداد محددة سلفاً وتعادل فقط جمع التدفقات النقدية عند استحقاقها وتحويلها إلى الجهة "ب ". لذلك، يجب فقط مراعاة حق الجهة "ب "في إدارة الأصول بعد التخلف عن السداد عند تَقْوِيم الأنشطة الكلية للجهة التي تؤثر بشكل مهم على الأداء المالي للجهة "أ". في هذا المثال، يضمن تصميم الجهة "أ" بأن يكون لدى الجهة "ب "سلطة اتخاذ القرارات في الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على الأداء المالي فقط في الوقت الذي تطلب فيه تلك السلطة. وتُعَدُّ شروط اتفاقية البيع جزءاً لا يتجزأ من المعاملة الكلية وتأسيس الجهة "أ". لذلك، تؤدي بنود اتفاقية البيع إلى جانب الوثائق التأسيسية للجهة "أ" إلى استنتاج مفاده أن الجهة "ب "تمتلك سلطة على الجهة "أ" على الرغم من أن الجهة "ب "تمتلك الذمم المدينة فقط عند التخلف عن السداد وتدير الذمم المدينة المتعثر سدادها خارج الحدود النظامية للجهة "أ".

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Exposure, or Rights, to Variable Benefits from another Entity (paragraph AG57)	التعرض للمنافع المتغيرة أو الحقوق فيها من جهة أخرى (الفقرة إرشادات التطبيق 57)
12. The following examples illustrate assessments of whether an entity receives variable benefits from another entity for the purposes of this Standard.	12. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كانت الجهة تتلقى منافع متغيرة من جهة أخرى لأغراض هذا المعيار.
Example 33 Research has shown that family friendly policies at universities, which include the provision of quality early childhood education services, are critical in attracting and retaining students and staff. This is particularly important for attracting high-level staff and post-graduate students, which in turn help uphold the reputation of the University and its ability to obtain research funding. The above background information is relevant to examples 33A and 33B described below. Each example is considered in isolation.	**مثال 33** أظهرت البحوث أن السياسات الصديقة للأسرة في الجامعات، والتي تشمل تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة حول الطفولة المبكرة، تُعَدُّ بالغة الأهمية في جذب الطلاب والموظفين والإبقاء عليهم. وهذا مهم بشكل خاص لجذب الموظفين رفيعي المستوى وطلاب الدراسات العليا، الذين يساعدون بدورهم في دعم سمعة الجامعة وقدرتها على الحصول على تمويل للبحوث. وتُعَدُّ المعلومات الأساسية أعلاه ذات صلة بالمثالين 33 أ و33 ب الموضحين أدناه. ويُدْرَسُ كل مثال على حدة.
Example 33A University A has established seven childcare centers (although University A receives government funding for its educational programs, the childcare centers have been established by the university, not by the government). The centers operate in University owned buildings. Each center has its own manager, staff and budget. The centers are able to be used by university staff and students only. The University is the licensed provider of childcare services. The University has the right to close centers or relocate them to other properties. Because the childcare center is on university property the staff and parents are required to comply with University health and safety policies. The management team of the childcare center has the ability to determine all other operating policies. University A receives non-financial benefits from having childcare services available on campus. Although University A is not involved in the day-to-day running of the centers, it has the ability to close the centers or change their hours of operation. University A controls the childcare centers.	**مثال 33 أ** أَنشَأَتْ جامعة "أ" سبعة مراكز لرعاية الأطفال (ورغم أن الجامعة تحصل على تمويل من الحكومة لبرامجها التعليمية، إلا أن مراكز رعاية الأطفال أُنْشِئَتْ من قبل الجامعة وليس من قبل الحكومة). تعمل المراكز في مبانٍ تملكها الجامعة. وكل مركز له مديره الخاص وموظفوه وموازنته. يمكن استخدام المراكز من قبل موظفي وطلاب الجامعة فقط. والجامعة هي المزود المرخص لخدمات رعاية الأطفال. تمتلك الجامعة الحق في إغلاق المراكز أو نقلها إلى عقارات أخرى. ولأن مركز رعاية الأطفال موجود ضمن عقارات الجامعة، يُطلب من الموظفين والآباء والأمهات الالتزام بسياسات الصحة والسلامة لدى الجامعة. ويكون فريق إدارة مركز رعاية الطفل قادراً على تحديد جميع السياسات التشغيلية الأخرى. تحصل الجامعة "أ" على منافع غير مالية من توفير خدمات رعاية الأطفال في الحرم الجامعي. وعلى الرغم من أن الجامعة "أ" ليست مشاركة في الإدارة اليومية لهذه المراكز، إلا أن لديها القدرة على إغلاق المراكز أو تغيير ساعات عملها. تسيطر الجامعة "أ" على مراكز رعاية الأطفال.
Example 33B University B has made a building available free of charge for the provision of childcare services on the grounds of the University. The childcare services are provided by an incorporated society. All	**مثال 33 ب** قررت الجامعة "ب "توفير مبنى بدون مقابل مادي لتقديم خدمات رعاية الأطفال ضمن أراضي الجامعة. وتُوَفِّرُ خدمات رعاية الأطفال من قبل جمعية قد تأسَّست. وجميع الآباء والأمهات الذين

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
parents using the childcare center are members of the society. The members appoint the Board of the incorporated society and are in charge of the childcare center's operating and financial policies. The childcare center is able to be used by staff, students and the general public, with students having priority. Because the childcare center is on University property the staff and parents are required to comply with University health and safety policies. The incorporated society is the licensed provider of childcare services. If the incorporated society ceases to operate, its resources must be distributed to a similar non-profit organization. The incorporated society could choose not to use the University's buildings in providing its services. Although the University receives non-financial benefits from having childcare services available on campus it does not have power to direct the relevant activities of the incorporated society. The members of the incorporated society, being the parents of the children, have the power to direct the relevant activities of the incorporated society. The University does not control the incorporated society.	يستخدمون مركز رعاية الأطفال هم أعضاء في المجتمع. يعين الأعضاء مجلس الجمعية وهم مسؤولون عن السياسات التشغيلية والتمويلية لمركز رعاية الأطفال. ويمكن استخدام المركز من قبل الموظفين والطلاب وعامة الناس، مع وجود أولوية للطلاب في الاستخدام. ولأن مركز رعاية الأطفال موجود ضمن عقارات الجامعة، يطلب من الموظفين والآباء والأمهات الالتزام بسياسات الصحة والسلامة لدى الجامعة. وتكون الجمعية هي المزود المرخص لخدمات رعاية الأطفال. وإذا توقفت الجمعية عن العمل، يجب أن توزع مواردها على منظمة غير ربحية مشابهة. ويمكن أن تختار الجمعية عدم استخدام مباني الجامعة في تقديم خدماتها. ورغم أن الجامعة تحصل على منافع غير مالية من خدمات توفير رعاية الأطفال في الحرم الجامعي، إلا أنها لا تملك السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالجمعية. في حين يملك أعضاء الجمعية، كونهم أولياء أمور الأطفال، السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجمعية. ولا تسيطر الجامعة على الجمعية.
Link between Power and Benefits	الربط بين السلطة والمنافع
Delegated Power (paragraphs AG60–AG63)	السلطة المُفوضة (الفقرات إرشادات التطبيق 60 –63)
13. The following examples illustrate assessments of whether an entity is acting as a principal or an agent for the purposes of this Standard.	13. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كانت الجهة تتصرف باعتبارها أصيل أو وكيل لأغراض هذا المعيار.
Example 34 A government department may be responsible for monitoring the performance of another public sector entity. The role of the monitoring department is to make sure the other entity's approach is consistent with the government's goals, provide Ministers with quality assurance about delivery and results and assess and notify the Minister of any risks. The department has an explicit agreement with the Minister which sets out its monitoring responsibilities. The department has the authority to request information from the other entity and provides advice to the Minister on any funding requests from that entity. The department also advises the Minister as to whether the other	**مثال 34** يجوز أن تكون دائرة حكومية مسؤولة عن مراقبة أداء جهة أخرى في القطاع العام. ويكمن دور قسم المراقبة في التأكد من أن منهج الجهة الأخرى يتسق مع أهداف الحكومة، ويوفر للوزراء ضمان جودة بشأن التسليم والنتائج ويُقَوِّم أي مخاطر ويبلغ الوزير بها. لدى الدائرة اتفاق صريح مع الوزير يحدد مسؤولياتها الرقابية. وتملك الدائرة السلطة لطلب المعلومات من الجهة الأخرى وتقدم المشورة للوزير حول أي طلبات تمويل تقدمها تلك الجهة. كما تقدم الدائرة المشورة للوزير حول ما إذا كان يجب السماح للجهة الأخرى بتنفيذ أنشطة معينة. تعمل الدائرة باعتبارها وكيل عن الوزير.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
entity should be permitted to undertake certain activities. The department is acting as an agent of the Minister.	
Example 35 A provincial government establishes a trust to co-ordinate fundraising efforts for the benefit of health programs and other health initiatives in the region. The trust also invests and manages designated endowment funds. The funds raised are applied to the government-owned hospitals and aged care facilities in the region. The provincial government appoints all the trustees on the board of the trust and funds the trust's operating costs. The trust is a registered charity and is exempt from income tax. Based on the following analysis, the provincial government controls the trust: a. The provincial government can give directions to the trustees, and the trustees have the current ability to direct the relevant activities of the trust The trustees have power over the trust and the provincial government can replace the trustees at its discretion. The trustees' fiduciary obligation to act in the best interest of the beneficiaries does not prevent the provincial government from having power over the trust; b. The provincial government has exposure and rights to variable benefits from involvement with the trust; c. The provincial government can use its power over the trust to affect the nature or amount of the trust's benefits; and d. The activities of the trust are complementary to the activities of the provincial government.	**مثال 35** تنشئ حكومة منطقة [7]صندوقاً لتنسيق جهود جمع التبرعات لصالح البرامج الصحية والمبادرات الصحية الأخرى في المنطقة. يستثمر ويدر الصندوق أيضاً أموال أوقاف مخصصة. وتُصرف الأموال التي يتم جمعها إلى المستشفيات ومرافق رعاية المسنين المملوكة للحكومة في المنطقة. تعين حكومة جميع الأمناء في مجلس الصندوق وتمول التكاليف التشغيلية للصندوق. الصندوق هو مؤسسة خيرية مسجلة ومعفاة من ضريبة الدخل. تسيطر حكومة المنطقة على الصندوق بناءً على التحليل التالي: أ. يمكن لحكومة المنطقة أن تعطي توجيهات إلى الأمناء، ويكون لدى الأمناء القدرة الحالية على توجيه أنشطة الصندوق ذات الصلة. يملك الأمناء السلطة على الصندوق وبإمكان حكومة المنطقة أن تستبدل الأمناء وفق تقديرها الخاص. كما أن الواجب الائتماني للأمناء الذي يقتضي منهم العمل لصالح المستفيدين لا يمنع حكومة المنطقة من امتلاك السلطة على الصندوق؛ و ب. تتعرض حكومة المنطقة للمنافع المتغيرة من ارتباطها بالصندوق، وتملك حقوقا في تلك المنافع المتغيرة؛ و ج. يمكن أن تستخدم حكومة المنطقة سلطتها على الصندوق لتؤثر على طبيعة ومقدار منافع الصندوق؛ و د. تعتبر أنشطة الصندوق مكملة لأنشطة الحكومة المحلية.
Example 36 A statutory body is established under legislation to deliver services to the community. The statutory body has a governing council that oversees the body's operations and is responsible for its day-to-	**مثال 36** أنشئت هيئة نظامية بموجب تشريع معين لتقديم الخدمات إلى المجتمع. لدى الهيئة النظامية مجلس إداري يشرف على عمليات الهيئة ومسؤول عن عملياتها اليومية. يعين وزير الصحة في

[7] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
day operations. The Minister of Health for the provincial government appoints the statutory body's governing council and, subject to the Minister's approval, the statutory body's governing council appoints the chief executive of the body. The provincial government's Health Department acts as the "system manager" for the provincial public health system. This role includes: a. Strategic leadership, such as the development of provincial-wide health service plans; b. Directions for the delivery of health services, such as entering into service agreements, capital works approval and management of provincial-wide industrial relations, including employment terms and conditions for the statutory body's employees; and c. Monitoring of performance (e.g., quality of health services and financial data) of the authority and taking remedial action when performance does not meet specified performance measures. The Minister's approval is specifically required for the following major decisions: a. Entering into service agreements with the body; b. Issuing binding health service directives; c. Finalization of health service plans and capital works planning; and d. Employment and remuneration of the statutory body's executive staff. The Health Department receives all its operating and capital funding from the provincial government. Based on the facts and circumstances outlined above, the Health Department generally acts as an agent of the Minister in relation to the statutory body. This is evident from the restricted decision-making authority held by the Department. The Health Department does not control the statutory body. As the Minister appoints the statutory body's governing council and approves the major decisions affecting the body's activities, the Minister has the power to direct the relevant activities of the	الحكومة مجلس إدارة الهيئة النظامية ويعين المجلس، شريطة موافقة الوزير، الرئيس التنفيذي للهيئة.[8] تعمل دائرة الصحة في الحكومة "باعتبارها مدير" لنظام الصحة العامة. يشمل هذا الدور: أ. القيادة الاستراتيجية، مثل تطوير خطط الخدمات الصحية على مستوى المناطق؛ و ب. التعليمات المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية، مثل إبرام اتفاقيات الخدمة، والموافقة على الأعمال الرأسمالية وإدارة العلاقات الصناعية على مستوى المناطق، بما في ذلك شروط عمل موظفي الهيئة النظامية؛ و ج. مراقبة الأداء (على سبيل المثال، جودة الخدمات الصحية والقوائم المالية) واتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما لا يستوفي الأداء معايير الأداء المحدد. تطلب موافقة الوزير تحديداً للقرارات الرئيسة التالية: أ. الدخول في اتفاقيات الخدمة مع الهيئة؛ و ب. إصدار توجيهات ملزمة بشأن الخدمات الصحية؛ و ج. استكمال خطط الخدمات الصحية وتخطيط الأعمال الرأسمالية؛ و د. توظيف وتعويض الموظفين التنفيذيين في الهيئة النظامية. تحصل دائرة الصحة على مجمل تمويلها التشغيلي الرأسمالي من الحكومة. وبناءً على الحقائق والظروف المبينة أعلاه، تعمل دائرة الصحة عمومًا كوكيل عن الوزير فيما يتعلق بالهيئة النظامية. ويتجلى هذا في سلطة اتخاذ القرارات المقيدة التي تتمتع بها الدائرة. لا تسيطر دائرة الصحة على الهيئة النظامية. وحيث يعين الوزير مجلس إداري للهيئة النظامية ويوافق على القرارات الرئيسة التي تؤثر على أنشطة الهيئة، فإنه يتمتع أيضاً بسلطة توجيه الأنشطة ذات الصلة للهيئة. وعلى افتراض أن ضوابط السيطرة الأخرى (العوائد المتغيرة والعلاقة بين السلطة والمنافع) قد استُوفيَت، كما هو متوقع، يسيطر الوزير على الهيئة النظامية. ونتيجة لذلك، تُوَحَّدُ الهيئة النظامية في القوائم المالية ذات الغرض العام للحكومة ككل.

[8] في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو الوزير، أو المحافظ، أو المدير العام، بحسب طبيعة الجهة.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
body. Assuming that the other control criteria (variable returns and link between power and benefits) are satisfied, as would be expected, then the Minister would control the statutory body. As a result, the statutory body would be consolidated in the provincial government's whole of government general purpose financial statements	
Example 37 The facts are the same as in Example 36 except that: a. The Minister has delegated the power to appoint members of the statutory body's governing council to the Health Department's head; b. The appointment of the statutory body's chief executive by the governing council does not require the Minister's approval; c. The Minister has delegated the power to approve the major decisions to the Health Department's head; and d. Assessments of the Health Department's performance encompass the performance of the statutory body. The Minister could still exercise the powers that have been delegated to the Health Department's head, but in practice, is unlikely to do so. In this example, the scope of the decision-making authority held by the Health Department has increased significantly as a result of the delegations by the Minister to the Health Department head. As the Health Department acts as a principal under the delegations, the Department has the current ability to direct the relevant activities of the statutory body so as to achieve the health service objectives of the Health Department. As the Health Department also has the ability to use its power over the authority to affect the nature or amount of the Department's benefits, the Department controls the statutory body.	**مثال 37** الحقائق في هذا المثال هي الحقائق نفسها الواردة في المثال 36 باستثناء ما يلي: أ. أوكل الوزير سلطة تعيين أعضاء المجلس الإداري للهيئة النظامية إلى رئيس دائرة الصحة؛ و ب. إن تعيين الرئيس التنفيذي للهيئة من قبل المجلس الإداري لا يتطلب موافقة الوزير؛ و ج. أوكل الوزير سلطة الموافقة على القرارات الرئيسة إلى رئيس دائرة الصحة؛ و د. يشمل تَقْوِيم أداء دائرة الصحة أداء الهيئة النظامية. لا يزال بإمكان الوزير أن يمارس الصلاحيات التي فُوِّضَت لرئيس دائرة الصحة، لكنه من غير المرجح فعلياً أن يقوم بذلك. في هذا المثال، اتسع نطاق سلطة اتخاذ القرارات التي تملكها دائرة الصحة بشكل مهم نتيجة قيام الوزير بتفويض السلطات إلى رئيس دائرة الصحة. وحيث تعمل دائرة الصحة باعتبارها أصيل بموجب التفويضات، فإنها تملك القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للهيئة النظامية وذلك لتحقيق أهداف الخدمات الصحية لدائرة الصحة. وحيث تكون دائرة الصحة أيضاً قادرة على استخدام سلطتها لتؤثر على طبيعة ومقدار منافع الدائرة، فإنها تسيطر كذلك على الهيئة النظامية.
Example 38 The head of the government department related to finance and taxation (the Treasury) is designated by law as the managing trustee for a number of investment funds. The investment funds are funded by designated taxes and are used to deliver federal welfare programs. The	**مثال 38** عُيِّنَ رئيس الدائرة الحكومية المتعلقة بالتمويل والضرائب (وزارة المالية) بموجب النظام باعتباره وصي على عدد من صناديق الاستثمار. وتُمَوَّلُ صناديق الاستثمار عبر الضرائب المحددة وتستخدم

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Treasury collects most of the designated tax revenue that relates to these funds. Other agencies also collect some of the revenues and forward these to the Treasury. The Treasury is delegated the responsibility for administering the funds. For each of the funds, the Treasury immediately invests all receipts credited to the fund, and maintains the invested assets in a designated trust fund until money is needed by the relevant agency. When the relevant agencies determine that monies are needed, the Treasury redeems securities from the funds' investment balances, and transfers the cash proceeds, including interest earned on the investments, to the program accounts for disbursement by the agency. The Treasury provides monthly and other periodic reporting to each agency. The Treasury charges a management fee for its services. The Treasury does not control the funds.	لتقديم برامج الرعاية الاجتماعية الفدرالية. تجمع وزارة المالية معظم الإيرادات الضريبية المحددة التي ترتبط بهذه الصناديق. وتجمع وكالات أخرى أيضاً بعض الإيرادات وترسلها إلى وزارة المالية. فُوِّضَتْ وزارة المالية بمسؤولية إدارة الصناديق. وبالنسبة لكل صندوق من الصناديق، تستثمر الخزينة مباشرة جميع المقبوضات المقيدة في حساب الصندوق، وتحافظ على الأصول المستثمرة في صندوق الأمانة الاستثمارية المحدد إلى أن تنشأ الحاجة إلى المال من قبل الوكالة ذات الصلة. عندما تحدد الوكالات ذات الصلة أن هناك حاجة إلى المال، تسترد وزارة المالية الأوراق المالية من الأرصدة الاستثمارية للصناديق، وتحويل المتحصلات النقدية، بما في ذلك الفوائد المكتسبة على الاستثمارات، إلى حسابات البرنامج لصرفها من قبل الوكالة. تقدم وزارة المالية تقارير شهرية وأخرى دورية لكل وكالة. وتفرض وزارة المالية رسوم إدارة على خدماتها. لا تسيطر وزارة المالية على الصناديق.
Example 39 A local government administers ten funds, each relating to a specific district. The funds hold specified assets (such as land, property and investments) that belonged to districts that previously had their own local government but which have since been amalgamated with other districts. The funds receive the revenue associated with the assets and certain taxes such as the property taxes for that district. The rights of the funds to hold these specified assets and receive the specified revenue are set out in legislation. The assets and revenue of the fund may be applied solely for the benefit of the inhabitants of the former districts. The local government has wide discretion over spending by the funds. Funds must be applied for the benefit of the community in such a manner as using reasonable judgment the local government thinks proper and having regard to the interests of the inhabitants of the former district. The local government may apply the fund to spending which is not covered by council taxation. Expenditure charged to the fund must be for purposes permitted by law. The funds are controlled by the local government.	مثال 39 تدير حكومة محلية عشرة صناديق، يتعلق كل منها بمنطقة محددة. وتحتفظ الصناديق بأصول محددة (مثل الأراضي والعقارات والاستثمارات). تتلقى الصناديق الإيرادات المرتبطة بالأصول وبعض الضرائب مثل ضرائب العقارات في تلك المنطقة. وينص التشريع على حقوق الصناديق في امتلاك هذه الأصول المحددة وقبض الإيرادات المحددة. ويجوز استخدام أصول وإيرادات الصندوق فقط لصالح سكان المنطقة. لدى الحكومة المحلية سلطة واسعة على إنفاق الأموال. ويجب استخدام الصناديق لصالح المجتمع باستخدام الأحكام المعقولة التي تعتبرها الحكومة المحلية مناسبة ومع مراعاة مصالح سكان المنطقة. ويجب أن تستخدم الحكومة المحلية الأموال في مجالات الإنفاق التي لا تغطيها الضرائب. ويجب أن تكون النفقات المحملة على الصندوق هي لأغراض يسمح بها النظام. تخضع الصناديق لسيطرة الحكومة المحلية.
Example 40	مثال 40

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
A sovereign wealth fund (the fund) is a constitutionally established permanent fund, managed by a government corporation. Legislation specifies that the fund is entitled to receive at least 25% of proceeds from oil sales. The fund sets aside a certain share of these revenues to benefit current and future generations of citizens. The corporation manages the assets of both the fund and certain other state investments and is remunerated for doing so. The corporation may not spend the fund revenue. Decisions on spending fund revenue are made by the Parliament. Each year, the fund's revenue is split between operating expenses and an annual payment to residents that meet certain criteria specified in legislation. The corporation does not control the sovereign wealth fund. It acts solely as an agent.	صندوق ثروة سيادية (الصندوق) هو صندوق دائم أُنْشِئَ بموجب الدستور، وتُديرُه مؤسسة حكومية. وينص التشريع على أنه يحق للصندوق الحصول على 25% على الأقل من متحصلات مبيعات النفط. ويخصص الصندوق حصة معينة من هذه الإيرادات لصالح الأجيال الحالية والقادمة من المواطنين. تدير الجهة أصول كل من الصندوق وبعض الاستثمارات الأخرى وتُعَوَّضُ مقابل ذلك. ولا تنفق الجهة إيرادات الصندوق. وتتخذ القرارات بشأن إنفاق إيرادات الصندوق من قبل مجلس الوزراء. وفى كل سنة، تقسم إيرادات الصندوق بين المصروفات التشغيلية ودفع مبلغ سنوي للمقيمين الذين يستوفون ضوابطاً محددة في التشريع. لا تسيطر الجهة على صندوق الثروة السيادية. بل هي تعمل فقط بصفتها وكيلًا عنه.
Example 41 A decision maker (fund manager) establishes, markets and manages a publicly traded, regulated fund according to narrowly defined parameters set out in the investment mandate as required by its local laws and regulations. The fund was marketed to investors as an investment in a diversified portfolio of equity securities of publicly traded entities. Within the defined parameters, the fund manager has discretion about the assets in which to invest. The fund manager has made a 10 per cent pro rata investment in the fund and receives a market-based fee for its services equal to 1 per cent of the net asset value of the fund. The fees are commensurate with the services provided. The fund manager does not have any obligation to fund losses beyond its 10 per cent investment. The fund is not required to establish, and has not established, an independent board of directors. The investors do not hold any substantive rights that would affect the decision-making authority of the fund manager, but can redeem their interests within particular limits set by the fund. Although operating within the parameters set out in the investment mandate and in accordance with the regulatory requirements, the fund manager has decision-making rights that give it the current ability to direct the relevant activities of the fund—the investors do not hold substantive rights that could affect the fund manager's decision-making authority. The fund manager receives a market-based fee for its services that is commensurate with the services provided and has also made a pro rata investment in the fund. The remuneration and its investment expose the fund	مثال 41 ينشئ متخذ القرار (مدير الصندوق) أسواقاً ويدير صندوقاً منظماً متداوَلاً بشكل عام وفقًا لمعايير محددة بدقة ومنصوص عليها في تفويض الاستثمار حسبما هو مطلوب بموجب الأنظمة واللوائح المحلية. تم تسويق الصندوق للمستثمرين باعتباره استثمار في محفظة متنوعة من الأوراق المالية التي تخص جهات متداولة بشكل عام. ويملك مدير الصندوق، ضمن المعايير المحددة، حرية التصرف بشأن الأصول التي سيتم الاستثمار فيها. وأجرى مدير الصندوق استثماراً بنسبة 10% في الصندوق وهو يحصل على رسوم مبنية على السوق عن خدماته تعادل 1% من صافي أصول الصندوق. وتعتبر الرسوم متناسبة مع الخدمات المقدمة. ولا يترتب على مدير الصندوق أي واجب لتمويل خسائر تتجاوز استثماره البالغة نسبته 10%. لا يُطلب من الصندوق أن ينشئ، ولم يقم بإنشاء، مجلس إدارة مستقل. ولا يملك المستثمرون أي حقوق أساس يمكن أن تؤثر على سلطة اتخاذ القرار لمدير الصندوق، لكن يمكنهم استرداد حصصهم ضمن حدود معينة يضعها الصندوق. ورغم عمل مدير الصندوق ضمن المعايير المنصوص عليها في تفويض الاستثمار ووفقًا للمتطلبات التنظيمية، إلا أنه يملك حقوق اتخاذ القرار التي تمنحه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للصندوق – ولا يملك المستثمرون حقوقًا أساس يمكن أن تؤثر على سلطة اتخاذ القرارات لمدير الصندوق. يتلقى مدير الصندوق رسوماً مبنية على السوق عن خدماته بما يتناسب مع الخدمات المقدمة كما أن لديه استثماراً نسبيًّا في الصندوق. ويؤدي التعويض واستثماره إلى تعرُّض مدير الصندوق لتغير في المنافع من أنشطة الصندوق دون خلق أي تعرض مهم من شأنه أن يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
manager to variability of benefits from the activities of the fund without creating exposure that is of such significance that it indicates that the fund manager is a principal. In this example, consideration of the fund manager's exposure to variability of benefits from the fund together with its decision-making authority within restricted parameters indicates that the fund manager is an agent. Thus, the fund manager concludes that it does not control the fund.	في هذا المثال، يشير تعرض مدير الصندوق إلى تغير المنافع من الصندوق إلى جانب سلطة اتخاذ القرار في حدود المعايير المقيدة إلى أن مدير الصندوق هو وكيل. وبناءً على ذلك، يخلص مدير الصندوق إلى أنه لا يسيطر على الصندوق.
Example 42 A decision maker establishes, markets and manages a fund that provides investment opportunities to a number of investors. The decision maker (fund manager) must make decisions in the best interests of all investors and in accordance with the fund's governing agreements. Nonetheless, the fund manager has wide decision-making discretion. The fund manager receives a market-based fee for its services equal to 1 per cent of assets under management and 20 per cent of all the fund's surplus if a specified level of surplus is achieved. The fees are commensurate with the services provided. Although it must make decisions in the best interests of all investors, the fund manager has extensive decision-making authority to direct the relevant activities of the fund. The fund manager is paid fixed and performance- related fees that are commensurate with the services provided. In addition, the remuneration aligns the interests of the fund manager with those of the other investors to increase the value of the fund, without creating exposure to variability of benefits from the activities of the fund that is of such significance that the remuneration, when considered in isolation, indicates that the fund manager is a principal. The above fact pattern and analysis applies to examples 42A-42C described below. Each example is considered in isolation.	مثال 42 ينشئ متخذ القرار أسواقًا ويدير صندوق يوفر فرصًا استثمارية لعدد من المستثمرين. ويجب على متخذ القرار (مدير الصندوق) أن يتخذ قرارات تكون في مصلحة جميع المستثمرين وفقاً لاتفاقيات إدارة الصندوق. وبالرغم من ذلك، يتمتع مدير الصندوق بحرية تصرف واسعة في اتخاذ القرارات. ويتلقى مدير الصندوق رسومًا مبنية على السوق عن خدماته تعادل 1% من الأصول قيد الإدارة، و20% من إجمالي فائض الصندوق إذا تم تحقيق مستوى محدد من الفائض. وتُعَدُّ الرسوم متناسبة مع الخدمات المقدمة. ورغم أنه يجب على مدير الصندوق اتخاذ قرارات في مصلحة جميع المستثمرين، إلا أنه يملك سلطة واسعة لاتخاذ القرارات لتوجيه أنشطة الصندوق ذات الصلة. وتدفع لمدير الصندوق رسوم ثابتة متعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المكافأة التي يحصل عليها في تحقيق التوافق بين مصالح مدير الصندوق ومصالح المستثمرين الآخرين لزيادة قيمة الصندوق، دون التسبب في التعرض لتغير في المنافع الناتجة من أنشطة الصندوق يكون على قدر من الأهمية بحيث قد تشير المكافأة في حد ذاتها، إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. يطبق نمط الوقائع والتحليل أعلاه على الأمثلة 42 أ – 42 ج الموصوفة أدناه. ويُدرَس كل مثال على حدة.
Example 42A The fund manager also has a 2 per cent investment in the fund that aligns its interests with those of the other investors. The fund manager does not have any obligation to fund losses beyond its 2 per cent investment. The investors can remove the fund manager by a simple majority vote, but only for breach of contract.	مثال 42 (أ) يملك مدير الصندوق أيضاً استثماراً بنسبة 2% في الصندوق يسهم في مواءمة مصالحه مع مصالح المستثمرين الآخرين. ولا يترتب على مدير الصندوق أي واجب لتمويل الخسائر التي تتجاوز استثماره الذي تبلغ نسبته 2%. وبإمكان المستثمرين عزل مدير الصندوق بأغلبية بسيطة، ولكن فقط عند إخلاله بالعقد.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
The fund manager's 2 per cent investment increases its exposure to variability of benefits from the activities of the fund without creating exposure that is of such significance that it indicates that the fund manager is a principal. The other investors' rights to remove the fund manager are considered to be protective rights because they are exercisable only for breach of contract. In this example, although the fund manager has extensive decision-making authority and is exposed to variability of benefits from its interest and remuneration, the fund manager's exposure indicates that the fund manager is an agent. Thus, the fund manager concludes that it does not control the fund.	إن استثمار مدير الصندوق البالغ نسبته 2% يزيد من تعرضه لتغير المنافع من أنشطة الصندوق دون خلق تعرض مهم من شأنه أن يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. وتُعَدُّ حقوق المستثمرين الآخرين في عزل مدير الصندوق حقوقَ حماية؛ لأنه من الممكن ممارستها فقط عند الإخلال بالعقد. في هذا المثال، على الرغم من أن مدير الصندوق لديه سلطة واسعة في اتخاذ القرارات وبالرغم من تعرضه لتغير المنافع من حصصه وتعويضه، إلا أن تعرض مدير الصندوق يشير إلى أنه يعمل كوكيل. لذلك، يستنتج مدير الصندوق أنه لا يسيطر على الصندوق.
Example 42B The fund manager has a more substantial pro rata investment in the fund, but does not have any obligation to fund losses beyond that investment. The investors can remove the fund manager by a simple majority vote, but only for breach of contract. In this example, the other investors' rights to remove the fund manager are considered to be protective rights because they are exercisable only for breach of contract. Although the fund manager is paid fixed and performance-related fees that are commensurate with the services provided, the combination of the fund manager's investment together with its remuneration could create exposure to variability of benefits from the activities of the fund that is of such significance that it indicates that the fund manager is a principal. The greater the magnitude of, and variability associated with, the fund manager's economic interests (considering its remuneration and other interests in aggregate), the more emphasis the fund manager would place on those economic interests in the analysis, and the more likely the fund manager is a principal. For example, having considered its remuneration and the other factors, the fund manager might consider a 20 per cent investment to be sufficient to conclude that it controls the fund. However, in different circumstances (i.e., if the remuneration or other factors are different), control may arise when the level of investment is different.	مثال 42 (ب) يملك مدير الصندوق استثمارًا بنسبة أكبر في الصندوق، لكن لا يترتب عليه أي واجب لتمويل الخسائر التي تتجاوز ذلك الاستثمار. وبإمكان المستثمرين عزل مدير الصندوق بأغلبية بسيطة لكن فقط عند إخلاله بالعقد. في هذا المثال، تُعَدُّ حقوق المستثمرين الآخرين في عزل مدير الصندوق هي حقوق حماية لأنه من الممكن ممارستها فقط عند الإخلال بالعقد. وبالرغم من أنه يدفع لمدير الصندوق رسوماً ثابتة متعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة، إلا أن الجمع بين استثمار مدير الصندوق وتعويضه قد يترتب عليه التعرض لتغير المنافع من أنشطة الصندوق يكون على قدر من الأهمية بحيث يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. كلما كانت الحصص الاقتصادية لمدير الصندوق أكبر وكلما كانت التغيرات المرتبطة بها أكبر (مع مراعاة تعويضه وحصصه الأخرى إجمالاً)؛ كان التركيز الذي يوليه مدير الصندوق لتلك الحصص الاقتصادية في التحليل أكبر، وكان من المرجح أن مدير الصندوق هو الأصيل. فعلى سبيل المثال، بعد النظر في مكافأته والعوامل الأخرى، يمكن أن يرى مدير الصندوق أن استثمارًا بنسبة 20 % كافٍ لكي يسيطر على الصندوق. بالرغم من ذلك، في ظروف مختلفة (أي، في حال اختلاف المكافأة والعوامل الأخرى) قد تتحقق السيطرة عند اختلاف مستوى الاستثمار.
Example 42C The fund manager has a 20 per cent pro rata investment in the fund, but does not have any obligation to fund losses beyond its 20 per cent investment. The fund has a board of directors, all	مثال 42 (ج) يملك مدير الصندوق استثمارًا بنسبة 20% في الصندوق، لكن لا يترتب عليه أي واجب لتمويل الخسائر التي تتجاوز استثماره البالغ نسبته 20%. لدى الصندوق مجلس إدارة، جميع أعضائه

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
of whose members are independent of the fund manager and are appointed by the other investors. The board appoints the fund manager annually. If the board decided not to renew the fund manager's contract, the services performed by the fund manager could be performed by other managers in the industry. Although the fund manager is paid fixed and performance-related fees that are commensurate with the services provided, the combination of the fund manager's 20 per cent investment together with its remuneration creates exposure to variability of benefits from the activities of the fund that is of such significance that it indicates that the fund manager is a principal. However, the investors have substantive rights to remove the fund manager—the board of directors provides a mechanism to ensure that the investors can remove the fund manager if they decide to do so. In this example, the fund manager places greater emphasis on the substantive removal rights in the analysis. Thus, although the fund manager has extensive decision-making authority and is exposed to variability of benefits of the fund from its remuneration and investment, the substantive rights held by the other investors indicate that the fund manager is an agent. Thus, the fund manager concludes that it does not control the fund.	مستقلون عن مدير الصندوق ويُعيَّنون من قبل مستثمرين آخرين. ويعين المجلس مدير الصندوق بشكل سنوي. وإذا قرر المجلس عدم تجديد عقد مدير الصندوق، فإنه يمكن تأدية الخدمات التي يؤديها مدير الصندوق من قبل مديرين آخرين في الصناعة. ورغم أنه يدفع لمدير الصندوق رسوماً ثابتة متعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة، إلا أن الجمع بين استثمار مدير الصندوق بنسبة 20% وتعويضه قد يؤدي إلى التعرض لتغير في المنافع من أنشطة الصندوق يكون على قدر من الأهمية بحيث يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. وبالرغم من ذلك، يملك المستثمرون حقوقاً أساس لعزل مدير الصندوق – حيث يوفر مجلس الإدارة آلية للتأكد من أن المستثمرين يمكنهم عزل مدير الصندوق إذا قرروا القيام بذلك. في هذا المثال، يركز مدير الصندوق بشكل أكبر على الحقوق الانتزاع الأساس في التحليل. وبناءً على ذلك، فعلى الرغم من أن مدير الصندوق يتمتع بسلطة واسعة في اتخاذ القرارات ويتعرض لتغير منافع الصندوق المتحققة من تعويضه واستثماره، إلا أن الحقوق الأساس المحتفظ بها من قبل مستثمرين آخرين تشير إلى أن مدير الصندوق يعمل بصفة وكيل. لذلك، يستنتج مدير الصندوق أنه لا يسيطر على الصندوق.
Example 43 Entity A is created to purchase a portfolio of fixed rate asset-backed securities, funded by fixed rate debt instruments and equity instruments. The equity instruments are designed to provide first loss protection to the debt investors and receive any residual benefits from Entity A. The transaction was marketed to potential debt investors as an investment in a portfolio of asset-backed securities with exposure to the credit risk associated with the possible default of the issuers of the asset-backed securities in the portfolio and to the interest rate risk associated with the management of the portfolio. On formation, the equity instruments represent 10 per cent of the value of the assets purchased. A decision maker (the asset manager) manages the active asset portfolio by making investment decisions within the parameters set out in Entity A's prospectus. For those services, the asset manager receives a market-based fixed fee (i.e., 1 per cent of assets under management)	مثال 43 أسِّسَت الجهة "أ" لشراء محفظة أوراق مالية مضمونة بالأصول وذات سعر ثابت، وموِّلتْ بواسطة أدوات دين ذات سعر ثابت وأدوات حقوق الملكية. صُمِّمَت أدوات حقوق الملكية لتوفير الحماية الأولية من الخسارة إلى مستثمري الديون والحصول على أي منافع متبقية من الجهة "أ". وسُوِّقَت المعاملة لمستثمري الديون المحتملين كاستثمار في محفظة أوراق مالية مضمونة بالأصول مع التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالتعثر المحتمل من قبل مصدري الأوراق لمالية المضمونة بالأصول في المحفظة ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بإدارة المحفظة. وعند التأسيس، كانت أدوات حقوق الملكية تمثل 10% من قيمة الأصول المشتراة. ويدير متخذ القرار (مدير الأصول) محفظة الأصول النشطة من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية ضمن الضوابط المحددة في نشرة اكتتاب الجهة "أ". ويحصل مدير الأصول على أتعاب ثابتة مبنية على السوق مقابل هذه الخدمات (أي 1% من الأصول التي تتم إدارتها)، ورسوم متعلقة بالأداء (أي 10% من الفائض) إذا تجاوزت

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
and performance-related fees (i.e., 10 per cent of surplus) if Entity A's surpluses exceed a specified level. The fees are commensurate with the services provided. The asset manager holds 35 per cent of the equity instruments of Entity A. The remaining 65 per cent of the equity instruments, and all the debt instruments of Entity A, are held by a large number of widely dispersed unrelated third party investors. The asset manager can be removed, without cause, by a simple majority decision of the other investors. The asset manager is paid fixed and performance-related fees that are commensurate with the services provided. The remuneration aligns the interests of the fund manager with those of the other investors to increase the value of the fund. The asset manager has exposure to variability of returns from the activities of the fund because it holds 35 per cent of the equity instruments and from its remuneration. Although operating within the parameters set out in Entity A's prospectus, the asset manager has the current ability to make investment decisions that significantly affect Entity A's benefits in the form of returns—the removal rights held by the other investors receive little weighting in the analysis because those rights are held by a large number of widely dispersed investors. In this example, the asset manager places greater emphasis on its exposure to variability of returns of the fund from its net asset/ equity interest, which is subordinate to the debt instruments. Holding 35 per cent of the equity instruments creates subordinated exposure to losses and rights to returns of Entity A, which are of such significance that it indicates that the asset manager is a principal. Thus, the asset manager concludes that it controls Entity A.	فوائض الجهة "أ" مستوى محدد. وتعتبر الرسوم متناسبة مع الخدمات المقدمة. ويملك مدير الأصول 35% من أدوات حقوق الملكية في الجهة "أ". في حين يمتلك النسبة المتبقية بواقع 65% من أدوات حقوق الملكية، وجميع أدوات الدين الخاصة بالجهة "أ"، عدد كبير من مستثمرين كطرف ثالث من غير ذوي العلاقة الموزعين على نطاق واسع. ويمكن عزل مدير الأصول، دون سبب، بقرار أغلبية بسيطة من المستثمرين الآخرين. وتدفع لمدير الأصل رسوم ثابتة ومتعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة. وتوائم المكافأة بين مصالح مدير الصندوق ومصالح المستثمرين الآخرين لزيادة قيمة الصندوق. ويتعرض مدير الأصول للتغير في العوائد المتحققة من أنشطة الصندوق لأنه يملك 35% من أدوات حقوق الملكية ومن مكافأته. ورغم عمل مدير الأصول ضمن الضوابط المحددة في نشرة اكتتاب الجهة "أ"، إلا أنه يملك القدرة الحالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تؤثر بشكل مهم على منافع الجهة "أ" التي تتخذ شكل عوائد – ويكون لحقوق الانتزاع التي يملكها مستثمرون آخرون أهمية ضئيلة في التحليل لأن هذه الحقوق محتفظ بها من قبل عدد كبير من المستثمرين الموزعين على نطاق واسع. في هذا المثال، يركز مدير الأصول بشكل أكبر على تعرضه لتغير عوائد الصندوق من صافي أصول الصندوق/ أدوات حقوق الملكية بالصندوق، التي تتبع أدوات الدين. ويؤدي امتلاك 35% من أدوات حقوق الملكية إلى خلق تعرض ثانوي للخسائر وللحقوق في عوائد الجهة "أ"، والذي يكون على قدر من الأهمية بحيث يشير إلى أن مدير الأصول هو الأصيل. وبناءً على ذلك، يخلص مدير الأصول إلى أنه يسيطر على الجهة "أ".
Example 44 A decision maker (the sponsor) sponsors a multi-seller conduit, which issues short-term debt instruments to unrelated third party investors. The transaction was marketed to potential investors as an investment in a portfolio of highly rated medium-term assets with minimal exposure to the credit risk associated with the possible default by the issuers of the assets in the portfolio. Various transferors sell high quality medium- term asset portfolios to the conduit. Each transferor services the portfolio of assets that it sells to the conduit and manages receivables on default for a market-	مثال 44 يكفل متخذ القرار (الكفيل) قناة للبائعين المتعددين تصدر أدوات دين قصيرة الأجل لمستثمرين طرف ثالث آخرين تعد أطرافاً ثابتة لا علاقة بينهم. وسُوِّقَت المعاملة للمستثمرين المحتملين باعتبارها استثمار في محفظة أصول متوسطة الأجل ذات أسعار عالية مع الحد الأدنى من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالتعثر المحتمل من قبل المصدرين للأصول في المحفظة. يبيع محولون متعددون محافظ أصول عالية الجودة متوسطة الأجل إلى القناة. ويحافظ كل محول على محفظة الأصول التي يبيعها للقناة ويقوم بإدارة الذمم المدينة عند التعثر عن السداد مقابل أتعاب خدمة

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
based servicing fee. Each transferor also provides first loss protection against credit losses from its asset portfolio through over- collateralization of the assets transferred to the conduit. The sponsor establishes the terms of the conduit and manages the operations of the conduit for a market-based fee. The fee is commensurate with the services provided. The sponsor approves the sellers permitted to sell to the conduit, approves the assets to be purchased by the conduit and makes decisions about the funding of the conduit. The sponsor must act in the best interests of all investors. The sponsor is entitled to any residual benefit from the conduit and also provides credit enhancement and liquidity facilities to the conduit. The credit enhancement provided by the sponsor absorbs losses of up to 5 per cent of all of the conduit's assets, after losses are absorbed by the transferors. The liquidity facilities are not advanced against defaulted assets. The investors do not hold substantive rights that could affect the decision-making authority of the sponsor. Even though the sponsor is paid a market-based fee for its services that is commensurate with the services provided, the sponsor has exposure to variability of benefits from the activities of the conduit because of its rights to any residual benefits from the conduit and the provision of credit enhancement and liquidity facilities (i.e., the conduit is exposed to liquidity risk by using short-term debt instruments to fund medium-term assets). Even though each of the transferors has decision-making rights that affect the value of the assets of the conduit, the sponsor has extensive decision-making authority that gives it the current ability to direct the activities that most significantly affect the benefits from the conduit (i.e., the sponsor established the terms of the conduit, has the right to make decisions about the assets (approving the assets purchased and the transferors of those assets) and the funding of the conduit (for which new investment must be found on a regular basis)). The right to residual benefits from the conduit and the provision of credit enhancement and liquidity facilities expose the sponsor to variability of benefits from the activities of the conduit that is different from that of the other investors. Accordingly, that exposure indicates that the sponsor is a principal and thus the sponsor concludes that it controls the conduit. The sponsor's obligation to act in the best interest of all investors does not prevent the sponsor from being a principal.	مبنية على السوق. كما يوفر كل محول حماية من الخسائر الائتمانية الناجمة عن محفظة أصوله من خلال ضمان الأصول المنقولة إلى القناة. يحدد الكفيل شروط القناة ويدير عملياتها مقابل أتعاب مبنية على السوق. وتتناسب الأتعاب مع الخدمات المقدمة. ويوافق الكفيل على البائعين المسموح لهم بالبيع إلى القناة، ويوافق على الأصول التي ستُشْتَرَى من قبل القناة ويتخذ القرارات حول تمويل القناة. يجب أن يعمل الكفيل بما يصب في مصلحة جميع المستثمرين. ويحق للكفيل الحصول على أي منفعة متبقية من القناة ويوفر أيضاً دعماً ائتمانيًّا وتسهيلات سيولة للقناة. ويستوعب الدعم الائتماني الممنوح من قبل الكفيل خسائر تصل إلى 5% من جميع أصول القناة، بعد أن تُسْتَوعَب الخسائر من قبل المحولين. ولا تقدّم تسهيلات السيولة مقابل الأصول المتعثرة. ولا يملك المستثمرون حقوقًا أساس يمكن أن تؤثر على سلطة الكفيل في اتخاذ القرار. وبالرغم من أنه تُدفع للكفيل أتعابٌ مبنية على السوق مقابل خدماته بما يتناسب مع الخدمات المقدمة، إلا أنه يتعرض لتغير المنافع من أنشطة القناة بسبب حقوقه في أي منافع متبقية من القناة وبسبب توفير الدعم الائتماني وتسهيلات السيولة (أي تتعرض القناة لمخاطر السيولة عن طريق استخدام أدوات دين قصيرة الأجل لتمويل الأصول المتوسطة الأجل). وعلى الرغم من أن كل محول من المحولين يتمتع بحقوق اتخاذ القرار التي تؤثر على قيمة أصول القناة، إلا أن الكفيل يملك سلطة واسعة لاتخاذ القرارات تمنحه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على المنافع المتحققة من القناة (أي أن الكفيل يحدد شروط القناة، ويحقق له اتخاذ القرارات بشأن الأصول (الموافقة على الأصول المشتراة وعلى حاملي تلك الأصول) وتمويل القناة (التي لا بد من إيجاد استثمارات جديدة لها بشكل منتظم)). كما أن الحق في الحصول على المنافع المتبقية من القناة وتوفير الدعم الائتماني وتسهيلات السيولة يعرض الكفيل إلى تغير المنافع من أنشطة القناة التي تختلف عن تغير المنافع للمستثمرين للآخرين. وتبعاً لذلك، يشير التعرض إلى أن الكفيل هو الأصيل بالتالي. وبناءً على ذلك، يخلص الكفيل إلى أنه يسيطر على القناة. كما أن واجب الكفيل بالعمل في مصلحة جميع المستثمرين لا يمنع كونه أصيلاً

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Accounting requirements: loss of control (paragraphs 52–55A)	المتطلبات المحاسبية: فقدان السيطرة (الفقرات 52-55أ)
13A.The following example illustrates the treatment of a sale of an interest in a controlled entity that does not contain an operation.	13أ. يوضح المثال التالي معالجة بيع حصة في جهة مسيطر عليها لا تحتوي على عملية.
Example 44A A controlling entity has a 100 per cent interest in a controlled entity that does not contain an operation. The controlling entity sells 70 per cent of its interest in the controlled entity to an associate in which it has a 20 per cent interest. As a consequence of this transaction, the controlling entity loses control of the controlled entity. The carrying amount of the net assets of the subsidiary is CU100 and the carrying amount of the interest sold is CU70 (CU70 = CU100 × 70%). The fair value of the consideration received is CU210, which is also the fair value of the interest sold. The investment retained in the former controlled entity is an associate accounted for using the equity method and its fair value is CU90. The gain determined in accordance with paragraphs 54–55, before the elimination required by paragraph 55A, is CU200 (CU200 = CU210 + CU90 – CU100). This gain comprises two parts: a. The gain (CU140) resulting from the sale of the 70 per cent interest in the controlled entity to the associate. This gain is the difference between the fair value of the consideration received (CU210) and the carrying amount of the interest sold (CU70). According to paragraph 55A, the controlling entity recognizes in its surplus or deficit the amount of the gain attributable to the unrelated investors' interests in the existing associate. This is 80 per cent of this gain, that is CU112 (CU112 = CU140 × 80%). The remaining 20 per cent of the gain (CU28 = CU140 × 20%) is eliminated against the carrying amount of the investment in the existing associate. b. The gain (CU60) resulting from the remeasurement at fair value of the investment directly retained in the former controlled entity. This gain is the difference between the fair value of the investment retained in the former controlled entity (CU90) and 30 per cent of the carrying amount of the net assets of the controlled entity (CU30 = CU100 × 30%). According to paragraph 55A, the controlling entity recognizes in its surplus or deficit the amount of the gain attributable to the unrelated investors' interests in the new associate. This is 56 per cent (70%	مثال 44 "أ" تمتلك جهة مسيطرة حصة بنسبة 100% في جهة مسيطر عليها لا تحتوي على عمليات. وقامت الجهة المسيطرة ببيع 70% من حصتها في الجهة المسيطر عليها إلى جهة زميلة والتي تملك فيها حصة بنسبة 20%. ونتيجة لهذه المعاملة تفقد الجهة المسيطرة السيطرة على الجهة المسيطر عليها. القيمة الدفترية لصافي أصول الجهة المسيطر عليها 100 ريال سعودي، والقيمة الدفترية للحصة المباعة 70ريالاً سعوديًّا (70 ريالاً سعوديًّا = 100 ريال سعودي × 70%). القيمة العادلة للعوض المستلم 210 ريالات سعودية، وهو أيضًا القيمة العادلة للحصة المباعة. الاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا يمثل جهة زميلة يتم المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية وقيمته العادلة 90 ريالاً سعوديًّا. المكسب المحدد وفقًا للفقرات 54 –55، وقبل الإلغاء المطلوب وفقًا للفقرة 55 أ يبلغ 200 ريال سعودي (ريال سعودي 200 = 210 ريالات سعودية + 90 ريالاً سعوديًّا – 100 ريال سعودي). يتكون هذا المكسب من جزأين: أ. المكسب البالغ (140 ريالاً سعوديًّا) الناتج من بيع 70% من الحصة في الجهة المسيطر عليها للجهة الزميلة. هذا المكسب هو الفرق بين القيمة العادلة للعوض المستلم (210 ريالات سعودية) القيمة الدفترية للحصة المباعة (70ريالاً سعوديًّا). وفقًا للفقرة 55أ، تثبت الجهة المسيطرة في الفائض أو العجز مبلغ المكسب المنسوب إلى ملكية المستثمر غير ذي العلاقة في الجهة الزميلة الحالية. وهذا يمثل بنسبة 80%من هذا المكسب، وهو 112 ريالاً سعوديًّا (112 ريالاً سعوديًّا = 140 ريالاً سعوديًّا ×80%). الحصة المتبقية وهي 20% من المكسب (28 ريالاً سعوديًّا = 140 ريالاً سعوديًّا × 20 %) تُلْغَى مقابل القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة الزميلة الحالية. ب. المكسب البالغ (60 ريالاً سعوديًّا) الناتج من إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به مباشرة في الجهة المسيطر عليها سابقًا. هذا المكسب هو الفرق بين القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا (90 ريالاً سعوديًّا) ونسبة 30% من القيمة الدفترية لصافي أصول الجهة المسيطر عليها (30 ريالاً سعوديًّا = 100

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
× 80%) of the gain, that is CU34 (CU34 = CU60 × 56%). The remaining 44 per cent of the gain CU26 (CU26 = CU60 × 44%) is eliminated against the carrying amount of the investment retained in the former controlled entity.	ريال سعودي ×30%). وفقًا للفقرة 55 أ، تثبت الجهة المسيطرة في الفائض أو العجز مبلغ المكسب المنسوب إلى حصة المستثمر غير ذي العلاقة في الجهة الزميلة الجديدة. هذا يمثل 56% (70% × 80%) من المكسب، وهو 34 ريالاً سعوديًّا (34 ريالاً سعوديًّا = 60 ريالاً سعوديًّا ×56%). النسبة المتبقية البالغة 44% من المكسب وهي 26 ريالاً سعوديًّا (26 ريالاً سعوديًّا = 60 ريالاً سعوديًّا ×44 %) أُلْغِيَت مقابل القيمة الدفترية للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا.
Investment Entities (paragraphs AG88–AG106)	*الجهات الاستثمارية (الفقرات "إرشادات التطبيق 88 –إرشادات التطبيق 106")*
14. The following examples illustrate assessments of whether an entity is an investment entity for the purposes of this Standard.	14. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كانت الجهة هي جهة استثمارية لأغراض هذا المعيار.
Example 45 An entity, Limited Partnership, is formed in 20X1 as a limited partnership with a 10-year life. The offering memorandum states that Limited Partnership's purpose is to invest in entities with rapid growth potential, with the objective of realizing capital appreciation over their life. Entity GP (the general partner of Limited Partnership) provides 1 per cent of the capital to Limited Partnership and has the responsibility of identifying suitable investments for the partnership. Approximately 75 limited partners, who are unrelated to Entity GP, provide 99 per cent of the capital to the partnership. Limited Partnership begins its investment activities in 20X1. However, no suitable investments are identified by the end of 20X1. In 20X2 Limited Partnership acquires a controlling interest in one entity, ABC Corporation. Limited Partnership is unable to close another investment transaction until 20X3, at which time it acquires equity interests in five additional operating companies. Other than acquiring these equity interests, Limited Partnership conducts no other activities. Limited Partnership measures and evaluates its investments on a fair value basis and this information is provided to Entity GP and the external investors.	**مثال 45** أسِّسَت جهة ذات شراكة محدودة، في عام 20x1 باعتبارها شراكة محدودة مدتها 10 سنوات. تنص مذكرة العرض على أن غرض الشراكة المحدودة هو الاستثمار في الجهات التي تتمتع بإمكانيات نمو سريع، وذلك بهدف ازدياد القيمة خلال عمرها. تقدم الجهة GP (الشريك العام للشراكة المحدودة) ما نسبته 1% من رأس المال إلى الشراكة المحدودة وتكون مسؤولة عن تحديد الاستثمارات المناسبة للشراكة. في حين يقدم 75 شريكًا محدودًا تقريبًا، ممن ليس لهم علاقة بالجهة GP، ما نسبته 99% من رأس المال لتلك الشراكة. تبدأ الشراكة المحدودة أنشطتها الاستثمارية في عام 20x1. وبالرغم من ذلك، لا تُحَدَّد أي استثمارات مناسبة بحلول نهاية 20x1. وفي عام 20x2 ستملك الشراكة المحدودة حصة مسيطرة في جهة واحدة، هي مؤسسة ABC. إن الشراكة المحدودة غير قادرة على إقفال معاملة استثمارية أخرى حتى عام 20x3، وهو الوقت الذي تمتلك فيه حصص حقوق ملكية في خمس شركات عاملة إضافية. وبخلاف استحواذ حصص حقوق الملكية هذه، لا تنفذ الشراكة المحدودة أي أنشطة أخرى. تقيس الشراكة المحدودة وتُقَوِّم استثماراتها على أساس القيمة العادلة ويتم توفير هذه المعلومات إلى الجهة GP والمستثمرين الخارجيين. لدى الشراكة المحدودة خطٌ لاستبعاد حصصها في كل من الجهات المستثمر بها خلال عمر الشراكة الممتد لعشر سنوات. وتشمل عمليات الاستبعاد هذه البيع المباشر مقابل النقد، وتوزيع

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Limited Partnership has plans to dispose of its interests in each of its investees during the 10year stated life of the partnership. Such disposals include the outright sale for cash, the distribution of marketable equity securities to investors following the successful public offering of the investees' securities and the disposal of investments to the public or other unrelated entities.	الأوراق المالية القابلة للتسويق للمستثمرين بعد الطرح العام الناجح للأوراق المالية للجهات المستثمر فيها واستبعاد الاستثمارات بالبيع للجمهور أو لجهات أخرى ليست ذات علاقة.
Example From the information provided, Limited Partnership meets the definition of an investment entity from formation in 20X1 to 31 December 20X3 because the following conditions exist: a. Limited Partnership has obtained funds from the limited partners and is providing those limited partners with investment management services; b. Limited Partnership's only activity is acquiring equity interests in operating companies with the purpose of realizing capital appreciation over the life of the investments. Limited Partnership has identified and documented exit strategies for its investments, all of which are equity investments; and c. Limited Partnership measures and evaluates its investments on a fair value basis and reports this financial information to its investors. In addition, Limited Partnership displays the following characteristics that are relevant in assessing whether it meets the definition of an investment entity: a. Limited Partnership is funded by many investors; and b. Ownership in Limited Partnership is represented by units of partnership interests acquired through a capital contribution. Limited Partnership does not hold more than one investment throughout the period. However, this is because it was still in its start-up period and had not identified suitable investment opportunities.	**مثال** وبناء على المعلومات المقدمة، تلبي الشراكة المحدودة تعريف الجهة الاستثمارية منذ تأسيسها في عام 20x1 وحتى 31 ديسمبر 20x3 لأن الشروط التالية قائمة: أ. حصلت الجهة المحدودة على الأموال من الشركاء المحدودين وتزود أولئك الشركاء بخدمات إدارة الاستثمار؛ و ب. النشاط الوحيد للشراكة المحدودة هو اقتناء حصص حقوق الملكية في الشركات العاملة بهدف تحقيق ازدياد القيمة خلال عمر الاستثمارات. وقد حددت الشراكة المحدودة ووثقت استراتيجيات الخروج لاستثماراتها، وجميعها استثمارات في حقوق الملكية؛ و ج. تقيس الشراكة المحدودة وتُقَوِّم استثماراتها على أساس القيمة العادلة وتقوم بالتقرير عن هذه المعلومات المالية لمستثمريها. بالإضافة إلى ذلك، توضح الشراكة المحدودة الخصائص التالية التي تعتبر ملائمة في تَقْوِيم ما إذا كانت تلبي تعريف الجهة الاستثمارية: أ. تُموَّل الشراكة المحدودة من قبل العديد من المستثمرين؛ و ب. تُمَثَّل الملكية في الشراكة المحدودة بواسطة حصص وحدات الشراكة التي يُستَحوَذ عليها من خلال المساهمات الرأسمالية. لا تحتفظ الشراكة المحدودة بأكثر من استثمار واحد طوال الفترة. بالرغم من ذلك، لأنها لا تزال في فترة بداية أعمالها ولم تحدد الفرص الاستثمارية المناسبة.
Example 46 High Technology Fund was formed by Technology Corporation to invest in technology start-up companies for capital appreciation. Technology Corporation holds a 70 per cent interest in High Technology Fund and controls High Technology Fund; the other 30 per cent ownership interest in High Technology Fund is owned by 10 investors. Technology Corporation holds options to acquire	**مثال 46** أُسِّسَ صندوق تقنية ذات مستوى عالٍ من قبل شركة تقنية للاستثمار في شركات التقنية المبتدئة للحصول على ازدياد القيمة. تملك شركة التقنية حصة بنسبة 70 % في صندوق التقنية ذات المستوى العالي وتسيطر على صندوق التقنية ذات المستوى العالي؛ وتعود حصة الملكية الأخرى بواقع 30% في صندوق التقنية ذات المستوى العالي لعشرة مستثمرين. تملك شركة التقنية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
investments held by High Technology Fund, at their fair value, which would be exercised if the technology developed by the investees would benefit the operations of Technology Corporation. No plans for exiting the investments have been identified by High Technology Fund. High Technology Fund is managed by an investment adviser that acts as agent for the investors in High Technology Fund. Even though High Technology Fund's purpose is investing for capital appreciation and it provides investment management services to its investors, High Technology Fund is not an investment entity because of the following arrangements and circumstances: a. Technology Corporation, the controlling entity of High Technology Fund, holds options to acquire investments in investments held by High Technology Fund if the assets developed by those entities would benefit the operations of Technology Corporation. This provides a benefit in addition to capital appreciation or investment revenue; and b. The investment plans of High Technology Fund do not include exit strategies for its investments, which are equity investments. The options held by Technology Corporation are not controlled by High Technology Fund and do not constitute an exit strategy.	خيارات للاستحواذ على استثمارات محتفظ بها من قبل صندوق التقنية ذات المستوى العالي، بقيمتها العادلة، والتي ستُمارَسُ إذا كانت التقنية التي طورتها الجهات المستثمر فيها سوف تعود بالنفع على عمليات شركة التقنية. لم تُحَدَّدْ أي خطط للخروج من الاستثمارات بواسطة صندوق التقنية ذات المستوى العالي. ويُدارُ صندوق التقنية ذات المستوى العالي من قبل مستشار استثماري يعمل باعتباره وكيل عن المستثمرين في صندوق التقنية ذات المستوى العالي. على الرغم من أن غرض صندوق التقنية ذات المستوى العالي هو الاستثمار لزيادة رأس المال وبالرغم من أنه يوفر خدمات إدارة الاستثمار لمستثمريه، إلا أن الصندوق لا يُعَدُّ جهة استثمارية بسبب الترتيبات والظروف التالية: أ. تملك شركة التقنية، وهي الجهة المسيطرة على صندوق التقنية ذات المستوى العالي، خيارات للاستحواذ على استثمارات في الاستثمارات المحتفظ بها من قبل صندوق التقنية ذات المستوى العالي إذا كانت الأصول التي طورتها تلك الجهات سوف تعود بالنفع على عمليات شركة التقنية. ومن شأن هذا أن يوفر منافع بالإضافة إلى ازدياد القيمة أو الإيرادات الاستثمارية؛ و ب. لا تتضمن الخطط الاستثمارية لصندوق التقنية ذات المستوى العالي استراتيجيات خروج لاستثماراته التي تتمثل في استثمارات في حقوق الملكية في حقوق الملكية. ولا تخضع الخيارات المحتفظ بها من قبل شركة التقنية لسيطرة صندوق التقنية ذات المستوى العالي ولا تشكل استراتيجية خروج.
Example 47 Real Estate Entity was formed to develop, own and operate retail, office and other commercial properties. Real Estate Entity typically holds its property in separate wholly owned controlled entities, which have no other substantial assets or liabilities other than borrowings used to finance the related investment property. Real Estate Entity and each of its controlled entities report their investment properties at fair value in accordance with IPSAS 16, *Investment Property*. Real Estate Entity does not have a set time frame for disposing of its property investments, but uses fair value to help identify the optimal time for disposal. Although fair value is one performance indicator, Real Estate Entity and its investors use other measures, including information about expected cash	**مثال 47** أُسِّسَت الجهة العقارية لتطوير وامتلاك وتشغيل الممتلكات العقارية والمكتبية والتجارية الأخرى. تحتفظ الجهة العقارية عادة بعقاراتها في جهات منفصلة خاضعة للسيطرة ومملوكة بشكل كامل، والتي لا تمتلك أي أصول أو التزامات كبيرة أخرى بخلاف القروض المستخدمة لتمويل العقارات الاستثمارية ذات العلاقة. تسجل الجهة العقارية وكل جهة من جهاتها المسيطر عليها عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*. وليس لدى الجهة العقارية إطار زمني محدد للتصرف باستثماراتها العقارية، لكنها تستخدم القيمة العادلة للمساعدة في تحدد الوقت الأمثل لاستبعادها. على الرغم من أن القيمة العادلة هي من مؤشرات الأداء، إلا أن الجهة العقارية ومستثمريها يستخدمون مقاييساً أخرى، بما في ذلك معلومات عن

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
flows, rental revenues and expenses, to assess performance and to make investment decisions. The key management personnel of Real Estate Entity do not consider fair value information to be the primary measurement attribute to evaluate the performance of its investments but rather a part of a group of equally relevant key performance indicators.	التدفقات النقدية المتوقعة وإيرادات ومصروفات الإيجار، لتَقْوِيم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية. ولا يعتبر كبار موظفي الإدارة في الجهة العقارية معلومات القيمة العادلة هي سمة القياس الرئيسة لتَقْوِيم أداء استثماراتها وإنما هي جزء من مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة ذات الصلة.
Example 48 Real Estate Entity undertakes extensive property and asset management activities, including property maintenance, capital expenditure, redevelopment, marketing and tenant selection, some of which it outsources to third parties. This includes the selection of properties for refurbishment, development and the negotiation with suppliers for the design and construction work to be done to develop such properties. This development activity forms a separate substantial part of Real Estate Entity's activities. Real Estate Entity does not meet the definition of an investment entity because: a. Real Estate Entity has a separate substantial activity that involves the active management of its property portfolio, including lease negotiations, refurbishments and development activities, and marketing of properties to provide benefits other than capital appreciation, investment revenue, or both; b. The investment plans of Real Estate Entity do not include specified exit strategies for its investments. As a result, Real Estate Entity plans to hold those property investments indefinitely; and c. Although Real Estate Entity reports its investment properties at fair value in accordance with IPSAS 16, fair value is not the primary measurement attribute used by management to evaluate the performance of its investments. Other performance indicators are used to evaluate performance and make investment decisions.	**مثال 48** تنفذ جهة عقارية أنشطة واسعة في إدارة العقارات والأصول، بما في ذلك صيانة العقارات، والنفقات الرأسمالية، وإعادة التطوير، والتسويق واختيار المستأجرين، والتي توكل تنفيذ بعضها إلى أطراف خارجية. يشمل هذا اختيار العقارات للتجديد والتطوير والتفاوض مع الموردين بشأن أعمال التصميم والإنشاء التي يتعين القيام بها لتطوير هذه العقارات. يشكل نشاط التطوير هذا جزءًا كبيرًا منفصلا من أنشطة الجهة العقارية. لا تستوفي الجهة العقارية تعريف الجهة الاستثمارية للأسباب التالية: أ. تملك الجهة العقارية نشاطاً كبيرًا مستقلًا ينطوي على الإدارة النشطة لمحفظة ممتلكاتها، بما في ذلك مفاوضات عقد الإيجار، وأنشطة التجديد والتطوير، وتسويق الممتلكات لتوفير منافع أخرى بخلاف ازدياد القيمة أو الإيرادات الاستثمارية، أو كلتيهما؛ و ب. لا تتضمن الخطط الاستثمارية للجهة العقارية استراتيجيات خروج محددة لاستثماراتها. ونتيجة لذلك، تخطط الجهة العقارية للاحتفاظ بتلك الاستثمارات العقارية إلى أجل غير محدود؛ و ج. على الرغم من أن الجهة العقارية تسجل عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 16، إلا أن القيمة العادلة هي ليست سمة القياس الرئيسة المستخدمة من قبل الإدارة لتَقْوِيم أداء استثماراتها. إذ تُستخدم مؤشرات أداء أخرى لتَقْوِيم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية.
Example An entity, Master Fund, is formed in 20X1 with a 10-year life. The equity of Master Fund is held by two related feeder funds. The feeder funds are established in connection with each other to meet	**مثال** أُسِّسَت جهة، تتمثل في صندوق رئيس، في عام 20x1، مدته عشر سنوات. يُحْتَفَظ بحقوق ملكية الصندوق الرئيس من قبل اثنين من الصناديق المغذية ذات العلاقة. وتُنْشَأ الصناديق المغذية فيما

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
legal, regulatory, tax or similar requirements. The feeder funds are capitalized with a 1 per cent investment from the general partner and 99 per cent from equity investors that are unrelated to the general partner (with no party holding a controlling financial interest). **Example 48** 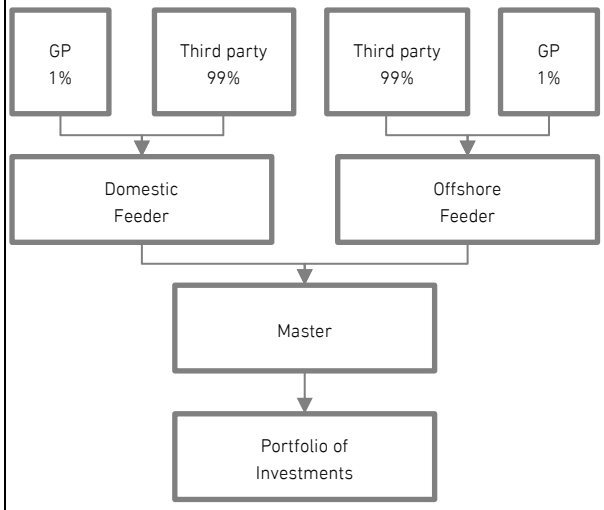 The purpose of Master Fund is to hold a portfolio of investments in order to generate capital appreciation and investment revenue (such as dividends, interest or rental revenue). The investment objective communicated to investors is that the sole purpose of the Master-Feeder structure is to provide investment opportunities for investors in separate market niches to invest in a large pool of assets. Master Fund has identified and documented exit strategies for the equity and non-financial investments that it holds. Master Fund holds a portfolio of short and medium term debt investments, some of which will be held until maturity and some of which will be traded but Master Fund has not specifically identified which investments will be held and which will be traded. Master Fund measures and evaluates substantially all of its investments, including its debt investments, on a fair value basis. In addition, investors receive periodic financial information, on a fair value basis, from the feeder funds. Ownership in both Master Fund and the feeder funds is represented through units of equity.	يخص بعضها البعض لتلبية المتطلبات النظامية أو التنظيمية أو الضريبية أو المتطلبات المشابهة. وتُرَسْمَلُ الصناديق المغذية باستثمار نسبته 1% من الشريك العام و99% من مستثمري حقوق الملكية الذين ليس لهم علاقة بالشريك العام (مع عدم وجود أي طرف يملك حصة مالية مسيطرة). **مثال 48** 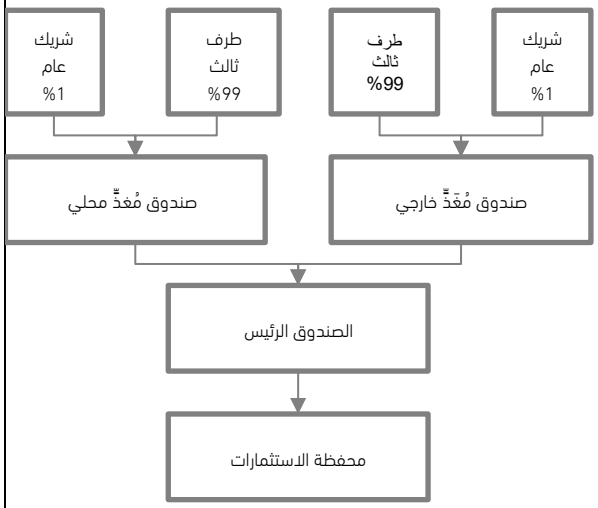 الغرض من الصندوق الرئيس هو امتلاك محفظة من الاستثمارات بهدف ازدياد القيمة والحصول على إيرادات استثمارية (مثل توزيعات أرباح أو الفوائد أو إيرادات الإيجار). إن الهدف الاستثماري المعلن عنه للمستثمرين هو أن الغرض الوحيد لهيكل صندوق التغذية الرئيس هو إتاحة فرص استثمارية للمستثمرين في أسواق متخصصة مستقلة للاستثمار في مجموعة كبيرة من الأصول. وقد حدد الصندوق الرئيس ووثق استراتيجيات الخروج لاستثمارات حقوق الملكية والاستثمارات غير المالية التي يملكها. يمتلك الصندوق الرئيس محفظة من استثمارات الديون قصيرة ومتوسطة الأجل، إذ يتم الاحتفاظ ببعض هذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ويتم تداول بعضها الآخر لكن الصندوق الرئيس لم يحدد بشكل خاص الاستثمارات التي سيتم الاحتفاظ بها والاستثمارات التي سيتم تداولها. يقيس الصندوق الرئيس ويُقَوِّم كافة استثماراته تقريبا، بما في ذلك استثمارات الديون الخاصة به، على أساس القيمة العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المستثمرون المعلومات المالية الدورية، على أساس القيمة العادلة، من الصناديق المغذية. ويتم تمثيل الملكية في كل من الصندوق الرئيس والصناديق المغذية عبر وحدات حقوق الملكية.
Example Master Fund and the feeder funds each meet the definition of an investment entity. The following conditions exist:	**مثال** يستوفي كل من الصندوق الرئيس والصناديق المغذية تعريف الجهة الاستثمارية. وتكون الشروط التالية قائمة:

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
a. Both Master Fund and the feeder funds have obtained funds for the purpose of providing investors with investment management services; b. The Master-Feeder structure's purpose, which was communicated directly to investors of the feeder funds, is investing solely for capital appreciation and investment revenue and Master Fund has identified and documented potential exit strategies for its equity and non- financial investments; c. Although the feeder funds do not have an exit strategy for their interests in Master Fund, the feeder funds can nevertheless be considered to have an exit strategy for their investments because Master Fund was formed in connection with the feeder funds and holds investments on behalf of the feeder funds; and d. The investments held by Master Fund are measured and evaluated on a fair value basis and information about the investments made by Master Fund is provided to investors on a fair value basis through the feeder funds.	أ. يحصل كل من الصندوق الرئيس والصناديق المغذية على الأموال لغرض تزويد المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار؛ و ب. إن غرض هيكل صندوق التغذية الرئيس، الذي تم إبلاغه مباشرة إلى المستثمرين في الصناديق المغذية، هو الاستثمار فقط للحصول على ازدياد القيمة والإيرادات الاستثمارية وقد حدد الصندوق الرئيس ووثق استراتيجيات الخروج المحتملة لاستثمارات حقوق الملكية الخاصة به واستثماراته غير المالية؛ و ج. على الرغم من أن الصناديق المغذية ليس لديها استراتيجية خروج فيما يخص حصصها في الصندوق الرئيس، إلا أنه يمكن الاعتبار بأن لديها استراتيجية خروج لاستثماراتها لأن الصندوق الرئيس قد تأسَّسَ فيما يخص الصناديق المغذية وهو يملك استثمارات بالنيابة عن الصناديق المغذية؛ و د. تُقاس الاستثمارات المحتفظ بها وتُقَوَّم من قبل الصندوق الرئيس على أساس القيمة العادلة وتُقَوَّم معلومات عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق الرئيس إلى المستثمرين على أساس القيمة العادلة من خلال الصناديق المغذية.
Example Master Fund and the feeder funds were formed in connection with each other for legal, regulatory, tax or similar requirements. When considered together, they display the following characteristics: a. The feeder funds indirectly hold more than one investment because Master Fund holds a portfolio of investments; b. Although Master Fund is wholly capitalized by the feeder funds, the feeder funds are funded by many investors who are unrelated to the feeder funds (and to the general partner); and c. Ownership in the feeder funds is represented by units of equity interests acquired through a capital contribution.	مثال تم إنشاء الصندوق الرئيس والصناديق المغذية فيما يخص بعضها البعض لتلبية المتطلبات النظامية أو التنظيمية أو الضريبية أو المتطلبات المشابهة. وعند أخذها مجتمعة في الحسبان، فهي تعرض الخصائص التالية: أ. تملك الصناديق المغذية بشكل غير مباشر أكثر من استثمار واحد لأن الصندوق الرئيس يمتلك محفظة من الاستثمارات؛ و ب. على الرغم من أن الصندوق الرئيس يُرسمل بالكامل من قبل الصناديق المغذية، إلا أن الصناديق المغذية تُموَّل من قبل العديد من المستثمرين الذين ليس لهم علاقة بالصناديق المغذية (والشريك العام)؛ و ج. تمثَّل الملكية في الصناديق المغذية عبر حصص وحدات حقوق الملكية التي تُمتَلك من خلال المساهمات الرأسمالية.
Example 49 Government Corporation A was established with the principal activity of providing equity finance to both existing and new enterprises. Its investment objective is to seek capital appreciation and	مثال 49 تأسست شركة حكومية "أ" بنشاط رئيس يتمثل في توفير تمويل حقوق ملكية لكل من المشاريع القائمة والجديدة. ويتلخص هدفها الاستثماري في السعي لزيادة القيمة الرأسمالية والعوائد.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
returns. All acquisitions are made on that basis. The strategy of the Corporation is to increase the fair value of investments in order to realize a gain on disposal. Management assesses and monitors fair value of the investments on a regular basis. The Corporation regularly disposes of investments when they reach a certain stage of maturity so as to provide funds for ongoing investment opportunities. Any surplus is distributed to the government in the form of dividends. The Corporation also provides investment related services to the government regarding the government's policies for assisting entities in financial distress. It acts as an agent in managing and implementing some of the government's business incentive schemes. The Corporation is not exposed to any losses or risks as a result of its involvement with these schemes. The Corporation is an investment entity. It meets all three aspects of the definition of an investment entity.	وتُنَفَّذ جميع عمليات الاستحواذ وفق ذلك الأساس. أما استراتيجية الشركة فهي زيادة القيمة العادلة للاستثمارات من أجل تحقيق مكسب عند استبعادها. تُقَوِّم الإدارة وتراقب القيمة العادلة للاستثمارات بصورة منتظمة. وتستبعد الشركة الاستثمارات بشكل منتظم عندما تصل إلى مرحلة معينة من النضوج وذلك لتوفير الأموال للفرص الاستثمارية المستمرة. ويُوزَّع أي فائض على الحكومة على شكل توزيعات أرباح. كما تقدم الشركة خدمات متعلقة بالاستثمار للحكومة بشأن سياسات الحكومة الخاصة بمساعدة الجهات التي تواجه ضائقة مالية. تعمل الشركة بصفة وكيل في إدارة وتنفيذ بعض برامج حوافز الأعمال التابعة للحكومة. ولا تتعرض الشركة لأي خسائر أو مخاطر نتيجة ارتباطها مع هذه البرامج. الشركة هي جهة استثمارية. وهي تستوفي جميع الجوانب الثلاثة من تعريف الجهة الاستثمارية.